

الدكتور رؤوف عبيد

المحامي بالنقض

سابقاً وكيل كلية الحقوق بجامعة عين شمس

ورئيس قسم القانون الجنائي بها

جرائم النزيهات والنزوي

طبعة الثالثة

مزيدة ومنقحة وفق آخر التعديلات وأحدث الأحكام

1978

ملتزم بالطبيع والمشر.

دارالفکر القسری

اهداءات ٢٠٠٤

أسرة المستشار / مصطفى عبد الوهاب خليل
القاهرة

الدكتور رءوف عبيد

المحامى بالنقض

سابقاً وكيل كلية الحقوق — جامعة عين شمس
ورئيس قسم القانون الجنائي بها

جرائم التزيف والتزوير

طبعة ثالثة منقحة ومزودة
وفق آخر التعديلات وأحدث الأحكام

مطبعة النهضة الجديدة

جرائم التزيف والتزوير

تمهيد

يبدأ القسم الخاص من قانون العقوبات المصرى بمعالجة الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية . ولا تميل بعض الاتجاهات الجنائية الحديثة إلى أن تجعل من هذا النوع من الجرائم قسماً قائماً بذاته ، يقابله قسم ثانٍ للجرائم المضرة بالمصلحة الخاصة أو « بأحاد الناس » على حد تعبير قانوننا . وذلك لأنه لا توجد حدود فاصلة بين النوعين ، فكل اعتداء على الصالح الخاص يتضمن فى الواقع اعتداء على الصالح العام ممثلاً فى النظام العام الذى يحميه القانون ، وكل اعتداء على الصالح العام قد يضر بصالح أو أكثر من صواح الأفراد الخاصة بطريق مباشر أو غير مباشر . إنما هو مع ذلك تقسيم تقليدى وإن انطوى على قدر غير يسير من التحكم ، وقد جرى فيه مشرعنا المشرع الفرنسى ، وما زالت غالبية الشراح تتخذ أساساً لدراسة القسم الخاص ، حتى مع عدم التسليم له بقيمة عملية تذكر .

وقد اخترنا من القسم الأول جرائم التزيف والتزوير لتكون موضوعاً لهذا المؤلف . وهى طائفة خاصة من بين الجرائم التى وصفها القانون بأنها مضرة بالمصلحة العمومية ، طائفة يجمع بينها اتحاد فى طبيعة الفعل المادى فيها ، وهو الكذب أو تغيير الحقيقة إذا اتخذ شكلاً معيناً ، ولذا تسمى عادة بالجرائم المخلة بالثقة أو باليقين *contre la foi publique* وهى جرائم خطيرة العاقبة قاسية العقوبة ، ولسكنها كثرة الوقوع فى بلادنا للأسف ، كما تشير إلى ذلك الإحصائيات القضائية ، وهى نسيج وحدها فيما تشير من مشكلات ، وما تحتاج إليه من عناية فى حلها بما يرضى من القانون حكمه وحكمته .

وقد عالج المشرع الفرنسى هذه الطائفة من الجرائم تحت عنوان واحد

وهو «التزوير» du Faux ، بينما عالجها قانوننا في بابين من الكتاب الثاني، هما الباب الخامس عشر الذى أفردته «للمسكوكات الزيوف والمزورة» ، والسادس عشر الذى أفردته «للتزوير» . إلا أن هذا الباب الأخير يجمع بين نوعين من التزوير لكل منهما مميزات وخصائصه التى يعرف بها ، وهما التزوير فى الاختتام والدمغات والعلامات وما فى حكمها ، وقد وضعه المشرع فى مستهل باب التزوير ، ثم التزوير فى المحررات . ولذلك تفضل أن نجعل كل نوع من هذين النوعين موضوعاً لباب مستقل ، ومن ثم سيكون بحثنا لهذه الجرائم موزعاً على أبواب ثلاثة على النحو الآتى :

· **الباب الاول :** فى تزيف العملة وما يرتبط بها من جرائم .

· **الباب الثانى :** فى تزوير الاختتام والدمغات والعلامات .

· **الباب الثالث :** فى تزوير المحررات .

الباب الأول

في تزيف العملة

وما يرتبط بها من جرائم
(المواد من ٢٠٢ إلى ٢٠٥ ع)

تمهيد

كانت جرائم تزيف العملة معدودة في كثير من الشرائع القديمة من الجرائم المساسة بذات الحاكم أو ولي الأمر ، لما فيها من اعتداء على سلطانه في ضرب النقود . وهي في الواقع تؤدي إلى أضرار مباشرة كثيرة ؛ فمن وجهة معنوية تؤدي إلى الإخلال بثقة الجمهور في العملة المتداولة ، ومن وجهة مادية تؤدي إلى حرمان الحكومة مما يعود عليها من ربح نتيجة احتكار ضرب العملة ، يعادل الفرق بين ثمن المعدن الذي ضربت منه والسعر القانوني المحدد للتداول . ولذا تعددت مظاهر اهتمام المشرع في جميع العصور بمسكافحتها . وتشريعنا الحالي يجعل الواقعة جنائية دائماً . وهو يعاقب عليها ولو وقعت خارج حدود البلاد . وكان مرتكبها أجنبياً ، مخالفاً بذلك مبدأ إقليمية القوانين الجنائية ، كما فعل بالنسبة لعدد قليل من الجرائم التي قدر لها نفس الدرجة من الخطورة (راجع م ٢ فقرة ٢ ع) . وهو أخيراً يشجع على التبليغ عنها قبل وقوعها أو حتى بعد وقوعها بشرط تسهيل القبض على باقي المرتكبين ، فيعفى المبلغ من العقاب كله .

وقد كانت جرائم تزيف العملة — بالنظر إلى صيغتها العالمية وأخطارها البالغة على الثقة في عملة أية دولة — موضع اهتمام خاص من مجلس عصبة الأمم ، التي شكلت لجنة مالية لدراسة أنجح السبل لمسكافحتها . ثم أحيل الموضوع بعد ذلك إلى لجنة مختلطة Comité mixte شكلت من أعضاء

مخصصين في القانون الجنائي الدولي . وهذه اللجنة وضعت مشروعاً في سنة ١٩٢٩ لاتفاقية دولية يقوم على عدة أسس لمواجهة هذا النوع من الجرائم متواء كجرائم عادية ، أم سياسية ، أم كجرائم ضد العلاقات بين الدول المختلفة .

كما وضع مشروع الاتفاقية أساساً للتعاون الدولي لمكافحة هذه الجرائم تقوم بصفة أصلية على فكرة أن الإجراءات المتخذة حتى ذلك التاريخ ضد تزييف العملة كانت غير فعالة لأنها لا تحمل الفكرة الدولية ، ولذا فإنه ينبغي العمل على توحيد أساليب المواجهة في الدول المختلفة مع توقيع عقوبات شديدة ، وكفالة عدم الإفلات من العقاب :

ونص هذا المشروع (في م ٢٣) على أن تصديق أية دولة على هذه الاتفاقية أو انضمامها إليها إنما يغني أن تشريعهما القانوني ونظامها الإداري يتفقان مع القواعد التي وردت بها (١) . وقد انضمت مصر رسمياً إلى هذه الاتفاقية في أكتوبر سنة ١٩٥٧ :

على أنها حتى قبل هذا الانضمام أنشأت مكتباً مركزياً لمكافحة تزييف العملة في وزارة الداخلية منذ سنة ١٩٣٣ . ومنذ سنة ١٩٥٦ أجرى الشارع المصري تعديلات أساسية متنوعة في مواد تزييف العملة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ حتى يجعلها متنسقة مع أحكام هذه الاتفاقية الدولية التي انضمت إليها صراحة بعدئذ في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٧ كما قلنا ،

• • •

وكثيراً ما يثار التساؤل حول هذه الجرائم من زاوية هل تعتبر جرائم سياسية أم عادية ؟ وبالتالي هل يجوز فيها تسليم المجرمين من الناحية الدولية أم لا ؟ والرأي الراجح أنها لا تعتبر جرائم سياسية نظراً لأن الباعث إليها قلنا يكون

(١) للمزيد عن هذه الاتفاقية راجع عادل حافظ غانم في رسالته عن « جرائم تزييف العملة . دراسة مقارنة » سنة ١٩٦٦ ص ٩٢ - ٩٧ .

سياسياً ، بل هو في غالب الأحيان باعث الربح غير المشروع . هذا من جانب ومن جانب آخر لأن طبيعة المصلحة المعتدى عليها في هذه الجرائم مصلحة عادية اقتصادية لا تمت للصالح السياسي للدولة إلا من زاوية ضعيفة قلما تكون مقصودة بالذات إلا في أوقات الحروب أو ما في حكمها .

ولا ريب أن هذا النظر يدعو إلى جواز التسليم في هذه الجرائم ، طبقاً للمرسوم بقانون ٢٤٦ لسنة ١٩٥٢ . خصوصاً وأن هذا المرسوم بقانون اعتبر الجريمة سياسية متى كان الباعث إليها سياسياً بصرف النظر عن طبيعة الحق المعتدى عليه فيها . وهذه الضابط ينتهي إلى وجوب عدم اعتبار هذه الجرائم سياسية لانتفاء الباعث السياسي في غالبية صورها .

وتسليم المجرمين هنا أدعى إلى تعزيز التضامن الدولي في مكافحة هذا النوع الخطير من الإجرام . وهو يلتزم أيضاً مع اتفاقية تسليم المجرمين التي عقدت بين دول الجامعة العربية منذ ٩ يونية ١٩٥٣ وصدقت عليها بلادنا في ٨ مارس ١٩٥٤ ، والتي تعتبر تقنياً مكتوباً لأهم القواعد التي استقر عليها العرف الدولي في هذا الشأن (١) .

ومن جانب آخر يراعى أن قاعدة إقليمية القوانين الجنائية تسرى على هذه الجرائم كما تسرى على غيرها ، ولكن استثناء من ذلك نصت المادة ٢ من تشريعنا العقابي على أن أحكام هذا التشريع تسرى على أية جنائية تزوير مما نص عليه في المادة ٢٠٦ منه (فقرة ب من م ٢) . كما تسرى على كل جنائية تقليد أو تزيف أو تزوير عملة ورقية أو معدنية مما نص عليه في المادة ٢٠٢ ، أو جنائية إدخال تلك العملة الورقية أو المعدنية المقلدة أو المزيفة أو المزورة إلى مصر ، أو إخراجها منها أو تزويجها أو حيازتها بقصد التزويج أو

(١) للمزيد راجع مؤلفنا في « مبادئ القسم العام من التشريع العقابي » طبعة

التعامل بها ، مما نص عليه في المادة ٢٠٣ بشرط أن تكون تلك العملة
مبتدولة قانوناً في مصر (فقرة ج من م ٢٤ معدلة بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦) .
بعد هذا التمهيد العام يتعين أن نعالج أمر هذه الجرائم في فصول ثلاثة
على النحو الآتي :

الفصل الأول : في مجازيات تزيف العملة ،

الفصل الثاني : في الجرح المتصلة بتزيف العملة ،

الفصل الثالث : في بيانات حكم الإدانة في جرائم العملة المزيفة ،

الفصل الأول

في جنايات تزيف العملة

لم يُعن قانون العقوبات بوضع تعريف لتزيف العملة ، ولكن
يمكننا تعريفه على وجه عام ، بأنه كل اصطناع لعملة تقليداً لعملة صحيحة
وكل تلاعب في قيمة عملة صحيحة، وكذلك كل ترويج أو إدخال من الخارج
لعملة مزيفة ، إذا تمت هذه الأمور بقصد وضع العملة المزيفة في التداول ،
أو الغش والإضرار .

ويتبين من هذا التعريف أن قيام أية جريمة من جرائم التزيف يتطلب
توافر أركان ثلاثة وهي :

أولاً : وقوع فعل ماذى من نوع معين ،

ثانياً : وقوع هذا الفعل على عملة صحيحة ، متداولة قانوناً أو عرفاً في
البلاذ ، قد تكون مصرية في بعض الصور وأجنبية في البعض الآخر ،

ثالثاً : توافر القصد الجنائي العام لدى الجاني ، وكذلك قصد خاص
أي نية محددة .

وستعالج كل وكن منها في مبحث على التوالى .

المبحث الأول

الأعمال المادية

نصت المادة ٣٠٣ ع معدلة بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦ على أنه يعاقب
بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من قلد أو زيف أو زور بأية كيفية عملة ورقية
أو معدنية متداولة قانوناً في مصر أو في الخارج .

ويعتبر تزيفاً انتقاص شيء من معدن العملة أو طلاؤها بطلاء يجعلها شبيهة بعملة أخرى أكثر منها قيمة .

ويعتبر في حكم العملة الورقية أوراق البنكنوت المأذون بإصدارها قانوناً .

كما نصت المادة ٢٠٣ على أنه يعاقب بالعقوبة المذكورة في المادة السابقة كل من أدخل بنفسه أو بواسطة غيره في مصر أو أخرج منها عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة . وكذلك كل من روجها أو حازها بقصد الترويج أو التعامل بها .

ويبين من هاتين المادتين أن الأفعال التي يعاقب عليها القانون ، ويجعل وقوع أى واحد منها جريمة ستة أفعال وهى : التقليد ، وتنقيص القيمة ، والتزوير ، والإدخال إلى مصر أو الإخراج منها ، والترويج ، والحيازة بقصد الترويج أو التعامل .

أولاً : التقليد أو التزيف

التقليد هو اصطلاح عملة مزيفة تقليداً لعملة صحيحة أى مشابهة لها في شكلها ووزنها وحجمها ، سواء أكان التقليد مثقناً أم غير مثقن . فكل ما يشترط فيه هو أن يكون التقليد كافياً لقبول العملة في التعامل^(١) ، حتى ولو كان قبولها نتيجة لعدم التحقق منها أو التأمل فيها^(٢) . أما إذا انعدمت المشابهة بحيث كانت العملة المصطنعة لا تخدع أحداً في حقيقتها فلا تقليد . وتقدير ذلك يدخل في اختصاص قاضى الموضوع .

وإذا تحقق التشابه بين العملتين الصحيحة والمقلدة فتقوم الجريمة حتى لو

(١) راجع جارج ٤ فقرة ١٣١٦ وجارسون م ١٣٢ فقرة ١٠ .

(٢) استئناف مصر ١٩٠٠/١/٢٣ ج س ١ ص ٣١٢ .

كانت العملة المقلدة تحتوي على نفس المقدار من المعدن الذي تحويه العملة الصحيحة ، لأن الفرق بين ثمن المعدن وسعر التداول القانوني للعملة من حق الدولة لا الأفراد . ولا أهمية لوسيلة التقليد .

والتقليد جريمة قائمة بذاتها ومستقلة عن التعامل بالعملة المقلدة ، فهي تتم حتى ولو لم يحصل أى تعامل بها أو شروع فيه .

والشروع في التقليد معاقب عليه طبقاً للبادئ العامة لأنه شروع في جناية (م ٤٥ ، ٤٦ ع) ، ولا يعتبر شروعاً بمجرد شراء الأدوات اللازمة وإعدادها للتقليد بل تعتبر هذه أعمالاً تحضيرية ، وإنما يبدأ الشروع بإعداد هذه الأدوات والبده في تشغيلها بالفعل ، إذ أن الجاني يعتبر حينئذ قد تجاوز مرحلة التحضير إلى مرحلة البده في التنفيذ المعاقب عليه (١) ،

والتزييف بتقليد العملة هو أكثر الصور شروعاً في العمدل ، وأصعب اكتشافاً من صورته الأخرى ،

ثانياً : التزوير أو اقتطاع جزء من معدن العملة

كانت المادة ٢٠٣ ع نجر عن هذه الطريقة بقولها إنها انتقاص شيء من معدن العملة ، ويكون ذلك مثلاً « بأخذ جزء منها بواسطة مجرد أو مقرض أو ماء الحل أو غير ذلك » من الوسائل التي كانت تنص عليها هذه المادة قبل تعديل سنة ١٩٥٦ ، وقد استغنى النص الجديد عن ذكرها باعتباره تزييداً لا داعي له . ويستوى أن يكون الجزء المنزوع من باطن العملة أم سطحها ، ومهما كان ضئيلاً أو مهما كانت الطريقة غير مثقنة ،

(١) راجع في الشروع في التزييف نقض ١٩٢٨/٤/٤ قضية رقم ٦٠٤ س ٥٤٦
و ١٩٤٧/٤/٧ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٣٤٥ ص ٣٣ و ١٩٥٠/٣/٢٧ أحكام
البنقض س ١ رقم ١٥٢ ص ٤٦٣ و ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ رقم ١٥٧ ص ٧٩٥ .

ثالثاً : التزوير أو الطلاء

وهو يكون بطلاء العملة « طلاء يجعلها شبيهة بعملة أخرى أكثر منها قيمة » ، على حد تعبير المادة ٢٠٢ . ومن أمثلته طلاء عملة من البرونز أو النيكل بماء الذهب أو الفضة لإعطائها مظهر العملة الذهبية أو الفضية ، وهي طريقة أكثر شيوعاً في العمل من سابقتها خصوصاً في البيئات الريفية لأنها أسهل منها (١) .

ولا يشترط أن يكون التقليد أو التزييف أو التزوير أو التزوير... مثقناً . وبالتالي فإن عدم بلوغ المتهمين غايتهم من إتقان التزييف لا يجعل هذه الجريمة مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من اتحاد إرادتهم على ارتكابها (٢) .

وبالتالي تتوافر بين الجريمة الاتفاق الجنائي على ارتكابها سواء أكانت الجريمة المقصودة من الاتفاق معينة أم غير معينة ، أو على الأعمال المجزأة والمسهلة لها سواء أوقعت الجريمة المقصودة أم لم تقع (٣) .

رابعاً : الإدخال في مصر أو الإخراج منها

المفروض في هذه الجريمة أن يكون تزييف المسكوكات قد حصل في الخارج ، وإن كان من المتصور أن يكون قد حصل في البلاد وصدت العملة إلى الخارج ثم أعيدت إليها بالتالي (٤) .

وإدخال العملة الزائفة أو المزورة إلى البلاد جريمة قائمة بذاتها ومستقلة عن جريمة التزييف . وينبغي على ذلك ما ذكرناه آنفاً بالدسبة لجريمة الترويع ،

(١) نظراً لسهولة اكتشاف هذه الطريقة اعتبرها المشرع الفرنسي جريمة قائمة بذاتها (م ١٣٤) وقرر لها عقوبة الجنحة .

(٢) نقض ١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض س ١٦ رقم ١٢٣ ص ٦٢٢ .

(٣) نقض ١٩٦٥/٥/١٠ أحكام النقض س ١٦ رقم ٨٨ ص ٤٤١ .

(٤) راجع جارسون م ١٣٢ فقرة ٣٢ .

من أنه لا يشترط أن يكون مدخل العملة إلى البلاد قد اشترك في التزييف أو على علم بمصدر العملة المزيفة . بل يكفي فعل الإدخال إلى البلاد مع توافر القصد الجنائي (١). هذا وقد سوى النص الحالي للمادة ٢٠٣ بين إدخال العملة بالنفس أو بواسطة الغير بمعنى أن من يدخل العملة بواسطة الغير يعتبر فاعلاً أصلياً في الجريمة لا مجرد شريك فيها .

كما سوى النص الحالي بين إدخال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة بالنفس أو بواسطة ، وبين إخراجها من مصر إذا توافر القصد الجنائي . ويستوى في جميع الأحوال أن تكون العملة مصرية أم أجنبية ، ورقية أم معدنية متى كانت متداولة في مصر أو في الخارج .

خامساً : الترويج

الترويج هو وضع المسكوكات المزيفة في التعامل ، وهو الغاية من التزييف ، وفيه تتركز النية المحددة أو القصد الجنائي الخاص فيه كما سنعلم فيما بعد .

ويتحقق الترويج بانفاق العملة المزيفة في أي سبيل كان ، كالبيع أو الشراء أو المصارفة أو الهبة مع العلم بأنها كذلك ، ولو كان قد سبق التعامل بها من قبل . فمن يقبل قطعة نقود وهو يعلم أنها مزيفة بنية التعامل بها ثم يتعامل بها بالفعل يعد مروجاً لها (٢) ، وسيان أن يقع الترويج داخل البلاد أم خارجها . والشروع في الترويج معاقب عليه طبقاً للمبادئ العامة لأنه شروع في جنائية . ومن صور الشروع المألوفة فيه ، أن يسلم الجاني العملة الزائفة لمتعامل حسن النية فيكتشف تزيفها . أما مجرد قبول عملة زائفة بنية ترويجه فيعد عملاً

(١) عبارة « من أدخل بنفسه أو بواسطة غيره في مصر أو أخرج منها » الواردة في ٢٠٣ تشير إلى المساهمة في فعل الإدخال إلى البلاد لا إلى المساهمة في فعل التزييف .

(٢) نقض ١٨٩٩/١/٢٢ القضاء س ٥ ص ١٢٥ .

تخصيصاً للترويج لاشروعاً فيه . وقد حكم في فرنسا بأنه يعد شروعاً في ترويج مسكوكات مزيفة أن يتسلم الجاني مبلغاً من آخر ثم يدس فيه قطعة عملة مزيفة ويتظاهر برفض قبولها طالباً استبدالها بقطعة صحيحة (١) .

والترويج جريمة بذاتها ومستقلة عن التزييف . ويترب على ذلك أنه لا يشترط أن يكون المروج هو نفس المزيف أو شريكه ، أو حتى يعرف مصدر العملة المزيفة ، إذ لا أهمية لذلك (٢) .

كما ينبنى على ذلك أيضاً أنه إذا كان المزيف هو نفس المدخل للعملة إلى البلاد أو شريكه بإحدى طرق الاشتراك وجب تطبيق المادة ٢/٣٢ ع واعتبار الجريمتين جريمة واحدة ؛ كما هي الحال أيضاً بالنسبة للترويج .

وكانت المادة ٢٠٢ قبل تعديلها بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦ تضيف عبارة : « وكذا من اشتغل بالتعامل فيها ، أى في المسكوكات المزيفة . » وهي إضافة لم يكن لها مقابل في القانون الفرنسي بل اقتبست عن المادة ١٦٩ من القانون البلجيكي و ٢٥٨ من القانون الإيطالي القديم . وظاهر

(١) نقض فرنسي ١٨٥٤/١٢/٢٨ د اللوز سنة ١٨٥٥ - ١ - ١٢٤

(٢) يلاحظ أن نص المادة ٢٠٢ بعد تعديله بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ أصبح صريحاً واضحاً في أنه لا يستلزم أن يكون سروج العملة الزائفة أو سائرها على أية صلة بالمثل أو المزيف أو المزور ، وحسم بذلك الخلاف القديم حول هذه النقطة عندما كان جانب من الفقه يستلزم وجود هذه الصلة على غير أساس من الصواب .

للمزيد راجع عادل حافظ غانم المرجع السابق ص ٢٩٩ ، وأحمد فتحي سرور « شرح قانون العقوبات القسم الخاص » ١٩٦٨ ص ٢٤٠ ومحمود نجيب حسني « شرح قانون العقوبات . القسم الخاص » ١٩٧٢ فقرة ٢٦١ ص ٢٣١ وعبد المهيمن بكر « القسم الخاص من قانون العقوبات » ١٩٧٧ ص ٤٣٩ .

العبارة كان يشير إلى ضرورة احترام التعامل بالمسكوكات المزيفة ، ولكن إجماع الفقه على أن هذه الجريمة لا تتطلب أى نوع من الاعتقاد أو الاحتراف ، بل تتحقق بالتعامل ولو بقطعة نقدية مزيفة واحدة بعد قبولها مع العلم بتزييفها . وهذا هو نفس ما ذكرناه عند الكلام فى جريمة الترويج ، فالجريمتان متداخلتان بل متطابقتان . وكان ذكر هذه الصورة الأخيرة تزييداً من المشرع لحكمة غير ظاهرة ، ولذا استغنت المادة ٢٠٣ عن الإشارة إلى الاشتغال بالتعامل ، واكتفت بعبارة الترويج أو الحيازة بقصد الترويج أو التعامل بالعملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة .

سادساً : الحيازة بقصد الترويج أو التعامل

حيازة العملة تعتبر بمثابة فعل تحضيرى للترويج ، أو للتعامل فى العملة المزيفة ، أو لإخراجها من البلاد ، ولكن المشرع المصرى — أسوة ببعض الشرائع الأجنبية — ارتأى اعتبارها جريمة قائمة بذاتها ، ذات طابع وقائى أو احترازى فتدخل بالعقاب متى ثبت أن الحيازة كانت بقصد ترويج العملة المزيفة أو التعامل بها .

ويكفى لتوافر الجريمة أية صورة من الحيازة الكاملة ، أو الناقصة ، أو المادية ويدخل فيها الإحراز من باب أولى ، لأن كل محرز هو فى نفس الوقت حائز ولكن ليس كل حائز يصح أن يعد محرزاً^(١) .

وبالتالى يعتبر حائزاً المالك غير الحائز ، والحائز لحساب الغير ولو لم يكن مالسكاً . وكل ما يلزم هو أن يكون الحائز عالماً بتزييف العملة وقت حيازته إياها ، وأن يتوافر لديه قصد الترويج أو التعامل . والحيازة جريمة

(١) راجع مؤلفنا فى « شرح قانون العقوبات التكميلى » طبعة رابعة ١٩٦٨ ص ٣٨ - ٤٠ ، ١٠٦ - ١١٠ عن مفهوم الحيازة والإحراز فى جرائم المخدرات والأسلحة .

مستمرة ، وتخضع بالتالى لقواعد هذا النوع من الجرائم فى شأن «سريان القوانين الجديدة ، وبدأ تقادم الدعوى ، ومدى قوة الشيء المقضى ، والاختصاص بالتحقيق والمحاكمة .

وبطبيعة الحال إن حيازة العملة سلوك قائم بذاته يخضع للعقاب متى توافر قصد الترويج أو التعامل ، حتى ولو لم يقع بالفعل أى فعل من أفعال الترويج أو التعامل . أو حتى لو كانت الصلة مقطوعة بين الحائز وبين المروج أو المتعامل فى هذه العملة ، أو بينه وبين الشارع فى الترويج أو فى التعامل .

وفى هذا الشأن قررت محكمة جنايات القاهرة أنه « لا يغض من هذا النظر أن بعض المتهمين لم يكن حائزاً لورقة من هذه الأوراق المقادة المضبوطة ، إذ لا يتطلب الاستعمال أو الترويج أن يكون الفاعل وقتئذ حائزاً للعملة التى يروجها ، بل يصح التعامل بعملة لم تصل إلى يد المروج ، فالوسيط فى ترويج العملة يعد مروجاً ولو كانت الحيازة لغيره» (١) .

كما قررت محكمة النقض فى نفس هذا الاتجاه أيضاً أنه « لا يلزم أن يكون الجانى حائزاً بنفسه الأوراق التى يتعامل بها ، إذ يكفى أن تكون الحيازة لغيره مادام يعلم هو أن هذه الأوراق مقادة ، سواء أكان عليه قبل أم أثناء العرض للتعامل » (٢) .

ملحوظة

يمكن فى النهاية ملاحظة أن الأفعال أو الجرائم المختلفة فى تزييف المسكوكات يجوز إرجاعها إلى أحد نوعين : فهى فى الواقع إما جرائم تزييف كما فى الصور الثلاث الأولى ، وإما جرائم ترويج وما إليه كما فى الصور الثلاث

(١) فى الجناية رقم ١٧٦٦ جنابات الأزبكية سنة ١٩٥٥ .

(٢) نقض ١٩٦٣/١١/١١ أحكام النقض س ١٤ رقم ١٤٣ ص ٧٩٥

و ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ رقم ١٥٧ ص ٧٩٥ .

الآخيرة . وذلك مع مراعاة أن إدخال العملة الزائفة إلى البلاد جريمة يمكن أن تلحق بهذه الفئة الثانية من قبيل التجاوز في التعبير الذي يبرره أنه إن لم ينطو على ترويج فعلي فهو من أشبه الأفعال به وأقربه إليه .

وجرائم الفئة الأولى يصح وصفها بأنها أفعال تحضيرية لجرائم الفئة الثانية، التي يتحقق بها الضرر المباشر الذي يحظره القانون ويعاقب عليه ، إلا أن كل فعل من الأفعال الستة آتفة الذكر يكون مع ذلك جريمة مستقلة قائمة بذاتها فلا يتوقف قيام إحداها على ارتكاب الأخرى أو المساهمة فيها بصورة من الصور .

المبحث الثاني

محل الجريمة

العملة المتداولة

يشترط في العملة التي تكون محلا لجرائم تقليد أو تزيف أو تزوير العملة أن تكون ورقية أو معدنية متداولة قانوناً في مصر أو في الخارج . ويعتبر من العملة الورقية أوراق البنكنوت المأذون بإصدارها قانوناً .

ولا أهمية لنوع العملة من حيث طبيعة الأفعال المعاقب عليها فهي مشتركة بين أصناف العملة المختلفة .

وفي هذا الشأن يرى الفقيه الإيطالي مانزيني Manzini « أن ولاية القانون الجنائي لا تتعلق فقط بالعملة المتداولة قانوناً في البلاد ، ولكن لتعلقها بمصلحة دولية ، فإن العملة المتداولة قانوناً في أية دولة سواء أكانت قريبة أم بعيدة ، متحضرة أم غير متحضرة ، وسواء أكانت متداولة في البلاد أم لا ، ينبغي أن تشملها حماية القانون الجنائي بشرط أن تكون لها طبيعة العمالة وتقوم بوظائفها ، (م ٢ - التزيف والتزوير)

حتى ولو كانت ولاية القانون الجنائي تربط ذلك بشرط المعاملة بالمثل، (١) .

ولمما يلزم على أية حال أن يكون لهذه العملة تداول قانوني أو بالأقل تداول عرفي أو تجاري على البيان الآتي : —

أولاً : التداول القانوني Cours légal

يكون للعملة تداول قانوني في البلاد المصرية متى كان القانون يلزم المتعامل بقبولها ، فإذا امتنع — ولم تكن مزورة ولا مغشوشة — عوقب طبقاً لنص المادة ٣٨٦/٢ ع . وسيان أن تكون مما يلزم المتعامل بقبوله بكمية محدودة أو غير محدودة (٢) . والمادة ٣٨٦/٣ تعاقب بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرياً كل من امتنع عن قبول عملة البلاد الأهلية أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مغشوشة .

وقد بين القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ النقود المتداولة قانوناً في مصر . أما المسكوكات الذهبية من بينها فهي قطعة الجنية المصري ونصف الجنيه المصري . وأما المسكوكات الفضية فهي القطع ذات العشرين قرشاً ، والعشرة والخمسة القروش والقرشين ؛ وكذلك القطع الفضية التي كانت متداولة قبل ضرب أصناف العملة آنفة الذكر والمنقوش عليها اسم سلطان تركيا وقد اعتبرتها المادة ١٧ من القانون مؤقتة التداول إلى أن يصدر قرار من وزير المالية بسحبها وإبطال التعامل بها .

(١) في تعليق له على حكم نقض إيطالي في ١٦ / ١١ / ١٩١٦ « المجلد القضائية س ١٩١٨ ص ٤١٤ » .

(٢) طبقاً للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ تقبل النقود الذهبية بكمية غير محدودة (م ٣٥) ، بينما لا يجبر أحد على قبول نقود فضية بمبلغ تزيد قيمته على مائتي قرش ولا على قبول نقود من النيكل بمبلغ تزيد قيمته على عشرة قروش (م ١٤) .

وينبغي أن يلاحظ أن الجنيه الذهبي الإنكليزي أصبح لا يعتبر عملة في كثير من البلاد . بل إنه معتبر سلعة ذات قيمة تجارية ، وبالتالي يمكن أن يدخل تحت اصطلاح « مشغولات ذهبية » . وقد أفتت بهذا الرأي إدارة الفتوى والتشريع بوزارة الخزانة بناء على استفسار مصلحة الدمغ والموازن بخطاب مؤرخ ١٢ / ١٠ / ١٩٥٨ .

كما أخذ بنفس الرأي مستشار الإحالة بمحكمة القاهرة بقرار مؤرخ ١٩٦٣/٥/٢ ذهب فيه إلى أن الجنيه الذهبي الإنكليزي لا يعتبر عملة متداولة ، ولا يعدو أن يكون سلعة يتحدد ثمنها وفقاً لقانون العرض والطلب^(١) . كما أخذت بنفس الرأي النيابة العامة في أكثر من قضية^(٢) .

وبالتالي أصبح تقليد هذا الجنيه يخضع لأحكام المادة ٢٦ من القانون ٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية، وللقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش التجاري . وبالتالي « إذا ظهر من التفتيش على البضائع المعروضة للتداول أن بها جنيهات ذهبية مقلدة ففي هذه الحالة تطبق أيضاً أحكام القانون ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ على أنها مشغولات ذهبية غير مدموغة تخضع للمادتين ٢ ، ٢٢ من هذا القانون »^(٣) .

وما يصح على الجنيه الإنكليزي الذهبي يصح في تقديرنا على كل عملة ذهبية أجنبية يجري التعامل بها بوصفها مجرد سلعة خاضعة لقانون العرض والطلب وبالتالي بوصفها قيماً منقولة لا عملة من العملات .

(١) في القضية رقم ٢٦٩٩ جنح باب الشرعية سنة ١٩٦٠ « بخصوص إدخال وترويج جنيهات إنكليزية مزيفة تنقص في العيار والوزن » .
(٢) منها القضية رقم ٥٠٦٨ جنح الجمالية سنة ١٩٥٨ ورقم ٨٢٨ جنح الجمالية سنة ١٩٥٩ .

(٣) عادل حافظ غانم المرجع السابق ص ٢١٠ - ٢٢٤ . عن الجنيه الذهبي الإنكليزي وص ٢٢٥ - ٢٣٢ عن سائر المسكوكات الذهبية الأجنبية .

أما بالنسبة لسائر أصناف العملة الذهبية والفضية والمعدنية المصرية فقد استقر القضاء على أنها كلها عملات متداولة قانوناً ، وأن تقايدها يعتبر تزيفاً مما يخضع لأحكام تزيف العملة في قانون العقوبات حتى ولو كانت تعتبر في نفس الوقت سلعاً تذكارية خاضعة لقانون العرض والطلب ، وبالتالي كثيراً ما تتجاوز قيمتها الفعلية أضعاف قيمتها القانونية .

إلا أنه يستحسن « منعاً لأي لبس وتحقيقاً للصحة العامة أن يعدل قانون العقوبات بحيث يقرر بنص صريح تجريم أفعال تزيف العملة الذهبية التذكارية ، أو أن تضاف فقرة جديدة للمادة ٢٠٢ ع على أنه يعتبر في حكم العملة المتداولة قانوناً العملات الذهبية التذكارية » (١) . وهذا التعديل المرجو يلغى أن ينصرف إلى العملات الذهبية المصرية وحدها ، أما الأجنبية فيلغى أن تخضع للقواعد العامة التي أسلفناها .

التداول العرفي *cours usuel*

كان نص المادة ٢٠٢ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ يسوى بين العملة المتداولة قانوناً ، وتلك المتداولة عرفاً . ولكن بعد التعديل يتحدث النص عن التداول القانوني دون العرفي ، فلو أخذنا بظاهره لتصورنا أن الشارع قد قصد تضيق نطاق المادة وقصرها على العملة المتداولة قانوناً وحدها . إلا أنه يراعى في هذا الشأن أن كل ما يستلزمه هذا النص الجديد هو أن تكون العملة « متداولة قانوناً في مصر أو في الخارج » ولم يستلزم أبداً أن تكون عمله مصرية المصدر . ولذا يمكن الآن القول بأن العملة الأجنبية المتداولة في مصر أو في الخارج تتمتع بحماية المادة ٢٠٢ معدلة ما دامت نفس هذه العملة التي لها تداول عرفي في مصر ، ولها في الخارج تداول قانوني في بلادها أو في غيرها من البلاد .

ويرى جانب من الشراح أن المسكوكات المتداولة عرفاً هي تلك التي

(١) عادل حافظ غانم المرجع السابق ص ٢٣٥ .

تعارف الناس على قبولها في معاملاتهم ، وإن كانوا غير ملزمين بذلك .
وهي إما مسكوكات أجنبية تعارف الناس على قبولها في معاملاتهم ، وإما
مسكوكات كان لها فيما مضى تداول قانوني ولكنه زال عنها بتغيير نظام
العملة (١) .

لكن جانباً آخر يرى أن المسكوكات المتداولة عرفاً أو تجارياً هي
العملة الأجنبية التي تقبل في المعاملات الجارية إلى جانب العملة الوطنية ، فلا
يسرى النص على المسكوكات التي كان لها فيما سبق تداول قانوني ، ولكنه
زال عنها بتغيير نظام العملة (٢) .

وذلك لأن المسكوكات التي تزول عنها صفة التداول القانوني تزول عنها
بالتالي صفة النقود ، ولأن غرض المشرع في هذا الشأن قد وضح من تعاقبات
الحقانية على المادة ١٧٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وهي تقابل المادة ٢٠٢ من
القانون الحالي ، وقد قررت « أن المقصود بالحماية في هذه المادة المسكوكات
الذهبية والإنجليزية والفرنسية التي حلت محل المسكوكات المصرية في
المعاملات الجارية » .

وأخذاً بهذا الرأي الأخير تصدق حماية المادة ٢٠٢ على أنواع مختلفة
من العملة الفضية الأجنبية متداولة عرفاً في بعض مناطق الحدود المصرية
مثل القنال ورفح والعريش وبعض الواحات . كما تصدق على قطعة النقود
الذهبية لبلاد الاتحاد اللاتيني الموازية للقطعة الفرنسية ذات العشرين فرنكاً ،
لأن وزير المالية كان قد جعل قبولها اختيارياً في المعاملات بقرار صادر
في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ ولكنه عاد وألغاه في سنة ١٩٢٨ ، ففقدت
صفاتها تلك وأصبح تزيفها معاقباً عليه بالمادة ٢٠٣ لا بالمادة ٢٠٢ .

(١) أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٥٠ والموسوعة ج ٢ ص ٥٧٦ ومحمود
إبراهيم « الخاص » ص ٥٥٢ .

(٢) السعيد مصطفى « التزوير » ص ٢٦ ، وفي تفصل هذا الموضوع راجع
عادل حافظ غانم . المرجع السابق ص ١٩١ — ٢٠٣ .

وهناك أصناف من المسكوكات ليس لها تداول قانوني ولا عر في
في البلاد ، مثل المحاميد والمحاييب والخيريات وما إليها مما كان فيما سلف
نقوداً متداولة ولكنّه أصبح الآن سلعاً تستعمل في الزينة . فمذه لا يخضع
تزيينها لحكم المادة ٣٠٢ ولا ٢٠٣ ، بل يخضع لحكم القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٤١ بوصف « الواقعة غشاً للمشتري في عيار شيء من المواد الذهبية
أو الفضية (١) » . ومن باب أولى لا يخضع لحكم مواد التزيين تقليد النقود
ذات القيمة الأثرية الخاصة بالعملة الرومانية أو اليونانية (٢) .

المبحث الثالث

القصد الجنائي

تجرائم تزيين المسكوكات بمختلف أنواعها جرائم عمدية ، فهي تتطلب
أولاً توافر القصد الجنائي العام لدى فاعلها . وقد وضع الشراح الحديثون
تعاريف متعددة للقصد العام تختلف في عباراتها وإن اتفقت في فكرتها
الأساسية ، وهي انصراف إرادة المجرم إلى ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها
كما يتطلبها القانون (٣) . وذلك مع ملاحظة أن العلم بأركان الجريمة يعد علمياً
بمسألة قانونية ، والدفع بالجهل بالقانون أمر غير مقبول طبقاً للمبادئ العامة
إلا في حالات استثنائية نادرة عملاً :

(١) راجع أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٥٧ والسعيد مصطفى « التزوير »
ص ٢٧ ومذكرة لجنة المراقبة القضائية في ١٢/١/١٨٩٢ بمجموعة المراقبة ص ٧٩
رقم ٩٥ .

(٢) جارو ج ٤ فقرة ١٣١٣ .

(٣) راجع جارو ج ١ فقرة ٤٨٧ وجارسون مادة ١ فقرة ٧٧ وفيدال فقرة
١٢٢ ص ٨١ ، وفيدال ومانيول فقرة ١٢٢ ، ١٢٥ ودوندييه دي فابر ص ٨٢ .

وهذه الجرائم تتطلب علاوة على توافر القصد العام ، توافر قصد جنائي خاص أى نية محددة لدى الجاني ، وهو يختلف في جرائم التقليد أو التزييف أو التزوير أو الانتقاص أو الطلاء عنه في جرائم الإدخال إلى مصر والإخراج منها أو الترويج . ففى جرائم التزييف بأنواعها : (التقليد أو التزوير أو الانتقاص أو الطلاء) يتحدد القصد بنية إدخال العملة المزيفة أو إخراجها أو ترويجها أو التعامل فيها بما يترتب على ذلك من نتائج ضارة . فلا جريمة إذا انتفت نية الإدخال أو الإخراج أو الترويج أو التعامل كمن يصطنع عملة مقلدة على سبيل التجربة الفنية أو العلمية .

أما في جرائم الترويج أو الإدخال إلى البلاد أو الإخراج منها أو التعامل فيتحدد القصد بنية الإضرار بالثقة العمومية في المسكوكات والحصول على ربح غير مشروع (١) . وفي جرائم الحيازة يتحدد القصد الخاص بصريح نص المادة ٢٠٣ بقصد ترويج العملة المقلدة أو المزيفة . . أو بقصد التعامل بها وفي النهاية يتحدد القصد الخاص في جميع هذه الأفعال بنية غش الحكومة والجمهور والحصول على ربح غير مشروع لنفس الجاني أو لغيره ، (٢) .

فلا جريمة إذا انتفى علم الجاني بتزييف العملة ، وكذلك إذا انتفى القصد الخاص كمن يرتكب فعل الترويج بقصد اكتشاف مدى تقليد العملة مع نية استردادها ثانية ، أو كمن يدخل العملة الزائفة إلى البلاد بنية تسليمها إلى السلطات المختصة (٣) ، أو للاحتفاظ بها في مجموعة أو متحف أو ما أشبه .

ويبين مما تقدم أن الضرر المباشر الذي يحظره القانون ويعاقب عليه في جرائم تزييف المسكوكات ليس عنصراً مستقلاً فيها ، بل إنه مندمج

(١) نقض ١٩١٠/٣/١٩ مج س ١١ رقم ٩٧ ص ٢٢١ .

(٢) أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٥٢ .

(٣) راجع جارسون م ١٢٢ فقرة ٥٠ .

في عنصرها المعنوي أو بالأدق في القصد الجنائي الخاص المطلوب فيها ، وهو كما قلنا نية الإضرار أو إرادة النتائج الضارة التي يحظرها القانون ، ومن ثم وجب أن يكون السبيل إلى تقدير وجوده من عدمه هو الرجوع إلى هذه النية وهو ما عاينه الحال كذلك في جرائم تزوير الأختام والدمغات والعلامات ، أما في جرائم تزوير المحررات فسنقابل الضرر كركن موضوعي لا شخصي ، قائم بذاته ولازم لقيامها بغير أن يكون منهجاً في عنصرها المعنوي ، وهذا هو ما جرى عليه الرأي سواء في فرنسا أم في مصر .

ولا عبرة بعد ذلك بما إذا كان مرتكب التزييف أو الترويع أو غيرها من الأفعال قد حقق ربحاً من فعله أو لم يحقق ، ولذا حكم في فرنسا بأنه يعد مرتكباً لترويع من يضع عملة مزيفة في طبق لراقصة تجمع فيه النقود (١) . ولا يتغير الوضع بتأدية إذا دفعت العملة لجهة غيرية ،

اثبات القصد

ثبتت أفعال تقليد العملة أو تزيفها أو تزويرها أو انتقاص شيء من معدنها أو إدخالها في مصرف أو إخراجها أو حيازتها أو ترويعها أو التعامل فيها ، أو الشروع في أي فعل من هذه الأفعال بكل طرق الإثبات ، بما في ذلك البيئة والقرائن طبقاً للقواعد العامة في الإثبات الجنائي ، لا يقيد المحكمة في ذلك أي قيد إلا أن يكون استنتاجها عند الإثبات أو النفي سائغاً مقبولاً .

وفي جرائم الترويع أو الشروع فيه يلزم ثبوت علم المتهم بأنه يتعامل في عملة مزورة . وهذا العلم قد يكون واضحاً إذا كان المروج هو نفس المزور أو على صلة مباشرة معه في جريمته : أما عندما ينفى هذا الاعتبار فإنه يتعين على حكم الإدانة أن يثبت توافر هذا العلم الذي هو شرط أسامي لإمكان القول بتوافر القصد الجنائي العام لدى الحائز ، أو لدى المروج أو المتعامل بحسب الأحوال .

(١) جارج ٤ فقرة ١٣١٩ .

وقد قضى بأنه إذا كان حكم الإدانة قد رد على دفاع المتهم بالترويج بأنه لم يكن يعلم أن الأوراق المالية التي معه مزورة بقوله « إن هذا الدفاع مردود بأن قسم أبحاث التزييف والتزوير قد أبان أن بالأوراق عيوباً ظاهرة لا تخدع الإنسان العادى منها أولاً : أن الورق المستعمل ردىء ويفتقر إلى جودة الصقل التي هي من خصائص الورقة الصحيحة . ثانياً : أن الورق النقدي المضبوط خلو من وسيلة الضمان المميزة للورقة الصحيحة ، وهي عبارة عن شعيرات لونية حريرية حمراء وزرقاء اللون متناثرة ما بين ألياف الورقة وجهاً وظهراً ، ثالثاً : أن النقوش والزخارف مطموسة وغير دقيقة في كثير من المواضع . رابعاً : أن الورق المطبوع يحمل عيوباً طباعية واحدة مشتركة ، فشكل هذه الثغرات تؤكد علم المتهمين بالأوراق المقلدة المزيفة ، هذا بالإضافة إلى أن ظروف الدعوى تشير في صراحة إلى أن المتهمين كانوا على علم بأن أوراق النقد المضبوطة مقلدة ومزورة كما يشير إلى ذلك تحركاتهم ، واستعمالهم العلف ، ومحاولتهم تمزيق بعض الورق المضبوط ، ، فإن هذا السبب كاف في إثبات توالهم ركن العلم (١) :

أما عن القصد الخاص في هذه الجرائم فهو مفترض لأن الأصل فيمن يقلد العملة أو يزورها أنه يفعل ذلك بنية ترويحها ، وفيمن يروجها أو يدخلها إلى البلاد أنه يفعل ذلك بنية الغش وتحقيق ربح غير مشروع إلا إذا أقام الدليل على غير ذلك ،

المبحث الرابع في العقاب والاعفاء عنه

العقاب

إذا توافرت أركان الجريمة التي نصت عليها المادة ٢٠٢ معدلة بأن كانت الأفعال هي تقليد العملة المتداولة قانوناً في مصر أو في الخارج ، أو تزيفها ، أو تزويرها ، أو انتقاص شيء من معدنها ، أو طلائها كانت العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤقتة .

وكذلك الشأن أيضاً إذا توافرت أركان الجريمة التي نصت عليها المادة ٢٠٣ ع معدلة بأن كانت الأفعال هي إدخال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة إلى البلاد أو إخراجها منها ، أو الترويج أو الحيازة بقصد الترويج أو التعامل بها .

وطبقاً لنص المادة ٢٠٣ مكرراً إذ ترتب على الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين هبوط سعر العملة أو سندات الحكومة أو زعزعة الائتمان في الأسواق الداخلية أو الخارجية جاز الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وهذا الظرف المشدد الجوازي الجديد الذي ابتدعه القانون رقم ٦٨ لسنة ٥٩ حكمته واضحة من الناحية النظرية ، لكن يتعثر بصعوبة عملية ضخمة هي ثبوت إثبات صلة السببية بين ارتكاب أي فعل من الأفعال الواردة بالمادة ٢٠٢ أو ٢٠٣ لأن هبوط سعر العملة ، أو سندات الحكومة ، أو زعزعة الائتمان ، أمر قد يرجع إلى اعتبارات متنوعة خاصة بالميزان الحسابي للدولة ، وبالثقة أو عدم الثقة في شتى الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية . وقلما يمكن القول بأن تقليد العملة أو تزيفها ، أو تزويرها .. كان السبب الحقيقي في ذلك . أو بالأدق قلما يمكن إثبات هذه الصلة ، وعلى أية حال هذه مسألة موضوعية تخضع لتقدير القاضي ، ولكن الشك فيها ينبغي أن يفسر لمصلحة المتهم طبقاً للقواعد العامة .

الاعفاء من العقاب

نصت المادة ٢٠٥ معدلة بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦ على أنه يعفى من العقوبات المقررة في المادتين ٢٠٢ ، ٢٠٣ كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة وقبل الشروع في التحقيق .

ويجوز للحكومة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الإخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة مماثلة لها في النوع والخطورة .

والحكمة في وضع هذه المادة هي تشجيع مرتكبي جرائم تقليد العملة ، أو تزيفها ، أو تزويرها .. على التراجع عن إتمامها وإبلاغ أمرها إلى السلطات رغبة في التوصل إلى الجناة ، ومكالمة لهذا النوع من الإجرام . ويتمتع مرتكبوا هذه الجرائم ، بالإعفاء من العقاب عند توافر شرطين : -

الشرط الأول : إخبار الحكومة بجناية تقليد أو تزيف أو تزوير العملة ، ولو بعد ثباتها بالفعل ، ولكن قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة .
ويعبر « استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة » ينصرف في رأينا إلى جميع أفعال : الإدخال في مصر أو الإخراج أو الترويج أو الحياة بقصد الترويج أو التعامل بها ، المشار إليها في المادة ٢٠٣ معدلة ،

ويلزم في الإخبار أن يخدم العدالة ، وهذا لا يتحقق إلا إذا قام الجاني بإخبار السلطات عن تفاصيل الجريمة التي تمكن هذه السلطات من الوصول إلى الجناة الحقيقيين . فلا يكفي الإخبار المبهم أو المجمل لاستحقاق الإعفاء لأنه لا تتحقق فيه حكمته المرجوة .

ويراعى أن المادة ٢١٠ عن الإعفاء من العقاب عند إخبار الحكومة عن

جرائم تزوير الاختتام والدمغات استلزمت هذا الشرط صراحة عندما قالت « إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات .. وعرفوها بفعلها الآخرين » . وهو شرط لم يرد في المادة ٢٠٥ لغير حكمة مفهومة اسكنه مستفاد ضمناً من حكمة تقرير الإعفاء . وهذا هو ما ذهبت إليه محكمة النقض صراحة في تأويلها للمادتين قبل تعديلها^(١). وكان هذا الفارق في الصياغة موجوداً في النصين القديمين مثلما هو موجود في النصين الحاليين .

الشرط الثاني : أن يكون الإخبار قبل الشروع في التحقيق حتى يكون حقاً مكتسباً للجاني . وكلمة تحقيق هنا تشمل التحقيق بمعناه الواسع ، بمعنى أنه لا يكفي أن يجرى هذا الإخبار قبل تحقيق النيابة أو قاضي التحقيق ، بل يلزم أن يكون قبل الاستدلالات ، أو بعبارة أدق قبل وصول نبأ الجريمة إلى علم السلطات العامة . أو حتى بعد وصول نبأ الجريمة إلى علم السلطات العامة إذا لم تكن قد شرعت فعلاً في الاستدلال أو في التحقيق الابتدائي بالمعنى الضيق .

وإذا تأخر الإخبار إلى ما بعد الشروع في التحقيق يجوز مع ذلك إعفاء الجاني من العقاب « متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة ، أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة » ، على حد تعبير الفقرة الثانية من المادة ٣٠٥ .

ولذا قضت محكمة النقض بأنه « إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم وقت أن قبض عليه يروج مسكوكات مزيفة قد قدم كل ما عنده من النقود المزيفة ودل على ارتكاب جناية التزييف وشريكه في الترويج وسهل القبض عليه فإنه يكون مستحقاً للإعفاء »^(٢) .

(١) نقض ١٩٥٢/١٠/١٤ أحكام النقض س ٤ رقم ١٠ ص ٢٣ .

(٢) نقض ١٩٤٨/٦/٨ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦٢٧ ص ٥٩٤ .

كما قضت أيضاً بأن اعتراف الجاني وإرشاده إلى شركائه في الجريمة يجعله مستحقاً للإعفاء حتى ولو عدل فيما بعد عن هذا الاعتراف مادام قد أتى ثمرته وهي تسهيل القبض على باقي الجناة^(١). أما اعتراف المتهم بعد القبض عليه وعلى شركائه فأمر لا يعفيه من العقاب^(٢)، والمفروض في هذه الحالة أن يكون التحقيق قد تكشف من تلقاء نفسه عن هؤلاء الشركاء^(٣).

وإعفاء الجاني من العقاب في الحالة الأولى وجوبى فهو حق مكتسب للمتهم لا تملك المحكمة حرمانه منه متى سلت بتوافر الشرطين المطلوبين. أما الإعفاء في الحالة الثانية فهو محض جوازى للمحكمة كما هو واضح من المادة ٢/٢٠٥، حتى ولو سلت المحكمة بتوافر شرطيه اللازمين.

وثمة عبارة جديدة وردت في هذه الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ بعد تعديلها تقتضى جواز سريان الإعفاء على مرتكب إحدى جنایات المادتين ٢٠٢، ٢٠٣ إذا أدى الإخبار إلى تمكين السلطات من القبض على باقي المساهمين في هذه الجرائم أو على مرتكب جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة.

وهذه الحالة لم تكن موجودة من قبل في التشريع المصرى ولا نجد لها مثيلاً في القوانين الأجنبية المقارنة، فلا يلزم أن يكون الجاني قد مكن السلطات من القبض على أعوانه في ذات جريمته، بل يطبق النص إذا سهل القبض على

(١) نقض ١٩٣٦/٢/١٧ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤٤٢ ص ٥٤٩.

(٢) نقض ١٩٣٠/١/٣٠ قضية رقم ٤٦٥ س ٤٧ ق الموسوعة ج ٢ ص ٣٦٠.

و ١٩٦٥/١٠/١٨ أحكام النقض س ١٦ رقم ١٣٥ ص ٧١٠.

(٣) نقض ١٩٥١/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢ رقم ٤١٣ ص ١١٣٢.

و ١٩٦٧/٣/٢٧ س ١٨ رقم ٨١ ص ٤٣٠ و ١٩٦٧/١٠/٢٣ رقم ٢٠٤.

متهمين في جريمة أخرى مماثلة في النوع والخطورة ، ومن باب أولى إذا كشف أمر هذه الجريمة . والفرض هنا أن شروط الإعفاء السابق القول بها غير متوافرة في الجريمة التي يحتمق معه فيها لعدم تسبيله القبض على زملائه ، ولكن قد يمنح الإعفاء نظير توافر شروط معينة في جريمة أخرى مماثلة . ويازم شرطان لتوافر الإعفاء في هذه الحالة الثانية :

(أ) أن تكون من قبيل الجنايات التي يسرى حكم الإعفاء في شأنها أي الجنايات المشار إليها في المادتين ٢٠٢ ، ٢٠٣ وذلك لتحقيق شرط التماثل في ذات النوع مع الجريمة التي يجرى النظر في مدى انطباق الإعفاء من عقوبتها .

(ب) أن تكون مساوية لها في الخطورة أي في المساس بمصلحة المجتمع . وتقدير ذلك مما يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع دون معقب عايتها ، مادام استدلالها في شأنه سائغاً مقبولا . على أنه لا يلزم أن يكون المبلغ مساهماً في الجريمة الأخرى التي أبلغ عن ارتكيبها وسهل القبض عايتهم ، بل يكفي لاستحقاقه الإعفاء من عقاب جريمته هو أن يكشف أمر جريمة مماثلة لها في النوع والخطورة ويسهل كشف أمر ارتكيبها ولو لم يكن مساهماً معهم في أي دور في جريمتهم .

كما أنه لا محل للترابط بين الجريمتين ، بمعنى أنه يكفي لاستحقاق الجاني الإعفاء من عقوبة جريمته أن يمكن من القبض على مرتكب جريمة أخرى مماثلة لأصلها لجريمته ، ولو لم يكشف أمر معاونيه أو شركائه هو في الجريمة التي يجرى معه التحقيق فيها ، ويستحق الإعفاء من عقوبتها ، (١) .

(١) عادل حافظ غانم المرجع السابق ص ٣٩٠ - ٣٩١ .

طبيعته القانونية

الإعفاء الذى نصت عليه المادة ٢٠٥ يعتبر عذراً قانونياً معفياً ، ومن ثم يدخل بحث توافره من عدمه فى اختصاص الجهة القضائية صاحبة الدعوى ، تقضى به أولاً تقضى بحسب الأحوال . والفصل فيما إذا كان تبليغ المتهم هو الذى أدى إلى القبض على شركائه يعد فصلاً فى مسألة موضوعية لا قانونية^(١) ، أما تحديد أركان العذر وشروطه ففصل فى مسألة قانونية .

(١) نقض ١٩٣٦/٢/١٧ المشار إليه آنفاً .

الفصل الثاني

في الجنح المتصلة بالعملة المزيفة

المبحث الأول

قبول عملة مزيفة بحسن نية ثم التعامل بها

تنص المادة ٢٠٤ معدلة بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦ على أن « كل من قبل بحسن نية عملة مقادة أو مزيفة أو مزورة ثم تعامل بها بعد علمه بعيبها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها » .

وهذه جريمة من نوع خاص كان منصوصاً عليها منذ وضع أول تشريع عقابي في بلادنا، وكانت تحظى دائماً بعقوبة أخف من عقوبة أفعال تقليد العملة أو تزيفها أو ترويحها أو التعامل بها . . مع أنها تقع دائماً على عمالة معينة بأحد هذه العيوب مع العلم بعيبها .

ذلك أن من يتعامل بمسكوكات مزيفة بعد أن تتكشف له عيوبها يتكبد في الواقع جنابة ترويح مسكوكات مزيفة ، حتى ولو كانت قد وصلت إليه بحسن نية . إلا أن المشرع قدّر أن جريمة المتهم تكون في هذه الحالة أهون كثيراً من جرائم الترويح الأخرى ، من حيث خطورتها المادية ومن حيث الجانب الأدبي فيها ، لأن من يتلقى عملة مزيفة وهو يجهل حقيقتها يكون بجناً عليه ، فإذا ما عمد إلى التخلص منها فهو يدفع ضرراً كان ضحيته الأولى . لذلك فرض لها عقوبة خاصة مخففة .

وترى غالبية الشراح الفرنسيين أن جريمة أخذ عملة مزيفة بصفة أنها جيدة والتعامل بها هي بعينها جنابة الترويح الواردة في المواد السابقة عليها ، ولكن لحقها

عذر قانوني مخفف (١) . ومن ثم تصير الواقعة جنحة بحسب العقوبة الواردة بهذا النص الجديد وفقاً للقاعدة العامة في التمييز بين الجنح والجنايات .

العقوبة

هي الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيهاً .

وتكون المصادرة هنا وجوبية عملاً بالمادة ٣٠ / ٢ ع التي توجب الحكم بالمصادرة متى كانت الأشياء المضبوطة من تلك التي يعد صنعها أو استعمالها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في حد ذاتها ولو لم تكن الأشياء ملكاً للمتهم .

المبحث الثاني

صنع قطع معدنية مشابهة للعملة المتداولة

إذا كان من شأنها إيقاع الجهور في الغلط

نصت المادة ٢٠٤ ع مكرراً (١) حسب ورودها بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦ على أنه : د يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه كل من صنع أو باع أو وزع أو حاز بقصد البيع أو التوزيع لأغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية قطعاً معدنية أو أوراقاً مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو لأوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانوناً ، إذا كان من شأن هذه المشابهة إيقاع الجهور في الغلط .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً كل من طبع أو نشر أو استعمل للأغراض المذكورة صوراً تمثل وجهاً

(١) راجع بلاش ج ٣ فقرة ٦٣ وجايسون م ١٢٥ فقرة ٩ وشوفو وهيلي

ج ٢ فقرة ٥٩١ .

(م ٣ — التزييف والتزوير)

أو جزءاً من وجه لعملة ورقية متداولة في مصر ، ومع ذلك يجوز هذا الطبع أو النشر أو الاستعمال للأغراض سالفه الذكر بترخيص خاص من وزير الداخلية وبالقيود التي يفرضها .

وفي تطبيق أحكام الفقرتين السابقتين تعتبر في حكم العملة الورقية أوراق البنوك الأجنبية .

والمستفاد من النص أن هذه الجريمة تستلزم لقيامها اجتماع أركان ثلاثة وهي :

أولاً : وقوع أفعال مادية من نوع معين هي الصناعة أو البيع أو التوزيع ، أو الحيازة بقصد البيع أو التوزيع .

ثانياً : وقوع هذه الأفعال على قطع معدنية أو أوراق مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو لأوراق البنوك المستعملة ، إذا كان من شأن المشابهة إيقاع الجمهور في الغلط .

ثالثاً : توافر القصد الجنائي .

وسنبحث هذه الأركان تباعاً .

المطلب الأول

الأفعال المادية

واضح من النص أنه يعاقب على ثلاثة أنواع من الأفعال المادية وهي :

أولاً : صنع قطع معدنية أو أوراق مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو لأوراق البنوك المالية التي إذن بإصدارها .

ثانياً : بيع أو توزيع شيء مما تقدم .

ثالثاً : حيازة شيء مما تقدم بقصد البيع أو التوزيع .

وفي جميع الأحوال يلزم أن تكون القطع المعدنية أو الأوراق المالية

محل الصنع أو البيع أو التوزيع أو الحياة مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة أو لأوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها مشابهة من شأنها إيقاع الجمهور في الغلط أي إيقاع الإنسان العادي فيه. والمثابفة التي من شأنها إيقاع الجمهور في الغلط لا ترقى في مفهومها إلى مرتبة التقليد أو الاصطناع الذي تتطلبه جرائم تزيف المسكوكات (٢٠٢م) وتزوير أوراق النقد. فالمثابفة في جريمة تقايد العملة المزيفة أو اصطناعها تكون كما قلنا في الشكل والوزن والحجم، أما المثابفة هنا فيكفي طبقاً لنص المادة أن تكون في المظهر الخارجى في جملة بما يكفى لخداع الجمهور.

والحكمة في هذه المغايرة أن صانع العملة أو الورقة هناك مزيف يرمى إلى خداع الجمهور، أما صانع العملة المعدنية أو الورقية هنا فهو لا يرمى إلى خداع أحد، بل يرمى إلى تحقيق أغراض ثقافية كعمل مجموعات لنماذج عملة البلاد المختلفة من معدن رخيص، أو صناعية كاستخدامها في أصناف من الحلى الرخيصة، أو تجارية كطبع أوراق تشبه العملة الورقية المتداولة في مصر وتحمل بخط مقروء اسم محل تجارى أو سلعة معينة من قبيل الدعاية. وقد تكون هناك فروق يسيرة متعمدة ولكن لا يسهل مع ذلك اكتشافها بمعرفة الإنسان العادى.

ولذا نرى أنه ينبغى أن يراعى في تقدير مدى المثابفة النظر إلى القطعة المعدنية أو الورقة محل الجريمة وحدها أولاً، ثم النظر بعد ذلك إلى القطعة أو الورقة الصحيحة وحدها لتبين مدى احتمال وقوع الجمهور في الغلط. أما وضع القطعتين أو الورقتين متجاورتين للمقارنة فسيظهر الفروق بينهما—ولو كانت صغيرة الشأن—واضحة، بما ينتهى إلى عدم انطباق النص وإهدار الحكمة من وضعه. وهذا المعيار الذى نرى تطبيقه هنا هو المتبع في تقدير مدى المثابفة في جرائم تقايد العلامات التجارية، حيث ينظر في تعيين مدى المثابفة بين العلامتين الصحيحة والمقلدة على هذا النحو، مع

إهدار أوجه الخلاف الطفيفة التي ليس من طبيعة المتعامل العادى أن يلاحظها .

والأغراض المشروعة هنا هي التي جعلت صنع هذه الأشياء أو بيعها أو توزيعها ممكناً ، ولكن بترخيص خاص من وزير الداخلية درءاً لاحتمال استعمالها في إيقاع الجمهور في الغلط ، أو للتستر وراء بعض هذه الأغراض بمن يضبطون وهم يزيفون العملة أو يزورون أوراق البنكنوت بنية ترويحها .

المطلب الثاني

محل الجريمة

الأفعال المعاقب عليها في المادة ٢٠٤ مكرراً (١) ينبغي أن يكون محلها قطع معدنيه تشبه العملة المتداولة في مصر تداولاً قانونياً أو عرفياً طبقاً لما يبيناه في جرائم تزيف المسكوكات ، ويستوى في ذلك أن تكون مصرية أم أجنبية ، وأيا كان نوع المعدن الذي ضربت منه العملة أو القطعة المعدنية . ولا يسرى النص إذا كانت العملة الأجنبية لا تداول لها في بلادنا . وقد يكون محلها العملة الورقية المتداولة في مصر أو أوراق البنوك المسالية التي أذن بإصدارها قانوناً أو أوراق البنكنوت الأجنبية . وهذه الأشياء واردة على سبيل الحصر فلا محل لانطباق النص على الأشياء الأخرى التي نصت عليها المادة ٢٠٦ مثل أوراق المرتبات الصادرة من خزانة الحكومة أو الاختام والدمغات والعلامات المختلفة .

المطلب الثالث

القصد الجنائي

كل ما يتطلبه نص المادة ٢٠٤ مكرراً (١) في أفعال الصنع هو توافر القصد الجنائي العام ، أي مجرد انصراف إرادة الجاني إلى ارتكاب الجريمة مع العلم

بأركانها كما يتطلبها القانون، دون أى قصد خاص أو نية محددة، كنيّة تزوير العملة أو الورقة المصنوعة كما لو كانت صحيحة . وفى هذا أيضاً ما يفرق جرائم هذه المسادة عن جرائم تزيف العملة أو تزوير أوراق النقد ، حيث تلزم فى الأخيرة هذه النية المحددة .

وفى أفعال البيع أو التوزيع أيضاً لا يلزم توافر أى قصد خاص مثل قصد الإضرار بالثقة الموضوعة فى العملة أو الورقة المقلدة كما هى الحال فى جرائم تزوير المسكوكات المزيفة ، أو استعمال أوراق النقد المزورة (م ٢٠٣) ، وإلا لأضحت الجريمة تزوير أو استعمال صريحة طالما كان التقليد كافياً .

أما فى فعل حيازة القطع المعدنية أو الأوراق المشابهة للعملة المتداولة أو لأوراق البنوك المالية فقد تطلبت المادة أن تكون الحيازة بقصد البيع أو التوزيع . وهذا يتطلب العلم أولاً بأنها غير صحيحة وهو ما يدخل فى القصد العام، ثم يتطلب ثانياً قصد البيع أو التوزيع وهذا لا يدخل فى القصد الجنائى العام بل يعد قصداً خاصاً ، لأن القانون لا يعاقب هنا على مجرد الحيازة ، كما يفعل فى جرائم إحراز المخدرات والأسلحة بدون ترخيص مثلاً .

ولا عبرة بعد ذلك بالباعث سواء أكان تحقيق ربح مادي أم غرض علمي أم ثقافي ، والنص صريح فى ذلك .

العقوبة

هى الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو الغرامة التى لا تتجاوز مائة جنيه إذا كانت المشابهة بين القطعة المعدنية أو العملة الورقية ، وبين العملة المتداولة ، أو أوراق البنوك المالية التى أذن بإصدارها قانوناً أو أوراق البنوك الأجنبية .

وتكون العقوبة مخففة عن ذلك فتصبح الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو الغرامة التى لا تتجاوز خمسين جنيهاً إذا كانت أفعال الطبع والشر

أو الاستعمال وقعت على أوراق تمثل وجهاً أو جزءاً من وجه لعملة ورقية متداولة في مصر أو لورقة بنكنوت أجنبية . (م ٢٠٤ مكرراً (١) فقرة ٢ ، ٣) ويلزم لانطباق هذه الفقرة الثانية توافر شرطين :

الأول : أن يكون محل الجريمة عملة ورقية متداولة في مصر أو ورقة بنكنوت أجنبية لا عملة معدنية .

الثاني : أن تكون المشابهة لوجه واحد فقط أو جزء من وجه من العملة الورقية ، فإن كانت المشابهة من الوجهين معاً خضعت الجريمة لحكم الفقرة الأولى من المادة .

المبحث الثالث

صنع أو عيارة أدوات

لها يستعمل في تقليد العملة أو تزويرها

نصت المادة ٢٠٤ مكرراً (ب) على أنه : يعاقب بالحبس كل من صنع أو حاز بغير صنوغ أدوات أو آلات أو معدات مما يستعمل في تقليد العملة أو تزيفها أو تزويرها .

وهذا النص مستخدم في تشريعنا المصري ، وقد أضيف بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ . ولولا هذا النص لكانت الأفعال الواردة بها تغلت من العقاب حتى ولو ثبت أن نية الحاز لهذه الأدوات أو الآلات أو المعدات كانت منسوبة لاستعمالها في تقليد العملة أو تزيفها أو تزويرها ، لأنها لا تعدو أن تكون مجرد أفعال تحضيرية ، مما لا يخضع للعقاب بحسب المادة ٤٥ / ٢ التي تنص على أنه : لا يعتبر شروعاً في الجناية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك .

وهذه الأعمال التحضيرية هنا لا تعد بالتالى شروعاً فى أية جنائية أو جنحة مما سبق بيانه ، بل هى تخضع للعقاب بوصفها جريمة على حدة وتعتبر دائماً جنحة عقوبتها الحبس .

ويلزم لتوافرها:

أولاً : توافر سلوك مادمى من نوع معين هو صنع أدوات أو آلات أو معدات من نوع ما ذكر ، أو حيازتها بغير مسوغ فعلى أو قانونى . فإذا كانت نفس هذه الأشياء تصلح لممارسة صناعة أو مهنة أخرى فلا ينطبق النص لتوافر مسوغ .

ثانياً : توافر قصد جنائى ، هو القصد العام ، أى انصراف إرادة الجانى إلى تحقيق هذا السلوك المسمى مع العلم بأن القانون يعاقب عليه . ولا يلزم توافر أى قصد جنائى خاص متصل بباعث الجانى أو هدفه من صنع هذه الأدوات أو الآلات . ولكن تتوافر فى حقه أركان الجريمة - من باب أولى - إذا توافر لديه باعث استخدام هذه الأدوات أو الآلات فى تقليد العملة أو فى تزيفها ، أو فى تزويرها ، أو حتى فى انتقاص قيمتها ، أو فى طلائها بطلاء يجعلها شبيهة بعملة أخرى أكثر منها قيمة . فلا يلغى أن يفوتنا أن تعبير « تزيف العملة أو تزويرها » المشار إليه فى المادة ٢٠٤ مكرراً (ب) هو تعبير عام يمكن أن يتسع لجميع صور النشاط المحظورة الواردة فى المادة ٢٠٢ بنقراتها الثلاث .

وبطبيعة الحال لا ينطبق نص المادة ٢٠٤ مكرراً (ب) إذا كان الصانع لا يعرف ما هية ما يصنعه ، أو حقيقة الهدف منه ، وكذلك إذا كان الحائز يجهل هذه الماهية أو ذلك الهدف . ومن باب أولى إذا كان يجهل الحيازة أصلاً ، كما إذا كان يقيم مع حائز آخر لها ، أو إذا كان قد تلقاها بالإرث وهو لا يعلم ما هيتها أو استخداماتها ، وذلك طبقاً للقواعد العامة فى هذا الشأن .

المتابعة

هي الحبس (من ٢٤ ساعة إلى ثلاث سنوات) .
والمصادرة هنا وجوبية عملاً بالمادة ٣٠ / ٢ ع التي تقتضي بأنه « إذا
كانت الأشياء المذكورة من تلك التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو
بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع
الاحوال ولو لم تكن الأشياء ملكاً للتهمة » .

الفصل الثالث

في بيانات حكم الإداة

في جرائم العملة المزيفة

تهديد

يحتاج تحرير الأحكام إلى عناية خاصة ، إذ يجب أن يتضمن الحكم الجنائي بياناً كافياً عن الواقعة المسندة إلى المتهم ، وإلا كان معيباً مستوجباً نقضه ، وقد قرر ذلك قانون تحقيق الجنايات القديم في المادة ١٤٩ منه وكانت تنص على أن : كل حكم صادر بالعقوبة يجب أن يكون مشتملاً على بيان الواقعة المستوجبة للحكم بالعقوبة ، وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وإلا كان باطلاً .

ثم جاءت المادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية الحالي أكثر وضوحاً فقصت على أنه : يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها ، وكل حكم بالإداة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ،

والحكمة من استلزام هذه البيانات أن يتاح لمحكمة النقض مباشرة ملاحظتها في تصحيح أخطاء الأحكام ، والحكم بمقتضى القانون في حالة ما إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، وكذلك حقها في نقضه وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته للحكم فيها من جديد ، إذا وقع فيه بطلان أثر فيه .

ويتربط على ضرورة بيان الواقعة وظروفها المختلفة وجوب بيان الأدلة

عليها . وقد رسمت محكمة النقض حدوداً معينة تراقب فيها إمكان ببيان النتائج التي رتبها الحكم على مقدماته ، بحيث تكون الأدلة التي يسوقها مسوغة ما رتب عليها من نتائج في غير تعسف ولا تنافر .

ولا يحتاج حكم البراءة في تحريره إلى نفس العناية التي يحتاجها عادة الحكم بالإدانة . لأن هذا الأخير يتطلب بطبيعته أن تقتنع المحكمة بتوافر جميع الأركان القانونية للجريمة وظروفها الأخرى ذات الأثر القانوني المشدد أو المخفف ، فيجب أن يستفاد ذلك من عبارات الحكم صراحة أو دلالة ، ولكن بشكل تعدد محكمة النقض كافياً ، بما في ذلك بيان الأدلة التي بني عليها الحكم اقتناعه . ذلك بينما أن الحكم بالبراءة لا يتطلب أكثر من انتفاء ركن واحد في الجريمة ، أو ألا تقتنع المحكمة بثبوته لأسباب موضوعية صرف وبما لها من سلطة كاملة في تقدير الأدلة المطروحة عليها .

وإنه وإن كانت دراسة تسييب الأحكام ودور محكمة النقض في الإشراف عليهما يدخل أصلاً ضمن أبواب الإجراءات الجنائية ، إلا أنه عما يعد متصلاً بدراسة كل جريمة على حدة بحث البيانات الجوهرية التي يجب أن يشتمل عليها حكم الإدانة فيها . ذلك فضلاً عن أن في معالجة أمر هذه البيانات ترديداً لعناصر الجريمة المختلفة وتذكراً بها ، كما أن فيها تحديداً لبعض جوانبها وإيضاحاً لما غمض أو دق فهمه منها عن طريق إعطاء صور لها منتزعة من صميم الواقع لا الاجتهاد . وعلى ذلك سيكون الفصل الخاص ببيانات أحكام الإدانة في الجرائم المختلفة مؤسداً في جوهره على قضاء محكمة النقض بوصفها الجهة المهيمنة دون غيرها على تقدير كفاية هذه البيانات من عدم كفايتها (١) .

(١) للمزيد في هذا الشأن راجع مؤلفنا في «صوابط تسييب الأحكام الجنائية وأوامر التصرف في التحقيق» ، طبعة ثانية ١٩٧٧ .

ماهية البيانات المطاوعة هنا

وتأسيساً على ما تقدم يجب أن تشمل أحكام الإدانة في جرائم العملة المزيفة بمختلف أنواعها على ما يستفاد منه تحقق أركانها . وأول تلك الأركان الفعل المادى من تقايد أو تزيف أو تزوير أو انتقاص لقيمة العملة أو إدخال إلى البلاد، أو إخراجها منها بالنفس أو بالواسطة، أو ترويجها أو حيازتها بقصد الترويج أو التعامل بها .

وتكفى في ذلك الإشارة إلى وقوع الفعل المادى ، دون ضرورة بيان الكيفية التى وقع بها ، لأن القانون لم يجر فى تزيف المسكوكات على ما جرى عليه فى تزوير المحررات من إيجاب وقوع الفعل بطريقة من الطرق التى حددها على سبيل الحصر ، ولكن يلزم على أية حال بيان كيفية استنتاج حصول التزيف (١) .

كما تدبغى الإشارة إلى ما يحدد نوع العملة التى كانت محلاً للجريمة تحديداً يعرف منه ما إذا كانت متداولة قانوناً أو عرفاً فى البلاد ، وفى الجملة ما يؤدى إلى إمكان مراقبة صدقة تطبيق المادة التى أدين بموجبها المتهم .

ويحتاج الركن المغنوى عادة إلى درجة من العناية قد لا يقتضيها بيان الفعل المادى خصوصاً عندما يكون — كما فى هذا النوع من الجرائم — مركباً من قصدين عام وخاص ، ويكون هذا الأخير مختلفاً فى جريمة عفه فى أخرى . وقد حُكم بأن ثبوت فعل التزيف كافٍ لافتراض توافر قصد الترويج بما يترتب عليه من أضرار (٢) .

وبعبارة محكمة النقض فإن جريمة تزيف المسكوكات وإن استلزمها

(١) نقض ١٣ / ١٢ / ١٩٢٨ الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٢٧٩ .

(٢) نقض ١٩ / ٢ / ١٩١٠ مج ١١ رقم ٧٧ ص ٢١١ .

— فضلا عن القصد الجنائي العام — قصداً خاصاً هو نية دفع العملة الزائفة إلى التداول مما يتعين على المحكم استظهاره ، إلا أن المحكمة لا تلتزم بإثباته في حكمها على استقلال متى كان ما أوردته عن تحقق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التي يتطلبها القانون ، وذلك مالم تكن محل منازعة من الجاني فإنه يكون متعيناً حيثئذ على المحكم بيانها صراحة وإيراد الدليل على توافرها (١) .

أما إذا كانت البيانات المطلوبة مستفادة من عبارات المحكم وقد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة . . . مستندا في ذلك إلى أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، ومفنداً ما أثاره المتهم من قصور أدوات التزييف ورداءته بناء على عبارات مسوغة . . . فلا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض (٢) .

(١) نقض ١٩٦٥/١٠/١٨ أحكام النقض س ١٦ رقم ١٣٥ ص ٧١٠ .

(٢) نقض ١٩٥٠/٣/٢٧ أحكام النقض س ١ رقم ١٥٢ ص ٤٦٣ .

الباب الثاني

في تزوير الاختتام والدمغات والعلامات وما إليها (المواد من ٢٠٦ إلى ٢١٠ ع)

تمهيد

خصص المشرع لهذا النوع من التزوير القسم الأول من الباب السادس عشر الذي أفردده للتزوير بوجه عام ، متضمناً تزوير الاختتام والدمغات والعلامات وما إليها ، ثم تزوير المحررات .

والجرائم التي أشارت إليها المواد من ٢٠٦ إلى ٢١٠ على طائفتين ولكنهما متقاربتان ، فالمادتان ٢٠٦ و ٢٠٧ تتناولان الجرائم المتعلقة باختتام الحكومة ودمغاتها وعلاماتها وما إليها . بينما المادتان ٢٠٨ و ٢٠٩ تتناولان الجرائم المتعلقة باختتام الجهات غير الحكومية ودمغاتها وعلاماتها .

وجميع هذه الجرائم ينطبق عليها ما سبق أن ذكرناه عن جرائم تزيف العملة وما يرتبط بها من أنها لا تعتبر جرائم سياسية ، وبالتالي أنه يجوز فيها تسليم المجرمين طبقاً للقواعد العامة ، وبوجه خاص لاتفاقية تسليم المجرمين التي عقدت بين دول الجامعة العربية والتي صدقت عليها بلادنا منذ ٨ مارس

١٩٥٤ .

كما ينطبق على جرائم المادة ٢٠٦ وحدها مبدأ سريان التشريع المصري عليها ولو وقعت في الخارج عملاً بنص المادة ٢ من تشريعنا العقابي فقرة ب وهي تتحدث عن جنایات التزوير بما نص عليه في المادة ٢٠٦ من هذا القانون . .
بقى بعد ذلك أن نعالج أحكام المواد من ٢٠٦ إلى ٢١٠ في فصول
ثلاثة على النحو الآتي : —

الفصل الاول : فى الجرائم المتعلقة بأختام الحكومة ودمغاتها وعلاماتها وما إليها .

الفصل الثانى : فى الجرائم المتعلقة بأختام الجهات غير الحكومية ودمغاتها وعلاماتها .

الفصل الثالث : فى بيانات حكم الإدانة فى جرائم الأختام والدمغات والعلامات المزورة بوجه عام .

الفصل الأول

في الجرائم المتعلقة بأختام الحكومة

ودمغاتها وعلاماتها وما إليها

عاجت المادة ٢٠٦ ع أمر تقليد أختام الحكومة ودمغاتها وعلاماتها وما إليها، أو تزويرها أو استعمالها أو إدخالها للبلاد مع العلم بتقليدها أو تزويرها، وجعلت من الواقعة جنائية .

وعاجت المادة ٢٠٧ ع أمر الاستحصال بغير حق على الأختام الحقيقية للحكومة أو مصالحها واستعمالها استعمالاً مضرراً ، وجعلت من الواقعة جنحة .

وجرائم هاتين المادتين تحمى الثقة التي ينبغى أن توضع في أختام الجهات الحكومية المختلفة ، ودمغاتها وعلاماتها ، من ناحية ماهيتها ، وأيضاً من ناحية سلامة استخدامها ، وبالتالي صحة تعبيرها عن تصرفات هذه الجهات الرسمية ، وقراراتها ، ومحركاتها المتنوعة . وجرائم المادة الأولى كلها جنائيات أما جرائم المادة الثانية فشكلها جنح .

وسنعالج كل نوع من الجرائم السالفة في مبحث مستقل .

المبحث الأول

جنائيات تزوير الأختام والدمغات والعلامات الحكومية

أو استعمالها مع العلم بتزويرها

نصت المادة ٢٠٦ ع معدلة بالقانون ٣٦١ لسنة ١٩٥٣ ثم بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦ على أنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئاً من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره ، وكذا كل من

استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه ،تقليدها أو تزويرها
وهذه الأشياء هي :

• أمر جمهورى أو قانون أو مرسوم أو قرار صادر من الحكومة .

خاتم الدولة أو إمضاء رئيس الجمهورية أو ختمه .

أختام أو دمغات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة .

ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفى الحكومة .

أوراق مرتبات أو بونات أو سراكى أو سندات أخرى صادرة من
خزينة الحكومة أو فروعها .

تمغات الذهب أو الفضة ، .

ويلزم لقيام أية جناية من الجنايات المشار إليها في هذه المادة توافر أركان
ثلاثة وهى :

أولاً : وقوع أحد أفعال مادية عينها القانون على سبيل الحصر .

ثانياً : وقوع الفعل على شيء من الأشياء التى عدتها المادة .

ثالثاً : توافر القصد الجنائى العام ، وكذلك قصد خاص .

وستتناول هذه الأركان تباعاً .

المطلب الاول

الأفعال المادية

تعاقب المادة ٢٠٦ على ارتكاب فعل أو أكثر من أربعة أفعال ، وهى
التقليد ، والتزوير ، والاستعمال ، والإدخال إلى البلاد المصرية .

أولاً : التقييد contrefaçon

هو اصطناع ختم أو دمغة أو علامة مزيفة تقييداً للأشياء الصحيحة أى مشابهة لها فى شكلها ، سواء أكان التقييد متقناً أم غير متقن . وكل ما يشترط فيه أن يكون كافياً لخداع الجمهور عن حقيقة تميزها الزائفة (١) . وقد ينصب التقييد على الختم أو الدمغة أو العلامة ، أى الأثر الظاهر ، والطابع من هذه الأشياء ، أو على نفس الآلة المعدنية أو الخشبية المحدثه لها ، وعلى هذا إجماع الفقه .

ثانياً : التزوير falsification

هو إدخال تغيير بالإضافة أو الحذف أو التعديل على شيء صحيح فى الأصل ، ويستوى أن يكون متقناً أم غير متقن وقد يقع — كالتقييد — على الأثر الظاهر للختم أو الدمغة أو العلامة أو على الآلة المحدثه له ، لتوافر حكمة العقاب فى الحالين ، وذلك طبقاً للرأى الذى نراه أولى بالاتباع (٢) . ولكن من الشراح من يرى على العكس من ذلك أن التزوير فى الغالب لا ينصرف فى هذه المادة إلا إلى الأوراق أى الأثر أو الطابع دون آلة الختم وما فى حكمها ، لأن التزوير لا يسهل وقوعه فى الاختتام . ولأن المشرع فى بعض المواد الأخرى كالمادة ٢٠٨ اختار لتغيير الحقيقة فى الاختتام طريقة التقييد دون

(١) راجع نقض ١٨ / ١١ / ١٩٣٥ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٩٨ ص ٤٩٩ و ٤٩٤/٤/٣ و ١٩٤٤ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٢٦ ص ٤٤٩ و ٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ رقم ١٨٦ ص ٤٩٢ و ١٩٥١/٥/٢٣ أحكام النقض س ٢ رقم ٤١٣ ص ١١٣٢ .

(٢) راجع السعيد مصطفى ، التزوير ، ص ٥١ والموسوعة ج ٢ فقرة ٧ ص ٣٤٤ ونقض ١٣/٦/١٩٢٩ المحاماة س ٩ عدد ٥٧٩ و ١٩٢٩/١٠/٢٤ المحاماة س ١٠ عدد ٦٠ . وبالنسبة للقانون الفرنسى راجع جارو ج ٤ فقرة ١٣٥٠ وجارسون م ١٤٠ فقره ٨ .

(م ٤ — التزييف والتزوير)

غيرها (١) . وكلا الحجتين غير مقنعتين ، لأن سهولة وقوع التزوير على نفس الآلة المحدث للختم من عدمه اعتبار لا يحول دون القول بالعقاب إذا ما وقع بالفعل . ولأن للمادة ٢٠٨ نطاق غير نطاق المادة ٢٠٦ ، فضلاً عن أن هذه الأخيرة صريحة في عقاب التقليد أو التزوير ، وما دام أن التقليد قد يقع على الختم أو الآلة المحدث له ، فكذلك يجب أن يكون شأن التزوير أيضاً ، إذ لا محل للتفريق بين الحالتين بغير مفرق من نص المادة أو من حكمة العقاب .

ثالثاً استعمال Usage

الاستعمال الذى يتطلبه القانون هنا غير الترويج أو الوضع فى التعامل الذى يتطلبه فى جرائم المسكوكات المزيفة . فى هذا النوع الأخير يلزم لقيام الجريمة قبول الطرف الآخر فى التعامل للعملة المزيفة ، أما إذا رفض ذلك صارت الواقعة شروعاً ، لأن الترويج يتضمن ضرورة انتقال العملة بالفعل من متعامل إلى آخر . أما الجريمة الحالية ، جريمة استعمال ختم أو دمغة أو علامة مقادة ، فهى لا تتطلب سوى التمسك بالشئ المقلد والاحتجاج به كما لو كان صحيحاً لى تكون الجريمة تامة ، حتى ولو فطن من قدمت إليه هذه الأشياء لحقيقتها الزائفة . وهذا الوضع سنقابله كذلك فى استعمال المحررات المزورة ، لأن طبيعة الفعل واحدة فى الحالين ، ولذلك حكم بأن تقديم ورقة بنكنوت مزيفة إلى ضابط بوليس كان يعلم بتزييفها وأعد نفسه مقدماً لضبط المتهم متلبساً يكون جريمة استعمال تامة لا مجرد شروع (٢) .

والاستعمال جريمة مستقلة عن التقليد أو التزوير ، ومن ثم لا يشترط أن يكون المستعمل هو نفس المقلد أو المزور أو على صلة به .

رابعاً : الإدخال الى البلاد : Introduction sur le territoire

يتم ذلك إذا حصل التقليد أو التزوير خارج البلاد ، أو إذا حصل داخل

(١) أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٦٥ .

(٢) نقض ٢ / ٣ / ١٩٢٦ رقم ٦١٤ س ٤٢ ق .

البلاد ولكن صدرت الأشياء المقادة أو المزورة إلى الخارج ثم أعيدت ثانية . أما مجرد إخراج هذه الأشياء إلى خارج البلاد فلا يكفى لقيام الجريمة .

والإدخال إلى البلاد جريمة مستقلة بدورها عن التقليد أو التزوير ، ومن ثم لا يشترط أن يكون المدخل هو نفس المقاد أو المزور أو على صلة به .

المطلب الثانى

محل الجريمة

وضعت المادة ٢٠٦ قائمة مفصلة بالأشياء التى تحميها من التقليد والتزوير ، ويمكن إرجاعها إلى أربعة أنواع مختلفة :-

النوع الأول : الأوامر الجمهوريه والقوانين والمراسيم والقرارات الحكومية

هذه الأشياء لا تثير صعوبة مافى تحديد ماهيتها . ويرجع فى ذلك إلى مبادئ القانونين الدستورى والإدارى . ولا أهمية لكونها صدرت صحيحة . أو مشوبة بعيب يجعلها قابلة للإلغاء أو الإبطال . وتقليدها أو تزويرها أمر يصعب حصوله عملاً بسهولة اكتشافه .

النوع الثانى : الأوراق ذات القيمة المالية

وهى على نوعين ، أوراق صادرة من الحكومة مباشرة كأوراق المرتبات الصادرة على خزانة الحكومة وفروعها ، أو بونات أو سراكى أو سندات أخرى صادرة من خزينة الحكومة أو فروعها . ولا تسرى حماية هذه المادة على أوراق النقد المصرية أو الأجنبية التى تحميها المواد من ٢٠٢ إلى ٢٠٤ مكرراً (ب) .

النوع الثالث : الاختام والدمغات والعلامات المختلفة

وهى تشمل خاتم الدولة الرسمى الذى تبصم به القوانين والمراسيم

والمعاملات ويحفظ لدى وزير العدل ، وإمضاء رئيس الدولة وختمه ولو كانا لرؤساء سابقين ، وأختام ودمغات وعلامات الوزارات والمصالح والسلطات الحكومية المختلفة، بما في ذلك الجهات غير المركزية كالمجالس البلدية والحماية ويدخل فيها أيضاً أختام وإمضاءات وعلامات موظفي الحكومة الخاصة إذا استعملوها في تحرير الأوراق الرسمية لا في مباشرة شئونهم الخاصة (٢).

ويراد بالدمغات الطوابع التي توضع أو تلتصق على بعض الأوراق الأميرية كالعرائض والطلبات والشهادات .

أما العلامات فيراد بها الإشارات المختلفة التي يستعملها بعض المصالح الحكومية كعلامات إدارة الإنتاج ومصلحة المكاييل والموازين وإدارة الجمارك ومصلحة السكك الحديدية والقسم البيطري (٢) والسليخانات (٣) . وقد حكم بأنه لا يعد ضمن العلامات الحكومية النمر النحاسية التي يحملها رجال البوليس (٤)، ولا اللوحات التي تحمل نمر السيارات إلا إذا كان عليها ختم حكومي (٥) .

وينصرف لفظ الختم والدمغة والعلامة إلى الآلات المحدثه للأثر أو الطابع، وإلى نفس الأثر أو الطابع .

(١) وقد اتفق بأن تقليد ختم عمدة والنوقيق به على شهادة فقر مما لا ينطبق عليه النص . نقض ١٩١٦/٩/٢٧ الشرائع س ٤ عدد ١١ ص ٢٢ .
(٢) نقض ١٨ / ١١ / ١٩٣٥ رقم ١٣٥٣ س ٥ ق مج س ٣٧ عدد ٥٠ ص ١٢٣ .

(٣) نقض ٧ / ٤ / ١٩١٧ مج عدد ٧٥ ص ١٣٠ .

(٤) نقض ١٣ / ٦ / ١٩٢٩ القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٨٤ ص ٣٤١ .

(٥) نقض ٢٤ / ١٠ / ١٩٢٩ القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٠٧ ص

ويستوى أن يكون الختم أو الدمغة أو العلامة مازال مستعملاً أم بطل استعماله للعدول عنه ، أو لإلغاء المصلحة التي كانت تستعمله ، أو لخروج الموظف صاحب الختم أو الإمضاء من الخدمة ، إذ أن تزوير ختم قديم يمس الثقة الموضوعية في الأوراق الحكومية كما يمسها تزوير ختم جديد^(١).

ويشير بعض العلامات والدمغات الحكومية صعوبات خاصة ، مثل علامات مصلحة البريد والتلغرافات ومصلحة الضرائب وطوابعها . فإن هذه الأشياء لا تخرج عن كونها علامات حكومية فيجب أن تخضع لنص المادة ٢٠٦ .

إلا أن مصدر الصعوبة هو أن المادة ٢٢٩ ع نصت على عقوبة مخففة وهي الحبس الذي لا يتجاوز ستة شهور والغرامة التي لا تزيد على خمسين جنياً ، مصرياً أو إحدى هاتين العقوبتين لمن د صنع أو حمل في الطرق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نموذجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه بهيئتها الظاهرة علامات وطابع مصلحتي البوستة والتلغرافات المصرية مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة ، وكذلك قسائم المجاورة الدولية البريدية ، واستعمال الطوابع المقلدة أو تلك التي سبق استعمالها ، وأيضاً استعمال قسائم المجاورة الدولية المقلدة^(٢).

كما نصت المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٤ الصادر في ١١ مايو ١٩٢٩ على نفس العقوبة المخففة ، لمن د صنع أو حمل في الطرق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نماذج مهما تكن طريقة صنعها تشابه بهيئتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحة الضرائب مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة ، .

(١) نقض ١٠ / ٤ / ١٨٩٧ القضاء س ٤ ص ٢٨٤ ، ٣٠ / ١٢ / ١٩١١

مج س ١٣ رقم ١٩ .

(٢) وذلك طبقاً للمادة ٢٢٩ في فقرتها الثانية والثالثة المضافتين بالقانون ١٥٢

لسنة ١٩٥٦ .

ويميل بعض الشراح إلى القول بأن المادة ٢٠٦ نطاقاً خاصاً بغير نطاق المادتين
آنفي الذكر . ذلك أن المادة ٢٠٦ تستلزم قصداً جنائياً خاصاً هو نية استعمال
الاشياء المقلدة أو المزورة غشاً وإضراراً بالحكومة والجمهور ، بينما تنطبق
المادتان آنفي الذكر إذا انتفى قصد الغش والإضرار لدى الجاني ، أي لم يوفر
لديه سوى القصد الجنائي العام دون الخاص (١) .

النوع الرابع : تمغات الذهب والفضة

المقصود بها تلك العلامات الدقيقة التي توضع على الذهب والفضة لضمانها
ومنع العبث بدرجة نقائها ، والتي يستعملها قلم تمغة الحكومة المصرية . والراجح
أنها تشمل كذلك التمغات الصادرة من جهات أجنبية والتي اعترف بصحتها
قرار صادر من وزير المالية ، تطبيقاً للمادة ٢ من القانون ١٩ الصادر في ٨
أغسطس سنة ١٩١٦ والخاص بتمغة المصوغات . وذلك لأن نص المادة
٢٠٦ عام ، ولأن اعتراف وزير المالية بهذا النوع الأخير من التمغات يضمن
عليها حكم التمغات المصرية .

ويستوى أن تقع الجريمة على آلة التمثع أم على العلامة التي تمدها ، وأن
تكون التمغة مستعملة حالياً أو بطل استعمالها ، لتحقيق حكمة العقاب في
الحالين . ويراعى أن اصطناع علامة تمغة زائفة يتضمن بالضرورة اصطناع
الآلة الممثلة لها ، أما اصطناع الآلة فلا يتضمن بالضرورة اصطناع العلامة ،
ولكن أحد الفعلين يكفي للعقاب .

(١) أحمد أمين المرجع السابق هامش ص ٢٦٨ والسعيد مصطفى (التزوير)
ص ٥٩ ونعمود مصطفى (الخاص) فقرة ١٠١ ص ٩٥ ، وقارن الموسوعة ج ٢
فقرة ١٢ ص ٣٤٥ حيث ترى أن علامات مصلحة البريد والتلغرافات وطوابعها
مستثناة من حكم القاعدة العامة ، ويخضع تقليدها أو تزويرها لحكم المادة ٢٢٩ في جميع
الاحوال .

المطلب الثالث

القصد الجنائي

جرائم المادة ٢٠٦ ع بكافة صورها جنائيات عمدية . فهي تتطلب لقيامها أولاً القصد الجنائي العام أى انصراف نية الجاني إلى ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون . وهو يستلزم في جريمتي الاستعمال والإدخال إلى البلاد العلم بحقيقته الختم أو الدمغة أو العلامة المزورة أو المقلدة . فإذا انتفى هذا العلم فلا جريمة ، وبالتالي فلا يسفى هنا مجرد الإهمال في التحقق من ماهية الختم أو العلامة ، ولو كان فاحشاً لا يغتفر .

وتتطلب هذه الجنائيات أيضاً توافر قصد خاص يماثل ذلك الذى يجب توافره في جرائم المسكوكات المزيفة . وهو بالنسبة لجرائم التزوير نية استعمال الشيء المقلد أو المزور بما يترتب على ذلك من نتائج ضارة ^(١) ، وبالنسبة لجرائم الاستعمال والإدخال إلى البلاد هو نية الغش والإضرار ، أو بعبارة أدق نية الإضرار بالثقة الموضوعة في الختم أو الدمغة أو العلامة المقلدة ، وتحقيق مصلحة غير مشروعة لنفس الجاني أو لغيره .

ونحيل القارئ إلى ما سبق أن ذكرناه عند بحث عنصر القصد في جرائم المسكوكات المزيفة ، فيما يتعلق باتصال الضرر المباشر الذى يعاقب عليه القانون هنا بالعنصر المعنوي ، وفيما يتعلق بإثبات القصد الجنائي بشطريه ^(٢) . ومع مراعاة أن كل ما يتصل بإثبات الركن المعنوي في الجرائم المختلفة أمر يدخل في تقدير محكمة الموضوع مادام تقديرها سائفاً مقبولا ، كما هو الشأن بالنسبة لجميع عناصر موضوع الدعوى .

(١) نقض ١٣/١٢/١٩٣٠ مج س ١٥ رقم ١٩ .

(٢) راجع ما سبق في ص ٢٢-٢٥ .

المطلب الرابع

العقاب والاعفاء منه

العقوبة

هى — طبقاً للمادة ٢٠٦ ع — الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، وتكون المصادرة وجوبية عملاً بنص المادة ٣٠/١ ع . وإذا كان مرتكب التقليد أو التزوير هو نفس مرتكب الاستعمال أو الإدخال إلى البلاد وجب تطبيق المادة ٣٣/٢ ع متى كان وجه الاستعمال الذى حصل هو الأمر الملحوظ عنده ارتكاب التقليد أو التزوير ، إذ بذلك تتحقق وحدة الغرض والارتباط الذى لا يقبل التجزئة ، طبقاً لنص المادة، ومع مراعاة أن وحدة الغرض تشير بذاتها إلى الارتباط الذى لا يقبل التجزئة خنسباً استقر عليه قضاء النقض .

وطبقاً للمادة ٢٠٦ مكرراً — وهى مادة مرت بتطورات فريدة إذ أضيفت بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٣ ثم ألغيت بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٩ ثم أعيدت من جديد بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ — يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين على الجرائم الواردة فى المادة السابقة إذا كان مخالفاً اختتاماً أو دمعاً أو علامات لإحدى الشركات المساهمة، أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً، أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعبرة قانوناً ذات نفع عام .

وتسكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنين إذا كانت الاختتام أو الدمعات أو العلامات التى وقعت بشأن الجرائم المبينة فى الفقرة السابقة خاصة بمؤسسة أو شركة أو جمعية أو منظمة أو منشأة إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت .

وواضح أن طبيعة الجرائم محل العقاب فى المادة ٢٠٦ مكرراً هى نفس طبيعتها فى المادة ٢٠٦ ، وكل الفارق هو أن العقاب بحسب المادة ٢٠٦ مكرراً أخف نوعاً من العقاب بحسب المادة ٢٠٦ نظراً

لأن الاختتام أو الدمغات أو العلامات محل الحماية في المادة ٢٠٦ مكرراً ليست خاصة بإحدى الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية ، أو النقابات أو المؤسسات ذات النفع العام ، ويستوى في ذلك أن تكون قطاعاً عاماً أم خاصاً (فقرة أولى من المادة ٢٠٦ مكرراً) .

وإذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم بنصيب ما بأية صفة كانت في مال هذه المؤسسة أو الشركة المساهمة أو الجمعية أو المنظمة أو المنشأة انطبقت الفقرة الثانية من نفس المادة .

الاعفاء من العقاب

أعلنت المادة ٢١٠ ع ١ : الأشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنها وعرفوها بفاعليها الآخرين أو ستملوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور ، وهي تقابل المادة ١٤٤ ع ١ ف ١ ،

والمادة تحيل على الجنايات المذكورة بالمواد السابقة ، وقد أدت هذه العبارة إلى بعض اللبس ، إذ حصل التساؤل عما إذا كان الإعفاء من العقاب الوارد فيها ينصرف إلى جميع جرائم المواد السابقة عاينها أى من المادة ٢٠٦ إلى المادة ٢٠٩ ، أم ينصرف إلى جنایات المادة ٢٠٦ دون غيرها ، (وبالتالي المادة ٢٠٦ مكرراً) ؟

فذهب رأى إلى أن هذا الإعفاء ينصرف أثره إلى جميع الجرائم الموضحة بالمواد السابقة على المادة ٢١٠ إزاء عمومية النص ، وضرورة تفسيره بما فيه الأصلح للمتهمين^(١) .

(١) راجع أحمد فتحي زغلول (التزوير) ص ٣٥ .

إلا أن هذا الرأي يبدو مرجوحاً إزاء الاعتراضات الآتية :

أولاً : لأن المادة ٢١٠ تشير إلى « جنایات التزوير ، دون الجنح . ولا توجد جنایات تزوير في المواد السابقة عليها إلا في المادة ٢٠٦ والمادة ٢٠١ مكرراً دون غيرهما ، أما جرائم المواد السابقة لباقية وهي من ٢٠٧ إلى ٢٠٩ فكلها جنح لا جنایات .

ثانياً : لأن الإعفاء من العقاب للتبليغ عن الجرائم لم يشرعه القانون إلا استثناء في بعض الجنایات دون الجنح ، وعلى وجه خاص في الجنایات التي تقع على الصوالح العامة ، أما المواد من ٢٠٧ إلى ٢٠٩ فتتضمن جنحاً عادية الشأن ، موجه أغلبها ضد صوالح غير حكومية . فلا تستحق من المشرع عناية خاصة في تعقبها ومكافحتها .

ثالثاً : لأن المادة ١٤٤ من القانون الفرنسي ، وهي المقابلة للمادة ٢١٠ من قانوننا ، لم تقرر الإعفاء في هذا النوع من الجرائم إلا بالدسبة للجنایات المنصوص عليها في م ١٣٩ ع . ف ، وتشمل تقليد ختم الدولة ، وتقليد أو تزوير الأوراق المالية الحكومية وما إليها ، دون الجرائم الأخرى التي تقل عنها أهمية ، والتي نصت عليها المواد من ١٤١ إلى ١٤٣ من ذلك القانون . ولم يظهر في الأعمال التحضيرية لقانوننا ما يدل على أنه قصد أي تعديل في هذا الوضع بشكل أو بآخر ، وكل ما حصل هو أن قانوننا أخطأ في اختيار موضع النص على الإعفاء بوضعه بعد المادة ٢٠٩ لا بعد المادة ٢٠٦ مكرراً كما كان يجب أن يكون .

كل هذه الاعتبارات تجعنا نفضل الرأي القائل بأن الإعفاء الذي نصت عليه المادة ٢١٠ مقصور على جنایات المادتين ٢٠٦ و ٢٠٦ مكرراً ، دون غيرهما

من الجرائم الأخرى^(١) ، وهو ما دفعنا إلى تناول هذا الإعفاء في المبحث الحالى الذى خصصناه لجنايات تزوير الاختام والدمغات والعلامات الحكومية دون غيرها .

أما فيما يتعلق بنطاق الإعفاء من العقوبة الوارد فى المادة ٢١٠ وأحواله وحكامه فإنه يماثل فى ذلك الإعفاء الوارد فى المادة ٢٠٥ فنحيل القارئ على ما سبق بخصوصه ، ومع مراعاة أن نص المادة ٢١٠ جاء خلواً من عبارة «أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة» ، فيراعى هذا الفارق^(٢) .

المبحث الثانى

الاستحصال بغير حق على الاختام أو الدمغات

أو العلامات الحقيقية واستعمالها

نصت المادة ٢٠٧ ع على أنه «يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على اختام أو دمغات أو علامات حقيقية لإحدى المصالح الحكومية أو إحدى جهات الإدارة العمومية أو إحدى الهيئات الميينة فى المادة السابقة واستعملها استعمالاً ضاراً بمصلحة الحكومة أو بلادها ، أو بمصلحة عامة أو خاصة» .

ويلزم لقيام الجريمة الموضحة بهذه المادة توافر ثلاثة أركان وهم :

أولاً : وقوع أفعال مادية معينة هى الاستحصال بغير حق ، مع الاستعمال الضار .

(١) راجع أحمد أمين ص ٢٨٠ والسعيد مصطفى (التزوير) ص ٧٩ والموسوعة ج ٢ فقرة ٤٨ ص ٢٦٠ وأحمد فتحي سرور فقرة ٢١٣ ص ٢٧٢ وعبد الميعن بكر فقرة ١٦٤ ص ٤٤٩ ومحمود نجيب خستى فقرة ٣٠٥ ص ٢٦٧ .

(٢) راجع ما سبق فى ص ٢٧-٢٩ .

ثانياً : وقوع هذه الأفعال على أختام حقيقية لإحدى المصالح الحكومية أو إحدى الهيئات الميينة في المادة ٢٠٦ مكرراً .

ثالثاً : توافر القصد الجنائي العام لدى المتهم ، وكذلك قصد خاص أى نية محددة .

وسنبحث هذه الأركان تباعاً .

المطلب الأول

الفعل المادى

الفعل المادى الذى تعاقب عليه المادة ٢٠٧ م يكون من عنصرين لا بد من اجتماعهما معاً لقيام الجريمة ، وهما الاستحصال بغير حق على أختام حكومية ، أو مملوكة لإحدى جهات الإدارة العمومية ، أو إحدى الهيئات الميينة في المادة ٢٠٦ مكرراً ، ثم استعمال هذه الأختام استعمالاً ضاراً بمصلحة عامة أو خاصة .

والاستحصال بغير حق يقتضى الاستيلاء على هذه الأختام بطريقة غير مشروعة . أما إذا كانت في عهدة الموظف المختص نفسه وأساء استعمالها فلا يتحقق الفعل المطلوب ، وإن جاز أن تدشأ عن ذلك جريمة أخرى (١) ،

أما الاستعمال المطلوب فيشترط فيه أن يكون ضاراً بمصلحة عامة أو خاصة ، على حد تعبير المادة ٢٠٧ ، نخرج بذلك استعمال الختم فيما أعده ،

(١) كذلك التى نصت عليها المادة م ٢٦ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتقرير رسم تمغة وهى تعاقب : وكل من يعتمد من موظفى الحكومة أو غيرهم إعطاء استعمال أختام تمغة الضرائب بطريقة من شأنها ضياع مال على خمرانة الدولة .

ويلاحظ أن المادة تستلزم لقيام الجريمة ارتكاب الجاني للفعلين معاً : الاستحصال بغير حق مع الاستعمال الضار ، فلا يكفي ارتكابه لأحدهما لانطباق النص . وذلك عكس ما عليه الحال في جرائم تقليد أو تزوير أو استعمال هذه الاختتام ، حيث يكفي أي فعل منها بمفرده لقيام الركن المادي للجريمة . ويترتب على ذلك فيما يتعلق بجنحة المادة ٢٠٧ أنه إذا كان المستعمل للختم استعمالاً ضاراً هو غير المستحصل عليه بغير حق ، وجب أن توجد رابطة مساهمة جنائية من كل منهما في فعل الآخر .

أما إذا لم تتحقق المساهمة الجنائية في الفعلين معاً ، فلا تقوم جنحة هذه المادة الأخيرة إزاء وضوح النص ، وإن كان من الصعب عملياً أن يكون فاعل أحدهما مقطوع الصلة بفاعل الآخر . واسكن يجوز بداهة أن ينشأ عن فعل الاستحصال منفرداً جريمة سرقة أو خيانة أمانة مثلاً ، وعن فعل الاستعمال منفرداً جريمة تزوير في محرر .

المطلب الثاني

محل الجريمة

بحسب نص المادة ٢٠٧ بعد تعديلها بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ينبغي أن يكون محل الجريمة « اختتام أو دمغات أو علامات حقيقية لإحدى المصالح الحكومية أو إحدى جهات الإدارة العمومية أو إحدى الهيئات الميينة في المادة السابقة » .

والهيئات الميينة في المادة السابقة (٢٠٦ مكرراً) هي : « إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات ... أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتبرة قانوناً ذات نفع عام » . ويستوى عندئذ أن تساهم الدولة في مالها بنصيب بأية صفة أم لا تساهم بأي نصيب .

وقد حسم هذا النص الجديد كل خلاف في هذا الرأي كان قائماً قبل وضعه حيث كان يثار التساؤل عما إذا كان هذا النص يسرى على الاختتام وحدها، أم يسرى على سائر الدمغات والعلامات الحقيقية للجهات المبينة به ؟ فأصبح لا شبهة الآن — بصريح النص بعد تعديله — في أنه يسرى عليها كلها .

ويراد بالاختتام نفس الآلات التي تستعمل في الختم أو الدمغ أو إحداث العلامة ، دون طوابعها وآثارها . وقد عللت محكمة النقض ذلك قائلة : « بأن الاستحصال بغير حق يفيد أن الشيء ليس بحسب أصله في حيازة المستحصل ، وأن هذا المستحصل ليس من حقه أن يكون الشيء في حيازته ، سواء كان الحصول بسرقة أو نصب أو طريق آخر غير مشروع . وكل هذه المعاني إنما تصحح على آلات الاختتام والدمغات دون طوابعها وآثارها . »

ولذلك حكمت بعدم انطباق المادة على واقعة اقتطاع قطعة من الذهب تحمل تمغة معجيجة وإصاقتها بمصوغات فضية طليت بالذهب^(١) . إلا أن من الشراح من يرى — على العكس من ذلك — أن المادة تسرى على آلة الختم . وأيضاً على الطابع أو الأثر ، وأنه لا مبرر للفرقة بينهما^(٢) .

وتسرى حماية المادة ٢٠٧ على الاختتام والدمغات والعلامات الخاصة « بإحدى المصالح الحكومية أو إحدى جهات الإدارة العمومية ، أو إحدى الهيئات المبينة في المادة السابقة (م مسكراً) » . وهو تعبير يخالف في ظاهره عبارة « إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة » ، الوارد في م ٢٠٦ إلا أن الرأي مستقر على أنه يوازيه في مدلوله تماماً ، وقد سبق بيان الجهات التي يشير إليها . وقد كان المشرع حتى سنة ١٩٠٤ يستعمل التعبير الأول في المادتين معاً ثم عدل إلى التعبير الثاني في المادة ٢٠٦ (وأصلها المادة ١٧٤

(١) راجع نقض ١٩٢٨/١١/٢٢ القواعد القانونية ج ١ رقم ١٩ ص ٣٧ .

(٢) أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٧٥ ومحمود إبراهيم « الخاص » ،

فقرة ١٩٤ ص ١٩٥ .

منه) ، للتمييز بصفة أجلى بين نطاق المادة المذكورة ونطاق المادة ٢٠٨ (وأصلها المادة ١٧٦ منه) الخاصة بأختام الجهات غير الحكومية ، ولكن فاته أن يجرى هذا التعديل فى المادة ٢٠٧ (وكانت المادة ١٧٥ منه) فبقيت هذه الأخيرة على حالها إلى أن تم تعديلها بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢^(١).

المطلب الثالث

القصد الجنائى

تقيم المادة ٢٠٧ جريمة عمدية ، فهى تتطلب أولاً توافر القصد الجنائى العام، أى إرادة ارتكاب الجريمة بأركانها كما يتطلبها القانون مع افتراض العلم بماهيته . وهى تتطلب ثانياً توافر قصد خاص هو نية الغش أو الإضرار بمصلحة عامة أو خاصة ، على حد تعبير المادة ، فإذا انتفت هذه النية فلا جريمة ، كمن يستولى على ختم ليصمم ورقة معدة لختمها بمعرفة الموظف المختص توفيراً للوقت^(٢).

العقوة

هى الحبس ، وتكون المصادرة جوازية طبقاً لنص المادة ١/٣٠ ع ، وبدون إخلال بحقوق الغير الحسن النية ، وهى الجهة صاحبة الآلة المحدثة للختم أو الدمغة أو العلامة .

(١) راجع تعليقات الحقانية على م ١٧٤ قديمة .

(٢) محمود إبراهيم ، النخاص ، فقرة ١٩٦ ص ١٩٧ .

الفصل الثاني

في الجرائم المتعلقة بأختام الجهات غير الحكومية ودمغاتها وعلاماتها

عاجت المادة ٢٠٨ ع أمر تقليد أختام الجهات غير الحكومية ودمغاتها وعلاماتها ، وجعلت من الواقعة جنحة .

كما عاجت المادة ٢٠٩ ع أمر الاستحصال بغير حق على الأختام الحقيقية للجهات غير الرسمية ، وكذلك التمثات والنياشين واستعمالها استعمالاً مضرراً ، وجعلت الواقعة جنحة أيضاً .

وسنعالج كلا من النوعين في مبحث مستقل . .

المبحث الأول

تقليد أختام الجهات غير الحكومية ودمغاتها وعلاماتها
أو استعمالها مع العلم بتقليدها

نصت المادة ٢٠٨ ع على أنه : يعاقب بالحبس كل من قلد ختماً أو دمغة أو علامة لإحدى الجهات أياً كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية ، وكذا من استعمل شيئاً من الأشياء المذكورة مع علمه بتقليدها .

ويلزم لقيام إحدى الجريمتين الواردتين في المادة توافر أركان ثلاثة وهي : -

أولاً : وقوع فعل مادي هو التقليد ، أو استعمال الشيء المقلد .

ثانياً : وقوع الفعل على شيء من الأشياء المبينة في المادة .

ثالثاً : توافر القصد الجنائي العام ، وكذلك قصد خاص أى نية محددة
وسلب بحث هذه الأركان تباعاً .

المطلب الأول

الأفعال المادية

تستلزم المادة ٢٠٨ وقوع فعل تقليد ، أو استعمال للشئ المقلد : —

أولاً : التقليد

هو اصطناع ختم أو دمغة أو علامة مزيفة تقليداً للأشياء الصحيحة . أى
مشابهة لها فى شكلها سواء أكان التقليد متقناً أم غير متقن ، بل كل ما يشترط
فيه أن يكون كافياً لخداع الجمهور عن حقيقة الزائفة . وقد يكون التقليد
باصطناع الختم أو الدمغة أو العلامة، أى الآلة المحدثه لهذه الأشياء ، أو الأثر
والطابع المأخوذ منها .

وقد اقتصر المشرع هنا على التقايد ، وأغفل التزوير وهو — كما مر بنا —
إدخال تغيير أو تعديل على شئ صحيح فى الأصل ، فلا سبيل إلى انطباق
النص عليه . وإنما قد يكون ذلك جريمة تزوير فى علامة تجارية مما نصت
عليه النصوص التى تعاقب على تقايد أو تزوير هذه العلامات .

ثانياً : الاستعمال

للاستعمال هنا نفس المدلول الذى له فى جرائم الاختتام والدمغات
والعلامات الحكومية المقلدة ، فهو لا يدل على الترويج ، ومن ثم تتم الجريمة
بعرض الشئ الذى يحمل الختم أو العلامة المقلدة والتمسك به باعتباره صحيحاً ،
(م ٥ — التزييف والتزوير)

ولو اكتشف المتعامل حقيقته^(١) . ولذلك أهمية خاصة هنا حيث الجريمة جنحة ولم ينص المشرع على عقاب الشروع فيها ، فاذا اعتبر مثل هذا الفعل مجرد شروع لأفلت الجاني من العقاب .

المطلب الثاني

محل الجريمة :

يجب أن تقع الجريمة على ختم أو دمنة أو علامة ، ويستوى في ذلك الأثر أو الطابع مع الآلة المحدثه له .

كما يلزم أن تكون هذه الأشياء مملوكة لجهة غير حكومية . أو على حد تعبير المادة ٢٠٨ د لإحدى الجهات أياً كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية ، . فيدخل في هذا التحديد المصارف والشركات بأنواعها والمحلات التجارية والمؤسسات والجمعيات والمدارس الخاصة . وكذلك أختام الحكومات الأجنبية ودماغها وعلاماتها^(٢) . وبالإجمال تسرى حماية هذه المادة على كل ما خرج عن ملكية الحكومة المصرية ومصالحها من أختام ونحوها^(٣) . إنما يشترط ألا يكون الختم مملوكاً

(١) راجع ما سبق في ص ٥٠ .

(٢) راجع أحمد أمين المرجع السابق ص ٢٧٦ والسعيد مصطفى « النزوير » ص ٧٠ ومحمود إبراهيم « الخاص » فترة ١٩٧ ص ١٩٩ والموسوعة ج ٢ فقرة ٤٠ ، ٤١ ص ٣٥٧ .

(٣) تستعمل الترجمة الفرنسية للمادة عبارة *Autorité quelconque* مقابل عبارة « لإحدى الجهات أياً كانت » فهي قد تشعر بأن المراد جهات السلطة العامة غير تلك التي ذكرتها م ٢٠٦ ، كالسلطات الأجنبية والقنصليات ونحوهما ، ولكن هذا تخصيص بغير مخصص ، والعبرة بالنص العربي وهو أعم وأشمل . وقد بقي على حاله رغم كل التعديلات التي لحقت المواد السابقة عليه .

لفرد من الأفراد ولو كان موظفاً في إحدى الجهات الآنفة الذكر . بل يكون الأمر حيثئذ تزويراً في محرر عرفي إذا توافرت له أركانه (م ١٢٥ ع) .

ولا تسرى حماية المادة ٢٠٨ على العلامات التجارية أى ماركات الشركات والمصانع ، بل يدخل تقليدها في باب الغش أكثر منه في باب التزوير^(١) . ويلاحظ في هذا الصدد أن القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف حل محل المادتين ٣٥٠ ، ٣٥١ ع فيما يتعلق بالعلامات التجارية وألغاهما وهو يعاقب على تقليد هذه العلامات أو تزويرها^(٢) .

المطلب الثالث

القصد الجنائي

جنحتا المادة ٢٠٨ عمديتان ، فهما تستازمان توافر القصد الجنائي العام ، وهو يتطابق في جريمة الاستعمال ضرورة العلم بتقاييد الختم أو الدمغة أو العلامة المستعملة ، وهو علم لا محل لافتراضه بل لابد من إقامة الدليل عليه ، أما في جريمة التقليد فهو مفترض لا يحتاج برهاناً . وتستلزم هاتان الجريمتان كذلك ضرورة توافر قصد خاص ، وهو في جريمة التقاييد نية استعمال الشيء المقلد فيما أعد له بما يترتب على ذلك من أضرار ، وفي جريمة الاستعمال هو نية الغش أو الإضرار بالجهة صاحبة الختم أو الدمغة المقلدة ، أو بأحد الأفراد .

العقوبة

هي الحبس ، وتكون المصادرة وجوبية تطبيقاً لنص المادة ٣٠/٢ ع .

(١) نقض ١٩٠٨/٧/٢٥ الحقوق ٢٣ ص ٢٧٣ و ١٩٣٨/١١/٧ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٦٧ ص ٣١٩ .

(٢) راجع المذكرة التفسيرية لهذا القانون .

المبحث الثاني

الاستحصال بغير حق على الاختام والدمغات والعلامات غير الحكومية واستعمالها

نصت المادة ٢٠٩ على أن : د كل من استحصل بغير حق على الاختام أو الدمغات أو النياشين (وتقصّد العلامات) الحقيقية المعدة لأحد الأنواع السانف ذكرها واستعملها استعمالاً مضرّاً بأى مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ، .
وهى تقابل المادة ١٤٣ ع . ف .

ويلزم لقيام الجريمة الموضحة بهذه المادة اجتماع أركان ثلاثة وهى :
اولاً : وقوع أفعال مادية معينة هى الاستحصال بغير حق مع الاستعمال الضار .

ثانياً : وقوع هذه الأفعال على أختام حقيقية أو نحوها بماوكة لجهات غير حكومية .

ثالثاً : توافر القصد الجنائى العام وكذلك قصد خاص .
وسنبحث هذه الأركان تباعاً .

المطلب الأول

الفعل المادى

الفعل المادى الذى تعاقب عليه المادة ٢٠٩ مكون من عنصرين لا بد من اجتماعهما معاً لقيام الجريمة ، هما الاستحصال بغير حق على أختام أو نحوها غير حكومية ، ثم استعمالها استعمالاً ضارّاً ، وأحدهما لا يكفى منفرداً لقيامها .
وقد سبق أن عالجتنا ذلك تفصيلاً عند بحث جنحة المادة ٢٠٧ ، فالجنحتان متماثلتان تماماً فى طبيعتهما - وكل الفارق بينهما هو فى نوع الاختتام

والعلامات التي تقع عليها كل منهما - فنحيل القارىء إلى ما سبق ذكره (١) ،

المطلب الثاني

محل الجريمة

محل جنحة المادة ٢٠٩ « الاختام والدمغات والنيشاشين » ، وهذه الكلمة الأخيرة مقصود بها العلامات ، وهى ترجمة سيئة لكلمة *marques* التى وردت فى النسخة الفرنسية للمادة ، وقد نقلها القانون الحالى عن تقنين سنة ١٨٨٣ .

ويراد بالاختام والدمغات والعلامات هنا الآلات التى تستعمل فى إحداثها لا الطابع أو الأثر الظاهر ، لأن الاستحصال بغير حق يفيد أن الشيء لم يكن أصلاً فى حيازة المستحصل الذى توصل إليه بطريقة غير مشروعة كالسرقة أو النصب ، وذلك ما يصح على الآلة المستعملة دون طابعها أو أثرها :

كما يلزم أن تكون هذه الآلة مملوكة لجهة غير حكومية . وقد استعملت المادة ٢٠٩ فى تحديد هذه الجهات ألفاظاً غير تلك التى استعملتها المادة ٢٠٨ مثل قولها « مصلحة عمومية » بدلا من عبارة « إحدى الجهات أياً كانت » و « شركة تجارية » بدلا من « أحد البيوت التجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالى » وهى ألفاظ غير مترادفة ، ولكن الراجح جداً أن المشرع لم يقصد بهذه الألفاظ الجديدة تعيين جهات أخرى غير تلك التى أشار إليها فى المادة السابقة عليها ، وأن ورودها على هذا النحو كان من قبيل سوء اختيار التعبير فحسب . فنحيل القارىء إلى ما سبق ذكره عن هذه الجهات عند بحث المادة ٢٠٨ (٢) .

(١) ص ٦٠ - ٦١ .

(٢) ص ٦٦ - ٦٧ .

المطلب الثالث

القصد الجنائي

تتطلب جنحة المادة ٢٠٩ توافر القصد الجنائي العام لأنها جريمة عمدية ، كما تتطلب ثانياً توافر قصد خاص متوالية الغش أو الإضرار ، بالمصلحة العمومية أو الشركة التجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالي ، أى بالجهة صاحبة الختم أو التمغة أو العلامة المتحصل عليها بغير حق . ولم تشر المادة ٢٠٩ إلى الإضرار ، باتخاذ الناس ، كما فعلت المادة ٢٠٧ ، ولذلك لا تكفى هذه النتيجة هنا ، وإنما يجب أن تنصب على الإضرار بالجهة مالكة آلة الختم أو نخوة دون غيرها .

العقوبة

هى الحبس مدة لا تزيد على سنتين : وتكون المصادرة جوازية طبقاً لنص المادة ٣/أ ع ، وبدون إخلال بحقوق الغير الحسن النية وهى الجهة صاحبة آلة الختم أو التمغة أو العلامة .

الفصل الثالث

في بيانات حكم الإدانة

في جرائم الاختتام والدمغات والعلامات بأنواعها

أثينا في مناسبة سابقة على القواعد الأساسية التي تحكم البيانات الواجب ذكرها في أحكام الإدانة في الجرائم المختلفة (١) .

وتطبيقاً لهذه القواعد يجب أن يستفاد من حكم الإدانة في جرائم الاختتام والدمغات والعلامات المزورة توافر الأركان اللازمة لقيامها . فيتعين أن يبين من الحكم وقوع الفعل أو تلك الأفعال المادية المسندة إلى المتهم من تقليد أو تزوير أو استعمال أو إدخال إلى البلاد . ولا يلزم ذكر طريقة التقليد أو التزوير لأنها ليست ركناً فيه ، بينما هي كذلك في جرائم تزوير المحررات .

وتقدير حصول التقليد أو التزوير مسألة تدخل في اختصاص محكمة الموضوع نهائياً . ولذلك حكم بأنه إذا كان الحكم قد أثبت أن ورقة النقد التي عوقب المتهم على استعمالها مزورة وإن كانت رديئة الصنع والتقليد ، فإنه يكون صحيحاً ولا يقدح في صحته كون التقليد ظاهراً ، مادامت المحكمة قد قدرت أن من شأنه أن يخدع الناس (٢) . وبأنه إذا كان الحكم أثبت أن التقليد بشكل يتخدع به الجمهور كان هذا كافياً في بيان ركن التقليد في الجناية المقررة طبقاً لنص المادة ٢٠٦ دون اقتضاء أى شرط آخر (٣) .

(١) راجع التمهيد الوارد في ص ٤١ ، ٤٢ .

(٢) نقض ١٩٤٤/٤/٣ قانون العقوبات مذيلاً ص ١١٩ .

(٣) نقض ١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ رقم ١٨٦ ص ٤٩٢ .

ولسكن على أية حال ينبغي أن تبين المحكمة كيفية استنتاج وقوع الفعل (١) .

ويلزم كذلك أن يستفاد من الحكم وقوع الجريمة على شيء من الأشياء التي تحميها المادة المطبقة ، ويلزم بيان هذه الأشياء بياناً كافياً .

فإذا كان الحكم قد وقع فيه قصور في بحث مدى مساهمة المتهم في تقليد الختمين المضبوطين ، وفي تقدير أوجه الشبه بين هذين الختمين المقلدين وبين الاختتام الصحيحة لمجرر بلدية . . . وما إذا كان من شأن هذا التشابه أن يندفع به الجمهور أم لا ، بصرف النظر عما إذا كان قد اندفع به أحد فعلا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه (٢) .

أما القصد الجنائي فيقتضي أن يستفاد نوافره ، وبالأخص عندما لا يكون ظاهرياً مفترضاً كقصد الاستعمال عند المقلد أو المزور ، وقصد الغش والإضرار عند المستعمل ، بينما أن الغلم بتزوير تلك الأشياء عند المستعمل قصد غير مفترض ، ومن ثم وجبت العناية بإيرازه إبرازاً كافياً . ومن ذلك ما قرره محكمة النقض من أن الحكم الذي يدين متهمين في استعمال ورقة مالية مقلدة ، ولا يثبت تقليدها مع ظنهم بذلك ، يكون ناقص البيان متعيناً نقضه (٣) .

وانتهاء المحكمة إلى ثبوت علم المتهم بتقليد أو تزوير الاختتام أو الدمغات أو العلامات أو غيرها من الأشياء المضبوطة دون الالتجاء إلى اختيار انتهاء سلاسله لأن ذلك ليس مسألة فنية بحتة ، بل هو استدلال عقلي من عناصر فنية فقطع

(١) نقض ١٩٢٨/١٢/١٣ الموسوعة ج ٢ ص ٥٧٩ .

(٢) نقض ١٩٧٦/٦/٧ طعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٦ ق (غير منشور) .

(٣) نقض ١٩٢٨/١٢/١٣ الأنف الإشارة إليه .

ففيها التقرير الفنى ، ولم يجادل الطاعنان فى صحة ما جاء به ولم يطلبوا من المحكمة اتخاذ إجراء ما فى هذا الشأن (١) .

وإذا توافرت للجريمة أركانها الأساسية فلا يقدح فى الحكم جواز أن تنطبق عليها أحكام قانون جنائى آخر . فمثلا تطبيق المادة ٢٠٦ على تقليد ختم السلخانة لا يقدح فيه انطباق أحكام لائحة الذبح على نفس الجريمة (٢) .

وتقدير استحقاق الإعفاء الذى نصت عليه المادة ٢٠٥ ع للمبلغ مما لا يجوز إثارة الجدل فيه من جديد أمام محكمة النقض ، فهو من الأمور الموضوعية التى يفصل فيها نهائيا قاضى الموضوع (٣) . ولا يخضع بالتالى لرقابة النقض إلا فى الحدود العامة التى تراقب هذه فيها المسائل الموضوعية فى الحكم المطعون فيه .

—————

(١) نقض ١٩٧١/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ رقم ٢٠٢ نص ٤٨٢ :

(٢) نقض ١٩١٤/١/١٤ الحقوق س ٣٠ ص ٢٦٦ .

(٣) نقض ١٨٩٨/٣/٢٨ المحاكم ص ١٧٣٩ و ١٩٣٠/١/٣٠ رقم ٤٦٥

س ٤٧ ق .

الباب الثالث

في تزوير المحررات

Faux en écriture ou Faux documentaire

(المواد من ٢١١ إلى ٢٢٧ ع)

تمهيد

لجرائم التزوير في المحررات أهمية خاصة بقدر ما صار للكتابة من دور رئيسي متزايد في حياة الإنسان بوصفها الوسيلة الطبيعية لتقرير الحقائق ، فقد أدرك الجميع أن الحق مسجلا على الورق أقوى منه مطويا في الصدور ، وأن الحقيقة مسطورة بالكتابة أدعى إلى الثقة وأبقى على مر العصور ، فيها تضبط علاقات الأفراد فيما بينهم ، والحكومات فيما بينها ، وبها تتحدد الحقوق والواجبات فيما بين الجميع على السواء . لذلك نجد أن كلمة التشريعات المختلفة قد انعقدت على مكافحة أى اصطناع للمحررات وأى تحريف فيها ، وإن تباينت الطرائق وأساليب العقاب .

وجرائم التزوير جرائم دقيقة متنوعة تحتاج في معالجتها إلى عناية خاصة بسبب تباين طرائق التزوير وتنوع المحررات . ولتشابهها مع أنواع أخرى من جرائم الكذب كالشهادة الزور ، والبلاغ الكاذب ، والنصب ، والغش في المعاملات ، بل مع أنواع من الكذب وتغيير الحقيقة في المحررات لأغراض هادئة كالصدورية والتدليس في العقود المدنية . وكذلك لظهور الضرر كغش كغش مستغل فيها ، وهو ليس على نفس الدرجة من الوضوح في جميع الأحوال ، وأخيراً بسبب ما يمتاز به عنصرها المعنوي من تركيب وتنوع من جريمة لأخرى .

وسلنتاول بحثها في ستة فصول على النحو الآتي :

الفصل الاول : في أركان تزوير المحررات .

الفصل الثاني : في أنواع تزوير المحررات .

الفصل الثالث : في قواعد عامة في تزوير المحررات .

الفصل الرابع : في استعمال المحررات المزورة .

الفصل الخامس : في صور مخنفة من جرائم التزوير والاستعمال .

الفصل السادس : في بيانات حكم الإدانة في جرائم التزوير والاستعمال .

الفصل الأول

في أركان تزوير المحررات

اقتصر المشرع المصري على بيان طرائق التزوير المختلفة وأنواعه . فلم يضع تعريفاً له يحدد أركانه ، ولذلك تؤثر غالبية شراح القانون الجنائي تعريفاً لجارسون مقتضاه أن التزوير هو تغيير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق التي نص عليها القانون ، تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً إذا وقع بقصد الغش^(١) ، ويبين من مثل هذا التعريف أن قيام التزوير يتطلب تحقق ثلاثة أركان :

الركن الأول : وقوع فعل تزوير ، أى تغيير للحقيقة في محرر بإحدى الطرق التي نص عليها القانون .

الركن الثاني : أن يكون من شأن هذا التغيير في الحقيقة أن يحدث ضرراً .

الركن الثالث : أن يتوافر لدى الجاني القصد الجنائي العام ، وكذلك قصد خاص أى نية محددة .

وسنعالج كل ركن منها في مبحث مستقل على التوالي :

المبحث الأول

فعل التزوير

يتطلب فعل التزوير وقوع تغيير للحقيقة في محرر بإحدى الطرق التي نص عليها القانون ، وهو ما يمكن تجزئته الى ثلاثة عناصر وهى :

(١) جارسون م ١٤٥ — ١٤٧ فقرة ١٩ .

١ - تغيير الحقيقة . ٢ - في محرر . ٣ - بإحدى الطرق التي بينها القانون ، وسنعالجها تباعاً على ثلاثة مطالب .

المطلب الأول

تغيير الحقيقة

التزوير كذب مكتوب ، والكذب هو تغيير الحقيقة أو إحلال أمر غير صحيح محل الصحيح الواقع من الأمور ، فلا تزوير إذا لم يحدث ذلك .

كذلك لا تزوير إذا حصل التغيير بالفعل ولكن من صاحب الحق في إحداثه ، كمن يحرق سنداً بالمديونية ثم يغير محتوياته قبل تسليمه لدائنه ، أو كوظف يخطئ خطأ مادياً في تحرير ورقة ثم يصححه وفقاً للقانون ، أو يثبت بيانات معينة ، ثم يغير فيها بناء على طلب صاحب الشأن وقبل أن تكتسب صفتها الرسمية ، أو كمتعاقدين يحرقان عقداً أو مخالصة ثم يغيران فيه أو فيها بالاتفاق والتراضي سواء قبل التوقيع أم بعده . ولذلك قضى بأن لا جرمية في تغيير تاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى قام به كاتب محكمة على عريضتها ، بناء على طلب صاحب الشأن وقبل إعلانها (١) .

كما قضى أيضاً بأن التزوير أياً كان نوعه يقوم على إسناد أمر لم يقع من أسند إليه ، في محرر معد لإثباته ، بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون ، بشرط أن يكون الإسناد قد ترتب عليه ضرر أو يحتمل أن يترتب عليه ، أما إذا تنفى الإسناد الكاذب في المحرر ، لم يصح القول بوقوع التزوير . وبالتالي قضى بانعدام التزوير متى كان مضمون المحرر مطابقاً لإرادة من نسب إليه مجبراً عن مشيئته ولو لم يقع عليه (٢) .

(١) نقض المادة ١٩٣٠/١٠/٣٠ القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٢٤ ص ١٨١ .

(٢) نقض ١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ رقم ٢٢٣ ص ١١٣٣ .

ومما يتصل بهذا البحث تغيير الحقيقة في الإقرارات الفردية ، وعندما يتخذ شكل الصورية في العقود .

الإقرارات الفردية Déclarations unilatérales

إذا حصل تغيير الحقيقة في إقرار فردى أى فى تصريح مكتوب صادر من شخص معين ومتعلق بأمر خاص به دون غيره فلا تزوير ، لأن الإقرار بأمر شخصى لا يكسب المقر حقاً ولا يلشئ له سنداً ، ويمكن دائماً التحرى عن صحته . ومن ذلك إقرارات الأفراد عن دخولهم وأرباحهم لمصلحة الضرائب ، والتجار المسافرين عن بضائعهم وأمتعتهم لمصلحة الجمارك ، والمتعاقدين عن قيمة عقودهم لمصلحة الشهر العقارى ، والمتقاضين عن قيمة دعاواهم لأقلام الكتاب ، وقد رسم القانون طرقاً معينة لتحرى صحة هذه الإقرارات وكشف ما يشوبها من غش إن وجد .

ومن هذه الإقرارات التى لا عقاب على الكذب فيها أقوال الخصوم التى يدونها تأييداً لدعاواهم فى المذكرات والمرافعات الشفوية وأثناء استجوابهم . ومنها كذلك أقوال المتهمين دفاعاً عن أنفسهم فى التحقيقات والدعاوى الجنائية ، وفى الحالين للقاضى تقدير هذه الادعاءات واعتماد ما يراه صحيحاً منها واستبعاد ما لا يراه كذلك .

أما إذا تعلق الإقرار بأمر خاص بغير المقر ، وكان مركز المقر فيه كمركز الشاهد ، أو كان من شأن الإقرار أن يرتب على المقر أو على غيره من الناس حقوقاً أو التزامات وجب — على العكس مما تقدم — القول بالعقاب . ولذلك فإنه إذا حرر المدين سنداً بالدين على نفسه وشيخ الحقيقة فيه بإنقاص قيمة الدين كذباً فلا جريمة .

أما إذا حرر شخص آخر سنداً بتوكيل من المدين وعلى لسانه ثم دفع به إليه فوقع عليه بغير أن يلحظ اختلاف القيمة الواردة به عن القيمة الحقيقية،

فإن الوضع يتغير ويكون السند حينئذ متضمناً لإقراراً متعلقاً بخير شخص المقر ، ومن ثم يدخل في دائرة التزوير المعاقب عليه^(١) . ولذلك أيضاً فإنه يعتبر تزويراً تغيير الحقيقة في دفاتر قيد المواليد والوفيات^(٢) ، وإشهادات الزواج والطلاق فيما يتعلق بالبيانات التي أعدت هذه المحررات لإثباتها فيها^(٣) .

ومجرد انتحال اسم الغير أو شخصيته في إقرار فردي يعد تزويراً ، لأنه يؤدي إلى إسناد أمور أو أقوال أو صفات أو تصرفات غير صحيحة إلى صاحب الاسم أو الشخصية المنتحلة .

وقصارى القول إذن أن تغيير الحقيقة في إقرار فردي لا يكفي لتكوين التزوير إذا لم تجتمع فيه باقي الأركان الأخرى له وأخصها ركن الضرر ، ويكفي لذلك متى انعقدت له هذه الأركان .

الصورية في العقود La simulation

يمكن التمييز بين نوعين من الصورية: مطلقة ونسبية . والمطلقة هي تلك التي تنطوي على اصطناع عقد صوري أو وهمي برمته ، كاصطناع مدين لعقد بيع وهمي بالاتفاق مع آخر تهريباً لأمواله من الدائنين ، أو كاصطناع مدع عقد إيجار للاستناد إليه في دعوى من دعاوى وضع اليد أو استرداد المنقولات أو لتوقيع حجز صوري به .

(١) نقض ١٩٣٢/١٢/٢٦ المحاماه س ١٣ عدد ٥٢٨ ص ١٠٦٤ .

(٢) نقض ١٩١٠/١/٢ مج س ١١ رقم ١٠٢ ص ٢٧٧ ، ١٩٢٢/٦/٢٧ ، للقواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٦٣ ص ٥٩٧ .

(٣) لنا عوده تفصيلية إلى هذا الموضوع عند بحث ركن الضرر ، والصور المخفية للتزوير .

وفي جميع هذه الصور المفروض أن هناك تواطؤاً بين المتعاقدين ، مظهره وجود ورقة ضد بينهما تبطل آثار العقد الصوري وتحول دون نفاذه .
والصورية الدسبية هي التي تنطوي على مجرد تواطؤ الطرفين على تغيير الحقيقة في بيان أو أكثر من بيانات عقد نافذ ، أو يراد له التنفيذ تحقيقاً لمصلحة ما .

ومن هذا النوع الثاني تواطؤ الطرفين على تغيير الثمن المتفق عليه بالزيادة درهما للشفعة ، أو بالنقص تخفيفاً لرسوم نقل الملكية ، أو كاستتار المشتري الفعلي لحق متنازع عليه وراء مشترصوري لأنه ممنوع من الشراء بحكم القانون ، أو كتغيير التاريخ في البيع دفعاً لاحتمال الطعن فيه بأنه يبيع المريض مرض الموت ، أو كجعل الهبة مستورة في عقد بيع أو قسمة تهرباً من تحرير عقد رسمي ، فما حكم تغيير الحقيقة على هذا النحو أو ما يشبهه ؟ .

نبادر فنقول إنه من وجهة القانون المدني يكون موطن الصعوبة هو في إثبات صورية العقد ، وإنه ما لم تثبت الصورية فالعقد شريعة المتعاقدين .

بل إن القانون المدني يبيح الصورية صراحة في بعض الأحيان ، فمثلاً يعترف بصحة الهبة المستورة في عقد بيع ، ولو لم تتم في شكل العقد الرسمي الذي يتطلبه في الهبة (م ٤٨٨^١ من القانون المدني) . كما قد يصحح العقد بوصفه الحقيقي المستور في حدود معينة ، كالبيع الذي يستتر وصية عندما يصححه في حدود تلك التركة فقط ويبطله فيما زاد عن ذلك .

أما من جهة القانون الجنائي فقد أثير التساؤل عما إذا كانت الصورية في العقود يصح أن تعتبر تزويراً يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وهي إحدى صور التزوير المعنوي ، وقد تضاربت الآراء ، وحاول البعض وضع معايير مختلفة للفصل بين ما يعد من الصورية تزويراً معاقباً عليه وما لا يعد كذلك . إلا أنه يمكن القول ، طبقاً للرأي الراجح المعمول به ، أن الصورية بصفة عامة تخرج عن نطاق التزوير المعاقب عليه ما لم ينص القانون صراحة (م ٦ — التزييف والتزوير) .

على غير ذلك ، مثل المادة ١٣٦ من القانون التجارى التى تنص على أن « تقديم التواريخ فى التحاويل ممنوع وإن حصل يعد تزويراً » .

وخروج الصورية بصفة عامة عن دائرة التزوير الجنائى أمر يرتكن على أسانيد متعددة يمكن إجمالها فى أربعة وهى :

أولاً : لأنه إذا كان الغرض الذى أراد المتعاقدان تحقيقه مشروعاً كجعل عقد القسمة أو الصلح أو الهبة فى صورة بيع تيسيراً للإجراءات أو تذايلاً لبعض العقوبات القانونية ، وضح أساس انتفاء الجزية وهو انتفاء الضرر بالغير . وهذه الصورة لا تثير من حيث مشروعيتها شكاً لدى الشراح (١) .

ثانياً : لأنه إذا ترتب على العقد الصورى ضرر للغير ، فإن للمضروب أن يبطل مفعوله ويثبت صوريته بكافة الطرق طبقاً للقواعد العامة فى الإثبات المدنى .

ثالثاً : إذا عجز المضروب عن إثبات صورية العقد أو نكل عن الإثبات فليخفه ضرر ، فإن ذلك يكون بطريق غير مباشر ، أما التصرف نفسه فكان مقصوراً على حقوق المتعاقدين دون غيرهم (٢) ، ولم ينطو بالتالى على نسبة أمر أو صفة أو حالة غير صحيحة إلى الغير المضروب .

رابعاً : لأن التزوير يجب أن يقع بطرق معينة كما سيلي ، وهذه الطرق إما مادية وإما معنوية . أما فى الصورية فلا يحصل تغيير مادى فى العقد أى يترك أثراً ظاهراً تدركه العين ، ولا تغيير معنوى لأن البيانات الصورية هى بالفعل البيانات التى اتفق المتعاقدون على إثباتها فيه ، وهى من قبيل

(١) راجع جارسون م ١٤٥ — ١٤٧ فقرة ٥ .

(٢) راجع جاروج ٤ فقرة ٣٨٥ .

الإقرارات الفردية التي تتعلق بأمور خاصة بمن صدرت عنهم ولا تتعلق بغيرهم ومهما انطوت عليه من كذب أو من غش مدني^(١) ، ويستوي في ذلك أن يكون العقد عرفياً أم رسمياً ، ومسجلاً أم لم يتم تسجيله .

والصورة التي لا تعد تزويراً هي تغيير الحقيقة في البيانات التي يتضمنها العقد وقت تحريره . أما إذا أحدث المتعاقدان تغييرات مادية في العقد ، بعد تمامه وبعد تعلق حق الغير به ، فإن فعلهم يعد تزويراً جنائياً بشرط تحقق ركن الضرر المحقق أو المحتمل . ومن ذلك ما قضت به محكمة النقض من أن التغيير الواقع في عقد البيع بعد ثبوت تاريخه رسمياً ، بتغيير كمية الأرض وحدودها ، لمحو الجوار وحرمان الجار الشفيع من حقه في الشفعة يعد تزويراً معاقباً عايه لا مجرد غش مدني ، لأن العقد بعد ثبوت تاريخه يصبح حجة على الشفيع^(٢) . ومن أن تغيير الثمن في عقد بيع بعد ثبوت تاريخه إضراراً بالخزانة العامة يعد كذلك تزويراً^(٣) .

ويعد كذلك تزويراً من باب أولى إذا صدر تغيير الحقيقة من أحد المتعاقدين فقط دون رضا الآخر . ولذا حكم بأنه يعد تزويراً ما عمد إليه مشنر حرر صورة طبق الأصل من عقد بيع حقيقي وخفض الثمن الوارد به ثم وضع إمضاءات مزورة للبائع وللشهود بقصد تخفيض رسوم التسجيل ، لاحتقال حصول ضرر للبائع المسند إليه العقد^(٤) .

(١) راجع شوفو وهيلي ج ٢ فقرة ٦٥١ .

(٢) نقض ١٩٠٣/٤/٩ مج س ٤ ص ٢٠٤ .

(٣) نقض ١٩٣٨/١٢/٥ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٩٦ ص ٣٨٣ .

(٤) نقض ١٩٢٦/٢/١ رقم ٣٤٧ ص ٤٣ ق :

المطلب الثاني

المحررات

يشترط أن يقع تغيير الحقيقة في محرر سواء أكان موجوداً من مبدأ الأمر ، أم أنشئ خصيصاً لذلك . أما تغيير الحقيقة بالقول أو الفعل أو بالإشارة فلا يعد تزويراً ، وإن جاز أن يعد مثلاً شهادة زور أو نصباً أو بلاغاً كاذباً إذا توافرت له أركانها الأخرى ، كذلك لا يعد تزويراً في محرر تغيير الحقيقة في هلامة أو ماركة أو آلة حاسبة أو عداد مياه أو نور .

وسيان بعد ذلك أن يكون المحرر مكتوباً باليد أم مطبوعاً بعضه أو كله ، وأن يكون مكتوباً بخط المزور أم بخط غيره ، وأن يكون على ورق أو قماش أو جلد ، وبصرف النظر عن اللغة التي كتب بها .

ولا أهمية لنوع المحرر ، فالتزوير قد يقع على عقد أو على سند أو مخالصة أو خطاب أو برقية أو حكم أو تذكرة قطار أو سهم أو ورقة يانصيب أو دفتر تجارى أو شهادة طبية أو فاتورة حساب . . الخ .

ويلبغى أن يقع تغيير الحقيقة في كتابة المحرر أى في عباراته أو فيما عاينه من تأشيرات وعلامات مختلفة . أما التغيير فيما عدا ذلك فلا يعد تزويراً . ولذا حكم باتثناء التزوير في وضع صورة شخص على رخصة رسمية بدلا من صورة صاحبها الأصلي دون أى تغيير آخر ، لأن الصورة الشمسية ليست جزءاً من المحرر ولا نوعاً من الكتابة المعروفة (١) .

ولا يقاس على الصورة الشمسية تغيير أى بيان من البيانات ، أو الأرقام ، أو التأشيرات ، أو التذييلات . . وفي الجملة في كل ما هو مدون بالمحرر من معان متنوعة لتحقيق الغرض من إنشاء هذا المحرر ، وسواء أكان هذا الإنشاء باتفاق أطرافه اتفاقاً صريحاً أو ضمناً ، أم كان بتنظيم من جهة ما ، سواء أكانت رسمية أم غير رسمية .

(١) نقض ١٥/١/١٩٣٤ القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٨٧ ص ٢٥٦ .

المطلب الثالث

طرق التزوير

يشترط أن يقع التزوير بطرق معينة ذكرها القانون على سبيل الحصر ، وهذه الطرق نوعان فهي إما مادية وإما معنوية . والتزوير المادى هو تغيير الحقيقة بطريقة مادية أى أنها تترك أثراً فى المحرر تدركه العين ، عين الإنسان العادى أو الفنى المختص . أما التزوير المعنوى فهو تغيير الحقيقة بطريقة غير مادية ، أى أنها لا تترك أثراً فى المحرر تدركه العين . ولذلك كان التزوير المادى أيسر إثباتاً من التزوير المعنوى . وبينما يقع التزوير المادى حال إنشاء المحرر أو بعد إنشائه ، إذ التزوير المعنوى لا يقع إلا حال إنشائه فحسب . وسنعالج كل نوع منهما فى فرع مستقل .

الفرع الأول

التزوير المادى

تحدثت المادة ٢١١ ع عند الكلام فى تزوير المحررات الرسمية عن طرق التزوير المادى *Faux matériel* فقالت إنه يقع « سواء بوضع إمضاءات أو اختتام مزورة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الإمضاءات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة » ، وهى تقابل المادة ١٤٧ ع . ف .

وقد أحالت المادة ٢١٥ ع الخاصة بالمحررات العرفية على المادة ٢١١ فيما يتعلق بطرق التزوير .

وطرق التزوير المشار إليها فى المادة ٢١١ هذه ثلاث وهى :

أولاً - وضع إمضاءات أو اختتام مزورة ؛

ثانياً - تغيير المحررات أو الاختتام أو الإمضاءات أو زيادة كلمات .

ثالثاً - وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة .

.. ويضاف إلى هذه الطرق طريقة التزوير المادى الواردة فى المادة ٢٠٦ ع . وهى التقليد ، ثم طريقة التزوير المادى الواردة فى المادة ٢١٧ ع وهى الاصطناع . وإجماع الرأى على أن أحكام المادتين الأخيرتين تعتبر مكملة لأحكام المادة ٢١١ (١) . وعلى ذلك تكون طرق التزوير المادى خمساً سنعالجها تباعاً فيما يلى :

أولاً : وضع إمضاءات أو اختتام مزورة

تقتضى هذه الطريقة أن يوقع المزور على محرر بإمضاء غير إمضائه هو ، سواء أكانت تلك الإمضاء لشخص معلوم أم مجهول ، موجود أم لا وجود له (٢) ، وسواء أكانت مقلدة أم لاتقاييد فيها (٣) ، وسواء أكان التقليد متقناً أم غير متقن (٤) . ويستوى كذلك أن تسند الإمضاء المزورة إلى موظف عمومى أم غير موظف ، وأن يوقع المزور على المحرر بوصفه طرفاً فيه أم

(١) وهذا السند الفقهي يبدو لنا ضعيفاً ، وعدم النص على التقليد والاصطناع بمحراخة فى نفس المادة ٢١١ نقص يحمل بالمشترع تداركه .

(٢) راجع جaro ج ٤ فقرة ١٤٢٢ وجارسون المرجع السابق فقرة ٢٤٢ ست ٢٤٤ ونقض ٢٨/١٢/١٩٣٦ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٦ ص ٥٣٦ و ٥٠/١/٢ أختتام النقص س ١ رقم ٧ نص ٢١١ .

(٣) نقض ١٣/١/١٩٤١ القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٨٤ ص ٣٥٠ و ٣/٥/١٩٤٣ ج ٦ رقم ١٧٨ ص ٢٤٤ و ١٠/٤/١٩٤٤ قانون العقوبات مذيل ص ١٢٣ .

(٤) نقض ٢/١/١٩٢٢ المحاماة س ٣ رقم ١٩٣ .

مجرد شاهد (١) . فالعبرة كلها أن يكون قصد الجاني الإيهام بأن ذلك المحرر صادر من الشخص المزور عليه الإمضاء (٢) .

ولا يعد تزويراً توقيع شخص باسم أو بلقب عرف به إلا إذا حصل ذلك بقصد الإيهام بصدور المحرر من شخص آخر غيره (٣) .

وقد جعلت المادة ٢١١ للاختتام قوة الإمضاءات فتسرى عليها الأحكام السالفة ، ويعد تزويراً بالختم التوقيع بختم صحيح ولكن بغير علم صاحبه (٤) .

كما جعلت المادة ٢٢٥ بصمة الإصبع كالإمضاء في تطبيق أحكام هذا الباب ، وقد أضيفت هذه المادة في التقنين العقابي الحالي الصادر في سنة ١٩٣٧ ، وكانت الأحكام قبل هذا التاريخ مترددة في القول بذلك .

ثانياً : تغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات أو زيادة كلمات

تنصرف هذه الطريقة إلى كل التغييرات المادية التي يمكن أن تتناول محرراً ، سواء بالتعديل أم بالحذف أم بالإضافة ، وتدخل في الإضافة زيادة الكلمات الواردة في المادة .

ويشترط أن يقع التغيير بالحذف أو بالإضافة أو بالتعديل ، بعد إتمام المحرر ، أما التغيير الحاصل أثناء التحرير فهو تزوير معنوي لا مادي . ويشترط كذلك أن يقع التغيير بغير علم ذوى الشأن ولا موافقتهم ، وإلا فلا تزوير ، كاتفاق المتعاقدين على زيادة عبارات في عقد عرفي أو على حذف شيء منها ، ولو بعد تحريره والتوقيع عليه منهما .

(١) نقض ٧ / ١١ / ١٩٢٢ القواعد القانونية ج ١ رقم ٣١٨ ص ٢٦٢ .

(٢) نقض المادة ٨ / ٤ / ١٩٣٥ المحاماة س ١٥ عد ٩٦ ص ١٧١ .

(٣) داللون الدوري ١٨٥ - ١ ص ٣٨٠ .

(٤) نقض ٩ / ٥ / ١٩٢٩ القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٥٠ ص ٢٩٦ ، ١ / ١ / ٥٠

القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٤٥ ص ٥٧٩ .

وقد قضى بأنه يعد تزويراً بطريقة التغير أو زيادة الكميات ، تغير تاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى في ورقة تكليف بالحضور^(١) . وتغير اسم محطة الوصول في بوليصة نقل بضائع^(٢) ، وزيادة قيمة المبلغ المثبت في إيصال بعد تحريره^(٣) ، وإضافة عبارة على تنازل عن شكوى لحصول الصلح تفيد « استلام المبلغ جميعه » ،^(٤) .

وفي جميع الأحوال لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم مخفية أو أن يستلزم لكشفه دراية خاصة ، بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون التزوير واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه ، أم أن يكون متقناً مادام أن تغير الحقيقة في كلا الحالين يحوز أن ينخدع به بعض الناس ، والقضاء مستقر على ذلك^(٥) .

ويعتبر تزويراً بالتغير قطع أو تمزيق جزء من المحرر ، مادام يؤدي ذلك إلى إحداث التغير المقصود في عباراته ومضمونه ، ومن ذلك ما قطى به من أنه يعد تزويراً بهذه الطريقة إعدام جزء من عقد شركة يتضمن مخالصة متعلقة به^(٦) .

ويلاحظ بهذه المناسبة أن المادة ٣٦٥ غ ، وهي الواردة في باب التخريب والتخيب والإتلاف ، تعاقب كذلك ، وكل من أخرج أو أتلف عمداً بأي

(١) نقض ١٩٠٨/٢/٢٩ مج س ٩ رقم ٥٧ .

(٢) نقض ١٩٢٨/١١/٢٩ المحاماة س ٩ رقم ٢٧٨ ص ٤٩٠ .

(٣) استئناف مصر في ١٨٩٧/١/٢٤ القضاء س ٥ ص ١٥٠ .

(٤) نقض ١٩٣٣/٥/١٥ الفواغد القانونية ج ٣ رقم ١١٨ ص ١٨٧ .

(٥) نقض ١٩٦١/١/٩ أحكام النقض س ١٢ رقم ٨ ص ٦٤ و ١٩٦٤/١٢/٢٨ .

س ١٥ رقم ١٧١ ص ٨٧٣ .

(٦) نقض ١٩٢٦/١٢/٥ المحاماة س ٧ عدد ١٦١ .

طريقة كانت شيئاً من الدفاتر أو المضابط الأصلية أو السجلات أو نحوها من أوراق المصالح الأميرية أو الكمبيالات أو الأوراق التجارية أو الصيرفية أو غير ذلك من السندات التي يتسبب عن إتلافها ضرر للغير ، ، وعقوبتها الحبس والغرامة التي لا تتجاوز مائة جنيه أو إحداهما .

وقد اختلف الشراح في تحديده أحوال تمزيق المحرر التي تعد تزويراً بالتغيير فيه (م ٢١١) ، وبين الأحوال التي تعد إتلافاً أو حريقاً له (م ٣٦٥) . والرأى الراجح المعمول به ، في الفصل بين نطاق تطبيق كل من المادتين ، يقتضى الرجوع إلى مقدار صلاحية الجزء الباقي من المحرر للاحتجاج به . فإن عمد الجاني إلى إعدام جزء من المحرر فقط للاحتجاج بباقيه ، وقد تغير بهذا الإعدام الجزئي مضمونه ومعناه ، فالواقعة تعد تزويراً (١) ،

أما إذا عمد إلى إعدامه برمته أو بشكل يحول دون إمكان الاحتجاج به كليا فإِنَّ الواقعة تعد إتلافاً . وذلك لأن قصد الجاني من التزوير هو استعمال المحرر المزور فيما أعد له ، أما قصده من الإتلاف فهو على العكس من ذلك منع استعمال هذا المحرر ، بما ينطوي عليه من دليل أو التزام أو قيد يضار به ، وقد حكمت المحاكم بأنه يعتبر إتلافاً للمستند تمزيقه (٢) ، وأيضاً الشطب على عباراته بحيث تتعذر قراءتها (٣) .

وللتفرقة بين التزوير في السند (م ٢١١) وبين إتلافه أو إخرقه (م ٣٦٥) أهمية كبرى في العقاب ، فبينما التزوير قد يكون جناية أو جنحة بحسب نوع

(١) راجع جارسون م ٣٩٤ فقرة ٧ .

(٢) نقض ١٩١٤/٦/٢ الشرائع س ص ٤٤٢ .

(٣) نقض ١٩٢٠/١/٢٠ مج س ٢١ رقم ٦٣ ص ١٠٣ .

المحرر وهل هو رسمي أو عرفي ، إذ بالإتلاف يكون جنحة دائماً مهما كان نوع المحرر التالف .

ويقابل تمزيق المحرر جمع أجزاء محرر ممزق ولصقها من جديد للاحتجاج به ، بعد إذ يكون صاحبه قد أهدمه بهذه الطريقة ، كخطاب فيه أمر هام يمزقه المرسل إليه بعد قراءته ثم يجمعه آخر ويلصقه ، أو كدائن يمزق سند المديونية في حضور المدين الذي سدد الدين . ثم يجمع أجزائه ويلصقها ليطالب بالدين من جديد ، والراجع أن هذا الفعل لا يعد تزويراً بالاصطناع . ولكن إذا استعمله الجاني بالفعل يمكن عده نصيباً باستعمال طرق احتيالية للإيهام بواقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

ثالثاً : وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة

المقصود بهذه الطريقة أن يثبت في المحرر حضور شخص أو أشخاص أثناء تحريره ، حالة كونهم غائبين لم يحضروا . فإن احتاج تأييد واقعة الحضور الكاذبة إلى وضع إمضاء أو ختم مزور للشخص الغائب ، فإن هذه الطريقة تتداخل مع الطريقة الأولى للتزوير المادى وهى وضع إمضاءات أو أختام مزورة . أما إذا أثبتت واقعة الحضور السكاذبة في المحرر بعد الانتهاء من تحريره ، فإن ذلك يتداخل مع الطريقة الثانية آنفة الذكر وهى التزوير بتغيير المحررات أو الأختام أو الإمضاءات أو زيادة الكلمات .

إنما الأمر الجديد الذى تعنيه الطريقة الحالية هو التزوير بانتحال شخصية الغير أو اسمه أثناء كتابة المحرر ، ولو لم يقتض ذلك وضع إمضاء أو ختم مزور له . وهو أحق بأن يبحث مع التزوير المعنوى لا المادى ، لأنه يقع أثناء كتابة المحرر ، ولا يترك أثراً تدركه العين ، ولأنه يتضمن جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وهذه إحدى طرق التزوير المعنوى .

رابعاً : التقليد

هو وضع كتابة في محرر تشبه كتابة شخص ما في محرر آخر للإيهام بأنها

صادرة منه ، أياً كان مدى إتقانه . بل يكفي أن يكون في طريقة التحرير ما يحمل على الاعتقاد بصدور الكتابة من الشخص المسندة إليه كذباً . ولا يشترط إذا كانت الإمضاء لشخص حقيقى أن يقلد المزور إمضاء المزور عليه ، بل يكفي وضع الاسم المزور عليه (١) .

وكثيراً ما يقع التقييد في الإمضاء ، وحينئذ يتداخل مع التزوير بطريقة وضع إمضاءات أو أختام مزورة ، كما قد يتداخل مع طريقة التغير وزيادة السكات ، بل مع انتحال الشخصية أو مع الاصطناع ، فكلها طرائق مستقل بعضها عن بعض وكل منها كاف بمفرده لقيام الجريمة ، وإن كانت تتداخل فيما بينها في العمل كثيراً .

خامساً : الاصطناع

هو إنشاء محرر مزور ونسبته إلى غير محرره ، دون ضرورة تعمد تقييد محرر بالذات أو خط إنسان معين . والأصل ألا تكون للحجرات قيمة إلا إذا حملت توقيعاً من صاحب الشأن ، ومن ثم يقترب الاصطناع في الغالب بوضع إمضاءات أو أختام مزورة ، إلا أن من المتصور وقوعه منفرداً كاصطناع تذكرة قطار أو يانصيب (٢) ، وكذلك إذا كان يصلح مبدءاً ثبوت بالكتابة لأن ركن الضرر يكون حينئذ متوافراً (٣) .

وقد يقع الاصطناع على محرر رسم كاصطناع عريضة دعوى استرداد بما تحملانه من تأشيرات خاصة بالإعلان وتقدير الرسوم ومن ثم أمم محضر

(١) نقض ١١/٤/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ رقم ٢٥٠ ص ٨٠٩ .

(٢) نقض ٢٥/٤/١٩٣٢ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٤٤ ص ٥٢٥ .

(٣) راجع ج ٤ فقرة ١٢٨٩ وأحمد أمين المرجع السابق ص ٣٠٤

والسعيد مصطفى (التزوير) ص ٩١ والموسوعة ج ٢ فقرة ١١٨ ص ٣٨١ .

مختلق (١) ، وشهادة ميلاد (٢) ، وصورة حكم (٣) ، وإعلان شهود (٤) ،
وشهادة إدارية مرسوبة إلى عمدة بوفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ لتقديمها
للتسجيل (٥) .

كما قد يقع على محرر عرفى كاصطناع سند مثبت لتعهد أو التزام (٦) ،
وكشف حساب مسند إلى المجنى عليه ومثبت لدين ولو كان الدين صحيحاً (٧) ،
والحصول على بطاقة زيارة الخصم في دعوى ، ثم وضع عبارة عليها تفيد وعداً
بدفع مبلغ معين للقاضي إذا حكم لصاحبه وإرسالها إليه بالبريد باعتبارها
مرسلة من ذلك الخصم وهو ما اعتقده القاضي بالفعل (٨) .

ويعد تزويراً بالاصطناع التزوير بالحصول على الإمضاء مباغتة من المجنى
عليه ، وبالحصول منه على ورقة بمضاة أو محتومة على بياض ، وذلك على
التفصيل الآتى :

التزوير بالحصول على الامضاء مباغتة

Extorsion fraudulente de signature.

قد يقع التزوير بأن يقدم الجاني محرراً إلى المجنى عليه باعتباره يحوى
أمراً معيناً يتطلب توقيعه ، كأن يكون شكوى أو عريضة أو أمراً مصلحياً ،

(١) نقض ١٩١٦/٢/٥ مج ص ١٧ رقم ٧٠ .

(٢) نقض ١٩١٣/٤/١٩ مج ص ١٤ رقم ١٠٠ .

(٣) نقض ١٩٣٧/٣/٢٢ ملحق القانون والاقتصاد ص ٧ رقم ٦٥ ص ٦٣ .

(٤) نقض ١٩٢٣/٣/٦ المحاماة ص ٤ عدد ٢

(٥) نقض ١٩٣٥/٢/٤ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٢٩ ص ٤٢١ .

(٦) نقض ١٩٣٥/٣/٢٥ مج ص ٣٦ رقم ١٧٦

(٧) نقض ١٩٤١/١١/٢٤ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٠٨ ص ٥٨٧ .

(٨) جنح الإسكندرية المستأنفة فى ١٩٠٦/٢/٢٠ مج ص ٧ رقم ١٠١ .

فيوقع عليه وإذا به يحوى بيعاً أو مخالصة . ويسمى ذلك الحصول على الإمضاء مباغته أو على عرة ، ويستلزم توافر نية الغش لدى المزور إما في محتويات المحرر كله أو في أجزاء منه . فإذا انصبت المباغته على المحرر كله أى على نوعه أو طبيعته فإنه يكون حينئذ تزويراً بالاصطناع ، لأن المحرر المزور لا علاقة له بالمحرر الذى كان يريد المجنى عليه توقيعه (١) . وقد قضى بذلك فى واقعة تحرير ورقة مديونية على المجنى عليه ثم دسها عليه بين أوراق أخرى ، فوقع عليها دون أن يتنبه الى محتوياتها (٢) .

أما إذا انصبت المباغته على بعض محتويات المحرر أى على أجزاء منه فقط ، فالراجع أن الفعل يعد تزويراً بالاصطناع ، فضلاً عن أنه يتضمن تغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير السند إدراجه به ، وهو إحدى طرق التزوير المعنوى . ومن أمثلة ذلك إضافة شروط جديدة على عقد ، أو التغيير فى بعض عناصره عما تم الاتفاق عليه ، ودسه على المجنى عليه باعتباره مطابقاً للاتفاق ، فيوقع عليه دون قراءته جهلاً منه بالقراءة أو تسرعاً .

ولكن إذا كان الموقع يعرف طبيعة المحرر ومحتوياته إجمالاً فوقع عليه دون قراءته ، ثم اتضح له بعدئذ أنه يحوى تفاصيل لم يتفق عليها كلها ولكنها تدخل فى مجمل ما تم الاتفاق عليه ، فلا تزوير ، وإنما تعد الواقعة غشاً مدنياً كما لو اتفق الطرفان فى عقد بيع على تقسيط الثمن ، ثم أثبت البائع عند تحرير العقد أنه تستحق على الأقساط المتأخرة فوائد معينة لم يحصل

(١) جاروج ٤ فقره ١٢٨٤ وأحد أمين المرجع السابق ص ٤٢٨ .

(٢) نقض ١٥/١/١٩٤٠ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٥١ ص ٧٨ .

الاتفاق عليها — ولا على ما يخالفها — فلم يلتفت المشتري إلى ذلك ووقع على العقد (١).

التزوير بالحصول على ورقة ممضاة على بياض *Abus de blanc seing*

يعد كذلك تزويراً بالاصطناع حصول الجاني على ورقة ممضاة على بياض من صاحبها لاستعمالها في غرض معين ، فإذا به يستعملها في غرض آخر غير ما تم الاتفاق عليه ، أو أن تقع مصادفة في يد شخص أجنبي فيصطنع عليها عقداً أو سنداً على صاحب التوقيع . ويمكن أن تعد هذه الطريقة أيضاً تزويراً معنوياً بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

وقد عالجت المادة ٣٤٤ حالة خاصة من حالات التزوير بالحصول على ورقة ممضاة على بياض من صاحبها ، وذلك إذا كان تسليم الورقة إلى الجاني على سبيل الأمانة ، فنصت على أن كل من اتهم على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض بخان الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو لماله ، عوقب بالحبس ويمكن أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً ، وهي تقابل م ٤٠٧ ع ٠ ف ٠ .

وهذه المادة تتطلب تسليم الورقة الممضاة أو المختومة على بياض إلى الجاني . وأن يكون التسليم بعقد من عقود الأمانة ، أما تزويرها بعد وقوعها في يده مصادفة فيجعل من الواقعة تزويراً في ورقة عرفية مما يخضع لحكم المادة ٢١٥ لا ٣٤٠ . والتزوير بهذه الطريقة يتصور حصوله في الأوراق العرفية

(١) أحمد أمين المرجع السابق ص ٤٢٧ .

دون غيرها ، فليس من طبيعة الورقة الرسمية ما يسمح بتوقيعها على بياض وتسليمها على هذا النحو لآخر ، بل يجب أن يحرقها الموظف المختص بتحريرها وفقاً لما تقضى به القوانين واللوائح كما سيلجى .

ومن أمثلة التزوير بهذه الطريقة ما قضى به من أنه إذا كانت الواقعة هي أن المجنى عليه سلم منهم أوراقاً من تذاكره الطبية تحوى بأعلاها كلمة إنذار ، وترك الفراغ بينها وبين توقيعها بأسفلها على بياض ليملأه المتهم بإنذار يوجهه إلى بعض مستأجرى أرضه ، وأن المتهم أزال الجزء العلوى لإحدى هذه الأوراق بما فيه كلمة « إنذار » ، ثم ملأ الفراغ بسند مديونية حوله إلى شقيقه ، فإن ما أثبتته الحكم وإنتهى إليه من اعتبار ما وقع من الطاعن يكون جرمي تزوير في محرر عرفى واستعماله مع العلم بتزويره تكييف صحيح لما وقع منه (١) .

ويبين من مقارنة العقوبة في المادة ٣٤٠ بعقوبة المادة ٢١٥ أنها أشد منها (٢) ، ولو أن الواقعة في الحالين تكون جنحة ، وذلك لأن جريمة المادة ٣٤٠ ، فضلاً عما تنطوى عليه من تزوير ، فإنها تتضمن خيانة الجاني لشقة المجنى عليه فيه .

الفرع الثانى

التزوير المعنوى

قلنا إن التزوير المعنوى *Faux intellectuel* هو ذلك الذى يقع أثناء إنشاء المحرر لا بعده ، وأنه لا يترك أثراً مادياً فى المحرر تدركه العين . وقد تحدثت المادة ٢١٣ ع — وهى بصدد الكلام عن التزوير فى المحررات

(١) نقض ٣ / ٢ / ١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ رقم ٣١ ص ١٤٣ .

.. (٢) إذ أن عقوبة المادة ٢١٥ هي الحبس مع الشغل بلا غرامة .

الرسمية — عن طرق التزوير المعنوي فقالت : « يعاقب أيضاً بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف في مصلحة عمومية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته ، سواء كان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجه بها أو بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها ، أو بجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها ، وهي تقابل المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ ع . ف .

وقد أحالت المادة ٢١٥ ع الخاصة بالمحررات العرفية على المادة ٢١٣ فيما يتعلق بطرق التزوير .

ويبين من هذه المادة الأخيرة أن طرق التزوير المعنوي ثلاث وهي :

أولاً — تغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير السندات إدراجه بها .

ثانياً — جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

ثالثاً — جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها .

أولاً : تغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير السندات إدراجه بها

تتحقق هذه الطريقة عندما يكلف شخص بتدوين البيانات التي يطلب أولو الشأن منه تدوينها فيغير الحقيقة فيها . وقد يقع ذلك في محرر رسمي أو عرفي . إنما لا يتصور التزوير بهذه الطريقة في محرر رسمي إلا من موظف عمومي ، لأنه هو صاحب الحق في تحريره ، كالمحقق وكاتب الجلسة وموظف التوثيق بالنسبة للأوراق المنسوبة بهم تحريرها . أما في المحررات العرفية فقد يقع التزوير بهذه الطريقة من أي شخص يوكل إليه إنشاء

محرم عرفى إمام — لاء من ذوى الشأن ، فيثبت فيه بيانات غير ما طلب إليه .
ولا يلحق من مسؤولية مرتكب التزوير بهذه الطريقة أن يدفع بأنه قام
بتلاوة المحرم على أصحاب الشأن فوقعه بعد هذه التلاوة ، أو بأنه فى مقدور
هؤلاء الآخرين مراقبته أثناء الكتابة ، لجواز أن يكونوا لم يلتفتوا إلى
التغيير الحاصل ، وهم ليسوا مكلفين بهذا الالتفات . وذلك ما لم
يثبت أنهم التفتوا بالفعل للتغيير الحاصل فقبلوه ، أو أقروه ضمناً بتوقيعهم
على المحرم (١) .

ويعتبر تزويراً معنوياً بتغيير إقرار أولى الشأن التغيير المتعمد فى المعنى ،
عند ما يرتكبه مترجم كلف بترجمة محرم من لغة إلى أخرى (٢) .

واعتبرت محكمة النقض تزويراً بهذه الطريقة أيضاً تسليم دائن سند
الدين إلى مدينه ليؤشر على ظهره بما يفيد سداد جزء دفعه من الدين ، فأشهر
المدين بما يفيد سداد مبلغ أكبر مما طلب إليه التأشير به ، وذلك لأن الدائن
يكون قد وكل مدينه فى إجراء التأشير المطلوب نيابة عنه ، ولأن تأشير المدين
يكون فى هذه الحالة حجة على الدائن (٣) .

ثانياً : جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة

هو كل تقرير بالكتابة لواقعة على غير حقيقتها ، وقد يقع حال تحرير
ورقة رسمية بواسطة موظف عمومى ، كما قد يقع من غير موظف إذا قرر
وقائع كاذبة للموظف ، ويقع أخيراً فى ورقة عرفية . وهو أوسع طرق التزوير
المعنوى وأكثرها شمولاً ، بل يكاد يغنى بذاته عن طرقه الأخرى .

(١) جارسون المرجع السابق فقره ٢٩٦ .

(٢) جار-ون فقره ٣٠٢ وجاروج ٤ فقره ١٣٨١ .

(٣) نقض ١٨/٥/١٩٣٦ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤٧٣ ص ٦٠٣ ، وقريب

منه نقض ٢٦/١٢/١٩٣٢ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٦٩ ص ١٠٢ .

(م ٧ — التزييف والتزوير)

واعتبرت المحاكم تزويراً بهذه الطريقة في أوراق رسمية من موظف
عمومي ، أن يثبت محضر كذباً في محضر حجز أنه لم يجد منقولات في منزل
المدين^(١) ، وأن يعطى شيخ بلدة شهادة لشخص مطلوب في القرعة بأنه وحيد
أبويه وهو ليس كذلك^(٢) ، وأن يعطى عمدة شهادة لإمرأة بأنها لا تزال
بكرًا لم تتزوج لتستعين بها على قبض معاشها وهي ليست كذلك^(٣) .

كما اعتبرت تزويراً في أوراق رسمية من غير موظف بهذه الطريقة
تقرير المنهم كذباً للمحضر أن الشخص المطلوب إعلانه يقيم معه ، وتسلم
الإعلان نيابة عنه ، حتى ولو لم يقع على الإقرار الصادر منه^(٤) ، وادعاء
متهم كذباً للمأذون أن أخوته وكلته عنها في عقد زواجها فعقد الأخير الزواج
بناء على ذلك^(٥) ، والتقرير كذباً أمام المأذون بأن الزوجة خالية من الموانع
الشرعية مع أنها لا زالت في عصمة رجل آخر^(٦) ، وتقديم ورقة تتضمن
صورة مذكرة أحوال بعد إحداث تغيير فيها بالحذف والإضافة مع الإيهام
بأنها مطابقة للأصل ، فليسخ الموظف حسن النية عباراتها في ورقة مدموغة
اكتسبت الرسمية بتوقيع المأمور عاينها وختمها بختمى قسم الشرطة والمحافظة^(٧) .
وسنعرف فيما بعد أن التزوير المعنوي في ورقة رسمية لا يقع من غير موظف
إلا إذا كان شريكاً لموظف عمومي سواء أكان الأخير سيئ النية أم حسنها .

(١) نقض ١٩٠٥/١٢/٩ الاستقلال س ٥ ص ٥٧ .

(٢) نقض ١٩٣٧/١٠/٢٥ القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٠٢ .

(٣) استئناف ١٩٠٤/٦/١ الاستقلال س ٣ ص ٣١٠ .

(٤) نقض ١٩١٥/٦/٥ الشرائع س ٢ ص ٢٩٧ و ١٩١٦/٧/٢٥ مج س ١٨

رقم ٣ ص ٥ .

(٥) جنايات الاسكندرية في ١٨٩٨/٣/٢ الحقوق س ١٣ ص ٨٢ .

(٦) نقض ١٩٥٠ / ٤ / ١٠ أحكام النقض س ٢ رقم ٣٤٦ ص ٩٣٦

و ١٩٦٨/٦/١٧ س ١٩ رقم ١٤٨ ص ٧٤٠ .

(٧) نقض ١٩٦١/٥/٨ أحكام النقض س ٢ رقم ٣٨٩ ص ١٠٦٧ .

ولذا قضى بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه مثل أمام المحكمة المدنية وانتحل صفة ليست له بادعائه كذباً الوكالة عن المدعى عليهم بموجب توكيلات ذكر أرقامها ، وتبين أنها منقطعة الصلة تماماً بموضوع النزاع ولا تخوله الحضور أمام المحكمة وتمثيلهم في الدعوى فأثبت كاتب الجلسة (بحسن نية) حضوره بتلك الصفة بمحضر الجلسة فإن في هذا ما يكفي لتوافر أركان جريمة الاشتراك في ارتكاب تزوير في محرر رسمي التي دين بها المتهم (١).

واعتبرت محكمة النقض تزويراً بهذه الطريقة في ورقة عرفية تحرير الدائن إيصالاً لمدينه بدين غير ذلك الذي دفع المبلغ سداداً له (٢) ، وإثبات محصل شركة تجارية في دفتر القسائم الداخلية مبالغ أقل من تلك التي تسلمها بالفعل من العملاء (٣) .

ويدخل في النوع الحالي من التزوير تحرير شهادات طبية كاذبة (٤) . كما يدخل فيه أيضاً انتحال الشخصية أو الاسم وهو يحتاج إلى بعض التفصيل .

التزوير بانتحال الشخصية أو الاسم

تقوم الواقعة المزورة هنا على تسمى المزور باسم غير اسمه الصحيح ، أو انتحاله شخصية غير شخصيته الحقيقية . ويستوى أن يكون الاسم المنتحل لشخص له وجود معلوم Substitution de personnes ، أم لشخص

(١) نقض ١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ رقم ١٥٧ ص ٧٨١ .

(٢) اللبان الجزئية في ١٩٢٣/٤/٢٥ المحاماة س ٤ رقم ٥٠٥ ص ٦٧٣ .

(٣) نقض ١٩٢٧/١/٤ المحاماة س ٧ رقم ٤٩١ ص ٨٦٥ .

(٤) لنا عودة إلى هذا الموضوع عند بحث صور التزوير المخفية .

وهى لا وجود له *Supposition de personnes* ، ففى الحالين يتحقق الانتحال المعاقب عايه (١). وهو فعل يشبه فى طبيعته النصب باتخاذ اسم كاذب ولكن يلزم فى التزوير وقوعه كتابة بينما يكفى فى النصب وقوعه بمجرد القول .

وانتحال الاسم يصطاحب عادة بانتحال الشخصية ، ولكن من المحتمل أن يلتحل الجانى شخصية الغير دون اسمه إذا كان يشبهه فى الاسم ، بأن يتقدم بدلا منه عند الإدلاء بأقواله أو عند التوقيع على محرر ، وذلك بسوء نية أى وهو يعلم أنه غير الشخص المقصود .

وكما يقع انتحال اسم الغير أو شخصيته بالكتابة قد يقع بالإملاء ، كما لو انتحل الجانى اسم شخص آخر أو شخصيته وأملى بالتليفون نص إشارة رسمية أو برقية إلى العامل المختص بإرسالها .

ويقع التزوير بهذه الطريقة مستقلا عما عداه ، أى ولو لم يصطاحب انتحال الشخصية الكاذبة بوضع إمضاء أو ختم مزور لها ، لأن فعل الانتحال منفردا يعد جعلاً لواقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة (٢).

وقد تقع هذه الصورة من تغيير الحقيقة من موظف عمومى أثناء تحريره لورقة رسمية ، كتحقق يعتمد لإثبات اسم كاذب لمتهم أو لشاهد لغاية فى نفسه . كما قد تقع من أحد الأفراد فى محرر عر فى كالتسمى باسم شخص آخر فى تحرير عقد أو مخالصة ، وحينئذ تقترن غالباً بوضع إمضاء أو ختم مزور له .

إنما الغالب فى العمل هو أن يقع انتحال الشخصية أو الاسم من أحد

(١) راجع فى انتحال الاسم الوهمى نقض ١٩٣٤/١٢/٣١ القواعد القانونية .
ج ٣ رقم ٣٠٧ ص ٤٠٧ و ١٩٣٦/١/٦ ج ٣ رقم ٤٢٦ ص ٥٣٦ .
(٢) نقض ١٩٤٤/٤/٢٤ قانون العقوبات مديلا ص ١٢٤ .

الأفراد في محرر رسمي . ومن أمثلة ذلك انتحال شخصية آخر أو اسمه
لصرف حوالة بريد (١)، أو لتأدية امتحان (٢)، أو لتنفيذ عقوبة (٣)، أو لعقد
زواج (٤)، أو لإيقاع طلاق (٥)، أو لتوقيع كشف بمعرفة الطبيب الشرعي (٦)،
أو لإعلان عريضة دعوى (٧)، أو في شهادة تحقيق شخصية (٨)، أو للتصديق
على عقد بيع سيارة (٩)، أو لاستخراج بطاقة شخصية (١٠) .

وقد أثار انتحال المتهم لاسم كُذِّب في تحقيق جنائي بعض الصعوبة ،
ذلك أنه يشترط في المحرر الذي يحصل فيه تغيير الاسم أن يكون معداً
لإثباته ، بينما يرى جانب من الفقه أن محضر التحقيق معد في الأصل
لإثبات الأسئلة الموجهة للمتهم وأجوبته عليها دون اسمه . كما أنه قيل إن
من حق المتهم أن يدافع عن نفسه بإبداء ما يترامى له من أقوال كاذبة بما
في ذلك الاسم الكاذب ، فكذب المتهم أياً كان موضعه وصورته لا عقاب
عليه ، لأن حق المتهم في الدفاع أسبق من حق المجتمع في العقاب وأولى .

بيد أن غالبية الشراح تميل إلى التضييق من نطاق حق المتهم في انتحال
اسم أو شخصية كاذبة في تحقيق جنائي ، وإن اختلفت التفاصيل . فمنهم من
قال إنه إذا وضع المتهم توقيعاً بالاسم المنتحل ، عد مزوراً تزويراً مادياً

-
- (١) جنايات مصر في ٢٦/٤/١٩٠٥ مج س ٦ رقم ٩١
 - (٢) ١٨٩٧/٢/٧ القضاء س ٤ ص ١٩٦ .
 - (٣) نقض ١٩٣٩/٢/١٣ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٤٥ ص ٤٥٢ .
 - (٤) نقض ١٩١٥/٣/١٣ الشرائع ٢ ص ٢٢٠ .
 - (٥) استئناف ١٩٠٠/٣/٢٢ الحقوق ١٥ ص ١٩٦ .
 - (٦) نقض ١٩٥٠/٣/٢٧ أحكام النقض س ١ رقم ١٥١ ض ٦٤١ .
 - (٧) نقض ١٩٤٤/٥/٢٩ قانون العقوبات مذيلا ص ١٢٤ .
 - (٨) نقض ١٩٥١/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣ رقم ٧٥ ص ٦٠٢ .
 - (٩) نقض ١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ رقم ٢٨٥ ص ١٣٩١ .
 - (١٠) نقض ١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٣٧ ص ١٧٠ .

بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة ومن ثم وجب العقاب. أما إذا لم يقع على المحضر ، بل أبدى الاسم المنتحل شفاهة كان في حدود حق الدفاع عن نفسه ، ومن ثم لا محل للقول بالعقاب سواء أكان الاسم المنتحل لشخص حقيقي أم اسماً ابتدعه خياله^(١) . وذهب آخرون إلى القول بأن المتهم يعد مزوراً إذا اجتمع في انتحال الاسم شرطان معاً : أولهما أن يتحل اسماً لشخص معين بالذات ، وثانيهما أن يقع بهذا الاسم ؛ أما إذا كان الانتحال لاسم خيالي ولو وقع به ، أو كان لاسم حقيقي ولكن لم يقع به فلا جريمة^(٢) .

وتميل أ كثرية الشراح في مصر إلى القول بأن العبرة هي بطبيعة الاسم المنتحل ، فإذا كان لشخص معين له وجود حقيقي ، وجب القول بالعقاب تأسيساً على توافر الإضرار بهذا الشخص المعين . أما إذا كان الاسم المنتحل تخيالياً ، أو لم يقصد المنتحل التسمي باسم معين يعرفه ، بل نطق باسم من الأسماء خبط عشواء ، فلا محل للقول بالعقاب حتى ولو اتضح أن هناك من يتحمل بالمصادفة مثل هذا الاسم اشيوعه ، لأنه وإن كان الضرر متوافراً على كل حال من الإخلال بالثقة الموضوعية في المحررات الرسمية ، إلا أنه ضرر يمس حق المجتمع لا حق فرد من الأفراد ، والحق الاجتماعي ينبغي أن يتراجع أمام حق الدفاع . ولأنه حتى إذا تصادف وجود من يحمل الاسم المنتحل فتحقيق شخصيته ميسور بالبصمة وبالصفات المختلفة المميزة للشخصية ، وفي الحالين لا أهمية مطلقاً لحصول التوقيع المنتحل من عدمه^(٣) .

(١) راجع بلانش ج ٣ فقرة ١٢٤ ،

(٢) راجع جارو ج ٤ فقرة ١٣٧٨ .

(٣) للنزيد راجع أحمد أمين المرجع السابق ص ٣١٨ وهامش ١ والسعيد مصطفى ص ١١٧ ومحمود مصطفى « الخاص » سنة ١٩٦٤ فقرة ١٣٦ ص ١٤١ ورسيس بهنام « القسم الخاص في قانون العقوبات » ١٩٥٨ ص ١٠٧ وعمر السعيد رمضان « شرح قانون العقوبات القسم الخاص » ١٩٦٥ ص ١٠٧

وقد ترددت أحكام القضاء المصرى طويلا بين المذاهب المختلفة ولكنها استقرت أخيراً وبشكل واضح على هذا المذهب الأخير (١) .

وإذا وقع انتحال الشخصية أو الاسم من شاهد في الدعوى لا من متهم فيها فتقوم الجريمة ، ولا محل لهذه المناقشة حتى ولو كان الدافع للشاهد هو رغبة الفرار من مسئولية ما ، أو من حرج خاص ، أو من فضيحة خلقية أو ما أشبهه . ولكن إذا كان سؤال الشاهد في ظروف تجعله يعتقد لأسباب جدية أنه في موقف المتهم لا الشاهد فإنه يسرى في شأنه ما يسرى على المتهم حتى ولو لم يكن الاتهام قد وجه إليه رسمياً بعد من المحقق سواء أكان من رجال الضبط القضائي أم من أحد أعضاء النيابة .

ثالثاً : جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها

المقصود بهذه الطريقة إسناد اعتراف كاذب الى متهم عن واقعة يتناولها التحقيق في محضر رسمي ، حال تحريره . وهي ليست في الواقع طريقة قائمة بذاتها من طرق التزوير ، بل إنها صورة من التزوير بتغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير السندات إدراجه بها ، لأن الاعتراف لإقرار ، ولذلك كان ورودها في المادة ٢١٣ تزيد لا داعي له .

وهذا المحضر الرسمي قد يكون محضر استدلال أو تحقيق ابتدائي بالمعنى

== ص ١١٤ وأحمد فتحي سرور طبعة ١٩٦٨ فقرة ٢٤٢ ص ٣٤٤ ومحمود نجيب حسنى طبعة ١٩٧٢ فقرة ٣٥٣ ص ٣١٨ وحسن صادق المرصفاوى طبعة ١٩٧٥ ص ١١٩ وعبد الميمى بكر طبعة ١٩٧٧ فقرة ١٩١ ص ٤٨٦ وحسين المؤمن والمحمرات أو الأدلة الكتابية ، بيروت - بغداد ١٩٧٥ ص ١٤٢ - ١٤٣ .

(١) راجع مثلاً نقض ١٩٣/٤٥/١٤ المحاماة س ١٥ رقم ٣١ ص ٦١ و ١٩٤٨/١١/٣ القواعد القانونية رقم ٦٧٢ ص ٦٢٦ و ١٩٤٩/٢/٧ قانون العقوبات مذيلا ص ١٢٩ و ١٩٥٠/٤/٤ قانون العقوبات مذيلا ص ١٣٤ و ١٩٦٢/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٣ رقم ١٢٥ ص ٤٨٩ .

الضيق ، أو محضر جلسة إحالة ، أو جلسة محاكمة . كما قد يكون محضراً في النيابة الإدارية ، أو في أى تحقيق رسمى آخر .

المبحث الثانى

الضرر

كل جريمة يترتب عليها ضرر مباشر هو ذلك الذى يحظره القانون ويعاقب عليه . وقد يكون الضرر نتيجة لازمة مترتبة على الفعل المادى فى الجريمة ولاصقة به ، بحيث لا يمكن فصلها عنه بحكم طبيعة الأشياء ، كما هى الحال فى غالبية الجرائم كالقتل والضرب والسرقة . وقد يكون الضرر عنصراً مندمجاً فى الركن المعنوى للجريمة ، أى فى قصد المجرم الجنائى فينظر إليه من زاوية توافر لية الجنائى فى الإضرار من عدمه ، كما هى الحال فى جرائم تزيف المسكوكات وتزوير الاختتام والدفعات والعلامات التى مرت بنا .

ولكن بالنسبة لجرائم التزوير فى المحررات جرى الرأى فى فرنسا ومصر على اعتبار الضرر ركناً فيها قائماً بذاته ، ركناً موضوعياً متميزاً عن فعل التزوير بلا تلازم بينهما . فقد يقع التزوير فى المحرر ولا يعقبه استعماله فينتفى بذلك الضرر . وقد يقع الاستعمال بالفعل ولا يترتب عليه مع ذلك ضرر ما ، أو لا يقع ولكن يترتب عليه ضرر كتزوير المحررات الرسمية .

كما جرى الرأى كذلك على أن الضرر فى هذا النوع من الجرائم عنصر متميز عن القصد الجنائى فيها غير مندمج فيه ولا متداخل معه (١) . وبداية كانت صياغة النصوص القانونية ، والرغبة فى قصر دائرة العقاب على الأحوال التى تتحقق فيها الحكمة منه ، هى الاعتبارات التى حملت الفقه على إعطاء

(١) راجع عكس ذلك Gibadby : Commentary on Egyptian Criminal law ج ٢ ص ٥٧٥ ؛ ودوندييه دى فابر فى مجلة « العلم الجنائى والقانون الجنائى المقارن » س ١٩٣٦ ص ٧٣ ، ١٩٣٨ ص ٧٥ .

عنصر الضرر في جرائم تزوير المحررات خطورة خاصة بالنسبة لغيرها من الجرائم .

وتحقق ضرر بالمجنى عليه أمر مستقل عن تحقيق الجاني أية مصلحة ، فمن الجائز أن يضار المجنى عليه من التزوير دون أن يفيد منه الجاني أية فائدة فتقوم الجريمة مع ذلك ، وهذه قاعدة عامة على الجرائم كافة .

وسنعالج ركن الضرر على خطوات ثلاث فنبحث أنواع الضرر ، ثم ضابطه ، ثم الضرر المترتب على المحررات الباطلة والقابلة للبطلان .

المطلب الأول

أنواع الضرر

يمكن تعريف الضرر بأنه الإخلال بحق أو بمصلحة يحميها القانون (١) ، وهو على صور متعددة ، فمنه المادى والأدبى ، والمحقق والمحتمل ، والفردى والاجتماعى ، وأية صورة منه متى تحققت تكفى لقيام الجريمة ، وذلك على التفصيل الآتى :

أولاً : الضرر المادى والأدبى

الضرر المادى هو ذلك الذى يصيب الذمة المالية للمجنى عليه وهو الغالب فى العمل ، كتزوير عقد بيع أو سند مديونية أو ورقة مخالصة . ويعتبر الضرر المادى قائماً ، ولو تم تزوير السند بمصد إثبات واقعة حقيقية أو لاقتضاء حق قائم ولكن متنازع عاينه ، مادام من شأن ذلك الإضرار بالمجنى عليه ، عن طريق تسهيل الوصول إلى الحق وجعله أقل قابلية للنزاع فيه (٢) . ومن ذلك ما قضت به محكمة النقض من أنه يعد تزويراً اصطناعاً كشف حساب يحمل

(١) راجع لقض ١٠/٢/١٩٣٦ المحاماه س ١٧ عدد ٤ ص ٨ .

(٢) بلائش ج ٣ فقر ١٤٦ .

ثوقياً للبهني عليه إثباتاً لدين متنازع فيه ولو كان الدين صحيحاً في جوهره (١).
بينما أنه لا محل للقول بتوافر الضرر إذا تم التزوير لإثبات حق صحيح
ثابت غير متنازع فيه (٢).

أما الضرر الأدبي أو المعنوي فهو ذلك الذي لا يمس الذمة المالية للبهني
عليه مباشرة ، بل يمس سمعته أو اعتباره أو حتى حريته في التصرف ، كتزوير
عقد بيع على شخص ، ولو كان الثمن مناسباً أو يتجاوز قيمة الشيء المبيع ،
وقيل عنه في العقد إنه لم يدفع بعد . ومن أظهر صور الضرر الأدبي تزوير
خطاب يتضمن أموراً خادشة بكرامة من نسبت إليه ، أو تزوير خطاب
تهديد ونسبته إلى شخص ما لإرساله إلى ثالث انتقاماً من زور عليه ،
أو كتزوير عقد زواج بسيدة (٣) ، أو كاتتجال اسم شخص معين في تحقيق
جناثي ، على نحو ما بيناه في حينه (٤) .

ومن صور الضرر الأدبي أيضاً ما يترتب على التزوير في المحررات
الرسمية من إخلال بالثقة الموضوعة فيها (٥) .

ثانياً : الضرر المحقق والمحتمل

يعتبر الضرر متوافراً حتى ولو كان محتملاً غير محقق ولا حال الوقوع ،
ومهما كان احتمالاً ضعيفاً ، أو بحسب تعبير محكمة النقض إن احتمال حصول

(١) نقض ١٩٤١/١١/٢٤ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٠٨ ص ٥٨٧ وراجع
أيضاً نقض ١٩١٤/٩/١٩ مج س ١٦ رقم ٣ و ١٩٣٧/٥/١٧ ملحق القانون
والاقتصاد س ٧ رقم ٨٧ ص ٩١ .

(٢) نقض ١٩٢٣/٥/٢٢ القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٢٥ ص ١٨٢ .

(٣) نقض ١٩١١/١٠/١٤ مج س ١٣ رقم ٥ ص ١١ .

(٤) ص ١٠١ ، ١٠٣ .

(٥) نقض ١٩٦٧/٦/١٩ أحكام النقض ص ١٨ رقم ١٦٧ ص ٨٣٣

و ١٩٦٨/٦/١٠ س ١٩ رقم ١٣٧ ص ٦٧٣ .

الضرر يسكنى في جريمة التزوير سواء أكان المحرر رسمياً أم عرفياً (١) .

ويتحقق الضرر على وجه يقينى باستعمال السند المزور فعلاً ، وتلشأ حينئذ جريمة أخرى جديدة قائمة بذاتها هي جريمة الاستعمال . ويكون الضرر محتملاً على قدر احتمال استعمال السند المزور مستقبلاً ، أو بعبارة أدق على قدر احتمال تضرر المجنى عليه منه إذا ما استعمله الجانى ، لأن الضرر وثيق صلة بفعل الاستعمال دون التزوير .

ولذلك اعتبرت المحاكم عنصر الضرر متوافراً في تزوير سند بدين للحصول على حق غير واجب الأداء حالا (٢) ، وفي تزوير عبارات وإمضاء لشخص ، لمجرد أن من المحتمل استعمال الورقة المذكورة للمضاهاة عند اللزوم (٣) .

والعبرة في تقدير احتمال الضرر من عدمه هي بوقت ارتكاب التزوير . فإذا كان الضرر وقتئذ محتملاً دخل الفعل في دائرة التزوير المعاقب عليه ولو جئت بعد ذلك ظروف لاحقة تنفى هذا الاحتمال . ومن ثم اعتبرت المحاكم ركن الضرر متوافراً في واقعة تغيير تاريخ استحقاق الدين ولو سدد المدين الدين قبل المطالبة به (٤) ، وفي واقعة تزوير سند رغم تنازل من الشيء لصالحه السند المزور عن التمسك به (٥) . وقد حمل ذلك بعض الشراح على

(١) نقض ١٩٥٩/١/٢٥ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٣ ص ٩١ و ١٩٦٥/٢/١٩
س ١٦ رقم ٢٩ ص ١٢٩ و ١٩٦٧/١/٢٣ س ١٨ رقم ١٦ ص ٩١ و ١٩٦٧/٥/٩
رقم ١٢٢ ص ٦٣٤ .

(٢) نقض ١٩١٩/١٢/١٣ مج س ٢١ رقم ٣٩ .

(٣) نقض ١٩٢٣/٦/٢ المحاماة س ٤ رقم ٢٣٣ ص ٤٢٧ .

(٤) نقض ١٩٣٣/٦/١٩ القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٤١ ص ١٩٧ .

(٥) نقض ١٩٢٩/١٠/٢٤ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٠٨ ص ٣٥٦

و ١٩٧٢/١٠/٢١ أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٧٩ ص ٨٦٣ .

القول بتوافر ركن الضرر متى كان محتملاً وقت تزوير السند ولو عهد المزور إلى تمزيقه فيما بعد (١) .

ثالثاً : الضرر الفردى والاجتماعى

الضرر الفردى أو الخاص هو ذلك الذى يصيب شخصاً أو هيئة معينة بالذات، أما الضرر الاجتماعى أو العام فهو ما يصيب الصالح العام فى مجموعه . وجميع صور الضرر التى مرت بنا حتى الآن من مادية أو أدبية، ومن محققة أو محتملة قد تكون فردية كما قد تكون اجتماعية . فتزوير صراف فى قسيمة توريد لاختلاسه المبلغ المورد يترتب عليه ضرر اجتماعى وفى نفس الوقت مادى ، أما تزوير محقق فى محضر تحقيق لمساعدة الجانى على الإفلات من جريمة فيترتب عليه ضرر اجتماعى وأدبى هو الإخلال بالثقة الموضوعة فى محضره ، فضلاً عن الإخلال بالعدالة ، وبمبدأ مساواة الجميع أمام القانون .

وأظهر ما يصيب المجتمع من جراء تزوير المحررات الرسمية هو ذلك الضرر الأدبى أو المعنوى . إذ يهيم المجتمع دائماً أن يكون ما يدون فى المحررات الرسمية صحيحاً وعنواناً على الحقيقة ، وأى عبث فيها يؤدى إلى الإخلال بالثقة العظمى التى يجب أن تكون محلها . ولذلك فإن الفقه والقضاء متفقان على أن الإخلال بهذه الثقة كاف وحده لتكوين ركن الضرر فى تزوير المحررات الرسمية (٢) . ولذلك قضى بالإدانة فى تزوير محررات رسمية كثيرة مثل عقد زواج (٣) ، وورقة إخلاء طرف (٤) ، وكشف طبي رسمى (٥) ، ودقتر

(١) جارسون المرجع السابق فقرة ١١١ وجاروج ٤ فقرة ١٤٦٧ .

(٢) راجع لنقض ١٩٣٤/٥/١٤ رقم ١١٩٥ س ٤ فى مج س ٣٥ عدد ٢٠١ و ١٩٤٢/١/٥ قانون العقوبات مديلا ص ١٢٢ و ١٩٥٠/٥/٢٩ قانون العقوبات مديلا ص ١٣٠ و ١٩٥١/٥/٨ أحكام النقض س ٢ رقم ٣٨٩ ص ١٠٦٧ و ١٩٥١/١١/٢٠ س ٣ رقم ٧٥ ص ٢٠٢ .

(٣) نقض ١٩٢٤/٢/٤ المحاماة س ٥ ص ١٢ .

(٤) نقض ١٨٩٦/١٢/١٩ القضاء ٤ ص ٣١ .

(٥) جنايات مصر فى ١٩/٤/١٩٠٠ الاستقلال ٤ ص ٤٢١ .

تصديقات إحدى المحاكم^(١)، وعريضة دعوى^(٢)، وتصريح سفر بتغيير رقم
القطار^(٣). رغم ما دفع به في هذه الصور وأمثالها من انتفاء الضرر المادي
أو الفردي .

أما في المحررات العرفية فيقتضى الأمر دائماً ضرورة تحديد ماهية الضرر
الناجم عنها، وسلتعرض الآن لبحث ضابط، لعله أبرز ما يستعان به
في هذا التحديد، ألا وهو ضابط قيمة المحرر في الإثبات .

المطلب الثاني

ضابط الضرر

وضع الفقيه جارو ضابطاً معروفاً لتحديد الأحوال التي يصح فيها القول
بالعقاب على التزوير في المحررات عموماً، بجعله متوقفاً على قيمة المحرر في
الإثبات ومرتباً بها^(٤). وهو يجعل هذا القيد أو الضابط متصلاً بالركن
المادي للجريمة، أو بعبارة أدق بنوع المحرر وطبيعته، الذي إذا وقع عليه فعل
التزوير قامت الجريمة^(٥). وترى غالبية الفقه في هذا القيد ضابطاً صالحاً
للاستعانة به في تحديد الأحوال التي يتوافر فيها الضرر بوصفه عنصراً مستقلاً
في الجريمة . ولا يلبنى على تغيير موضعه من البحث على هذا النحو اختلاف

(١) نقض ١٩١٥/٦/١٩ الشرائع ٢ عدد ٣١٧ .

(٢) نقض ١٩٢٣/١/٢٤ المحاماة ٤ عدد ٢٥١ .

(٣) نقض ١٩٣٠/٢/١٣ الموسوعة ج ٢ فقرة ١٨٠ ص ٤١٠ .

(٤) جارو ج ٤ فقرة ١٢٦٤ وما بعدها .

(٥) ولذلك يحد جارو من نطاق قاعدته بقيد متصل بطرق التزوير، فيستثنى
من نطاق تطبيقها التزوير بوضع إمضاء مزور أى باغتصاب شخصية الغير أو بإخفاء
الجاني شخصيته الحقيقية، باعتباره كافياً وحده لقيام الجريمة مهما كان نوع المحرر
الذي وقع فيه، وبشرط توافر القصد الجنائي . وذلك لأن اتحال الشخصية يتضمن
دائماً إسناد صفة أو حالة غير صحيحة إلى صاحب الشخصية المنتحلة .

في النتائج ، بل إن دراسته مع عنصر الضرر تجعل من الأيسر تقديره وتفهم ما ينبغي هذا الشارح من وضعه .

ويرى جاردو أن المادة ١٤٧ من قانون العقوبات الفرنسي تؤيد وجهة نظره ، فهي تنص على عقاب التزوير المعنوي في المحررات ، سواء أكان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجه بها أو إثباته فيها ، إذ أن لفظ الإثبات Constatacion الوارد بالمادة ينطوي على قيد عام يسري على صور التزوير المعنوية والمادية معاً ، وفي المحررات الرسمية والعرفية على السواء .

وتقابل عبارة المادة ١٤٧ ع . ف عبارة وردت في المادة ٢١٣ من قانوننا ، وهي تعاقب على التزوير بتغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجه بها ، وقد سلفت عند دراسة طرق التزوير المعنوي .

وسنبحث أمر هذا الضابط في فرعين نخصصهما لماهية الضابط ، ثم لتقديره .

الفرع الأول

ماهية الضابط

يقتضي الضابط الذي وضعه جاردو القول بعدم قيام جريمة التزوير إلا إذا كان محلياً محرراً معداً بحكم طبيعته أو محتوياته لإثبات أمر يمكن أن تترتب عليه نتائج قانونية ، أي محرر يكون صالحاً لأن يتخذ دليلاً في ظرف من الظروف . أما إذا كان المحرر غير معد للإثبات ، ولا يصلح بحكم طبيعته أو محتوياته دليلاً في أي ظرف من الظروف فلا جريمة . ويصلح المحرر للإثبات إذا كان من شأنه أن يولد عقيدة مغايرة للحقيقة عند من يقدم إليه ، ولا يشترط فيه أن يكون دليلاً كاملاً طبقاً للقانون المدني ،

ولا حتى مبدأ ثبوت بالكتابة ، بل يكفي من الوجهة الجنائية أن يكون له في ظرف معين شيء من قوة الإثبات ، بأن يصلح أساساً لا كتساب حق أو حالة أو صفة قانونية .

وتقدير مدى صلاحية المحرر لإثبات واقعة قانونية ، مسألة موضوعية صرف .

وهذا الضابط يوجد تقابلاً واضحاً بين الدليلين الشفوي والكتابي . فكما أنه لا عقاب على الكذب الشفوي إلا إذا حصل طبقاً للأوضاع المقررة لاعتباره دليلاً قانونياً بأن توافرت فيه أركان الشهادة الزور ، فكذلك لا عقاب على الكذب المكتوب إلا إذا توافرت له الأوضاع التي تجعل منه دليلاً قانونياً مقبولاً في إثبات شيء مما تقدم .

وقد رتب جارو على قاعدته بعض النتائج التي يمكن الاسترشاد بها في حل جازب هام من مشكلات التزوير وهي ^(١) :

أولاً : لا جريمة إذا لم يصلح المحرر المزور بطبيعته أساساً لا كتساب حق أو حالة أو صفة ، أو نقلها من شخص إلى آخر ، أو لإثبات شيء مما تقدم .

(١) للزبد في ركن الضرر في التزوير راجع جارو ج ٤ فقره ١٢٦٤ إلى ١٣٦٨ وأحمد أمين المرجع السابق ص ٣٥٥ وما بعدها والسعيد مصطفى « التزوير » ص ١٣٥ والموسوعة ج ٢ فقره ١٩٥ إلى ١٩٨ ص ٤١٦ وما بعدها ومحمود إبراهيم « الخاص » ص ٣١٤ وما بعدها وعمر السعيد رمضان « الخاص » طبعة ١٩٦٥ ص ١١٧ وأحمد فتحي سرور « الخاص » طبعة ١٩٦٨ فقره ٢٢٣ ص ٢٩١ ومحمود نجيب حسنى « الخاص » طبعة ١٩٧٢ فقره ٢٧٢ ص ٣٤١ وحسن صادق المرصفاوى « الخاص » طبعة ١٩٧٥ ص ١٢٨ وعبد المهيمن بكر طبعة ١٩٧٧ فقره ١٩٦ ص ٩٢ وحسين المؤمن « المحررات » طبعة ١٩٧٥ ص ١٤٧ .

ثانياً : لا جريمة إذا حصل تغيير الحقيقة في أمر أو بيان لم يعد المحرر لإدراجه فيه أو إثباته به ، كما إذا وقع التغيير في بيانات جانبية أو إضافية لم يدشأ المحرر لها خصيصاً .

ثالثاً : لا جريمة إذا صدر المحرر من موظف غير مختص بتحريره مكانياً أو نوعياً ، لأنه لا قيمة له حيثئذ في إثبات ما ورد به .

رابعاً : لا جريمة إذا وقع تغيير الحقيقة في أوراق لا تصلح حجة على الغير بل على صاحبها فقط ، بأن كانت عرضة للفحص والتحريص ، مثل كشف حساب أو مذكرة أو فاتورة أو ما أشبه ، وذلك ما لم تقدم مستندات مزورة تأييداً لها ، لأنها قد تصلح في هذه الحالة الأخيرة أساساً للمطالبة بما ورد فيها .

وقد وجدت هذه النظرية صدى كبيراً لها في بعض أحكام القضاء الفرنسي التي استندت إليها في القول بانعدام التزوير في سند عرفي لا يحمل توقيعاً (١) ، وشهادة طبية (٢) لأنهما لا يصلحان بطبيعتهما أساساً لاكتساب حق (النتيجة الأولى) .

كما قضت بالبراءة في إثبات اسم والد المتوفى أو والدته على غير حقيقته في دفتر الوفيات (٣) ، وعلى إثبات أن المتعاقد في عقد رسمي بالغ أو عاقل أو رشيد أو متزوج أو من أرباب الأملاك (٤) ، لأن هذه المحررات غير معدة لإثبات مثل هذه البيانات المشوبة بتغيير الحقيقة (النتيجة الثانية) .

(١) نقض فرنسي في ١٨٤٩/٧/٢٤ مشار إليه في جاور ج ٤ فقرة ١٣٦٥ .

(٢) نقض فرنسي في ١٩٢٥/٦/١٨ سيرى ١٩٢٦ - ١ - ص ٩٢ .

(٣) نقض فرنسي في ١٨٠٨/٧/٢٨ موسوعات داللو « تزوير » رقم ٢٧٣ .

(٤) نقض فرنسي في ١٨٤١/٤/٣٠ موسوعات داللو « تزوير » رقم ١٤٩ .

كما قضت بذلك في التغيير بزيادة الكمية والتمن في فواتير خاصة بأشياء
موردية أو مصنوعة^(١) ، وفي زيادة المبالغ التي يستحقها محضر محكمة في كشف
حساب مقدم منه^(٢) ، لأن هذه المحررات الأخيرة ليست حجة على الغير بل
عرضة للفحص والتمحيص (النتيجة الرابعة) .

كما وجدت القاعدة كذلك صدى لها واضحاً في الكثير من أحكام القضاء
المصري . فمثلاً نجد أنها تقرر أنه إذا كان تغيير الحقيقة لا يمس من قيمة المحرر في
الإثبات شيئاً فلا تزوير ، ومن ذلك أن يكون ظاهراً بحيث لا يمكن أن
يخدع أحداً ، وكان فوق هذا واقعاً على جزء من أجزاء المحرر غير الجوهرية
كإضافة عبارة على عقد عديمة الجدوى^(٣) . كما قررت أنه إذا كان التغيير
الواقع في ورقة عرفية من شأنه أن يعدم ذاتية الورقة وقيمتها في الإثبات فلا
يصح اعتباره تزويراً^(٤) . وكذلك إذا كانت الورقة المدعى بوقوع التزوير
فيها مشوهة تشويهاً بحيث لم يعد لها قيمة في نظر إنسان ، لأن هذا التزوير
لا يمكن أن يترتب عليه ضرر بعد انعدام ذاتية الورقة^(٥) .

وإذا توصل الدائن إلى الحصول على ورقة مخالصة صادرة منه واستبدلها
بورقة أخرى بخطه هو نفسه وتوقيعه وأمضى عليها الشاهدان الموقعان على
المخالصة الأولى بنفسيهما فلا تكون الواقعة تزويراً ، وذلك لأن قوة الدليل
المستفاد من الورقة الثانية في قوة الدليل المستفاد من الورقة الأولى بلا أدنى

(١) نقض فرلى في ١٨٥٤/٥/٣١ دالوز ١٨٥٥ - ١ - ٢٩٩ .

(٢) نقض فرلى في ١٨٦٠/٩/٧ موسوعات دالوز د تزوير ، رقم ١١٦ .

(٣) نقض ١٩٣٣/١١/٣ المحاماة س ١٤ ص ٨٧ عدد ٥٢ .

... (٤) نقض ١٩٣٣/٢/٢٧ المحاماة س ١٣ عدد ٦٠٢ ص ١١٨٨ .

(٥) نقض ١٩٣٥/٢/٤ مج س ٣٤ عدد ٧ ص ٣٠٩ .

(م ٨ — التزييف والتزوير)

فرق . أما إذا كان بين المخالفتين أى فرق ولو فى توقيع الشهود فلا استبدال يكون تزويراً بتشويه الدليل إضراراً بصاحب الحق فيه^(١) .

كما قضى بالبراءة فى تزوير كتاب توصية وشهادة بحسن السير والسلوك^(٢) وشهادة طبية^(٣) لانعدام قيمة هذه المحررات فى الإثبات ، وفى انتحال المتهم لاسم كاذب فى محضر التحقيق لأنه غير معد لإثبات الاسم^(٤) . وفى تحرير مستخدم فى شركة لفواتير مزورة بقيمة البضائع التى يختصها لحساب الشركة والمبالغ التى يهرفها ، لأن هذه الفواتير والكشوف من صنع المستخدم وعرضة للمراجعة والتمحيص^(٥) . بل توسعت أحياناً المحاكم توسعاً غير مقبول ، فبرأت فى تزوير جانب هام من البيانات فى دفاتر قيد المواليد والوفيات وعقود الزواج ، على نحو ما سنبينه فيما بعد

وعلى العموم يبدو من استقراء أحكام محاكمنا أن الكثير منها يستهدى فى تحديد توافر الضرر بقاعدة جارو صراحة أو دلالة ، مستعيراً بعض عبارات الشارح ، مثل قوله إن المحرر له قوة الإثبات أو يصلح للاحتجاج به ، أو أساساً للمطالبة بالحق الوارد به ، أو أنه حجة على المبنى عليه ، أو أنه معد أو غير معد لإثبات ما جاء به ، ونحو ذلك من العبارات التى لا يخرج مدلولها عن رغبة الاستهداء بالفكرة الأساسية فى القاعدة^(٦) .

(١) نقض ١٩٣٣/٥/٢٢ المحاماة س ١٤ عدد ٢١ ص ٤٦ .

(٢) راجع استئناف مصر فى ١٩١٧/٢/١٢ مج س ١٨ ص ٩٨ ، والجزئية الجزئية فى ١٩٢٤/٢/٩ مج س ٢٩ رقم ٣٠ ص ٦٩ .

(٣) نقض ١٩٣١/٥/٢٨ رقم ٤٥ س ١ ق الموسوعة ج ٢ ص ٤١٧ وراجع ما سيرد عند بحث صور التزوير الخفيفة .

(٤) راجع ما سبق فى التزوير بانتحال الشخصية ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٥) نقض ١٩٣٥/٦/٢٤ مج س ٣٧ رقم ١٣ .

(٦) راجع مثلاً نقض ١٩٣٧/٣/٨ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٥٩ ص ٥٥ و ١٩٤٠/٣/٢٥ ج ٥ رقم ٨٥ ص ١٥٤ و ١٩٤٦/٥/١٣ المحاماة س ٢٧ ملحق ٢ جنائى رقم ١٠٥ ص ١٧٧ .

الفرع الثاني

تقدير الضابط

لاقت قاعدة جارو في ربط العقاب على التزوير في المحررات بقيمة لها في الإثبات نجاحاً كبيراً في مبدأ الأمر وديوعاً ملحوظاً بين جمهرة شراح القانون ، إلا أنها لم تسلم من اعتراضات جمة وجهت إليها .

فن هذه الاعتراضات أنها تفرقة اجتهادية لا سند لها من قانون العقوبات غير عبارة في نص المادة ١٤٧ ع . ف (تقابلها عبارة مماثلة لها في نص م ٢١٣ من قانوننا) قاصرة على بيان طرق التزوير المعنوي في أنواع معينة من المحررات (١) . أما بقية نصوص التزوير فتجمل التفرقة بين محررات لها قوة في إثبات الوقائع ذات الأثر القانوني وبين محررات ليست كذلك .

بل إن هذه التفرقة رغم ارتباطها بنظرية الإثبات المدنية تطرح هذه الأخيرة جانباً ، وتحاول أن تضع قواعد خاصة بالمسائلة الجنائية تتضمن التوسع في نظرية الإثبات المدنية ، طبقاً لحدود موضوعية بالغة المرونة ، هي حدود صلاحية المحرر لأن يكون أساساً لرفع دعوى أو للمطالبة بحق من عدمه . وكأنها في النهاية تخرجنا من مجهول إلى مجهول فيعد أن كنا نسائل أنفسنا متى يكون التزوير في المحررات معاقباً عليه ، أصبحنا وقد عرضت لنا مشكلة أخرى ، وهي متى يكون للمحرر من قوة الإثبات (في نظر جارو) ما يجعله صالحاً لأن يتخذ أساساً لرفع دعوى أو للمطالبة بحق (٢) .

كما يؤخذ على الاستعانة بهذه القاعدة في تحديد الضرر أن هذا الأخير غير متصل بالضرورة بقيمة المحرر في الإثبات ، فقد يكون للمحرر قيمة كاملة

(١) هي المحررات الرسمية والعمومية والتجارية والمصرفية .

(٢) أحمد أمين ، المرجع السابق ، ص ٣٥٠ .

في الإثبات ولا يبدو الضرر مع ذلك متوافراً ، ولنخرب على ذلك أمثلة
منزوعة من الواقع :

— باع زيد أرضه بعقد صوري غير ناقل للملكية ، وفضلاً عن ذلك لم
يسجله فبقيت له ملكية الأرض خالصة ، ولكنه عاد فزور عقداً يفيد
شرائه ثانية لتلك الأرض جهلاً منه بقيمة عقده الصوري . فهذا العقد المزور
يعد ولا شك دليلاً كاملاً في الإثبات ، ومع ذلك يتعذر القول بحصول ضرر
للمجنى عليه من تزويره ، وهو ما انتهت إليه بالفعل المحكمة ، فرفضت بعدم
العقاب لانتفاء الضرر (١) .

— اصطنع شخص سنداً مثبتاً لدين على شخص وهمي يجعل توقيماً
كاذباً ، وقدمه لآخر موهماً إياه بصحته ، وتمكن بذلك من الحصول على مبلغ
من المال من هذا الأخير . فهذا السند المزور تلبعث منه قوة الإقناع التي
تجعل منه دليلاً كافياً ، ولكن القضاء لم يعتبر الواقعة تزويراً في محرر ، لأن
هذا السند يستحيل أن يلدشأ عنه بذاته ضرر لإنسان ما ، بل اعتبرها نصباً
وسيلته للإيهام بواقعة كاذبة (٢) .

— اصطنع شخص سنداً عرفياً بغية الوصول إلى حق له ثابت قانوناً ،
وكان هذا الحق غير متنازع عليه بل ثابتاً بشكل قاطع ، ففُضي بالبراءة لانتفاء
الضرر رغم قيمة المحرر في الإثبات (٣) . كما اصطنع شخص ورقة تخالص من
التزام مسلم من الدائن بالتخالص منه ، ففُضي بالبراءة لانتفاء الضرر (٤) ،
وذلك رغم قيمة المحرر في الإثبات .

(١) استئناف ١٩٠١/٢/٢٥ مج س ٤ ص ٢١ .

(٢) نقض ١٩٣٢/٥/٢٢ مج س ٢٣ رقم ١٨٢ ص ٣٥٢ :

(٣) نقض ١٩٣٣/٥/٢٢ القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٢٥ ص ١٨٢ .

(٤) نقض ١٩٣٧/٥/١٧ القواعد القانونية ج ٤ ص ٧٣ .

كما قيل أيضاً إن الاستعانة في تحديد دائرة التزوير المعاقب عليه بضابط قيمة المحرر في الإثبات يؤدي في الكثير من الأحوال إلى تضيق تلك الدائرة تضيقاً مخلاً بمصلحة المجتمع : فإن الأخذ به حتى نهايته يستوجب القول بقصر العقاب أولاً على ما يعد تغييراً للحقيقة في محرر مثبت لحق قانوني لا لواقعة مادية صرف ، مع أن هذه الواقعة قد يترتب عليها في النهاية حق قانوني تكون وثيقة الصلة به . وهو يقصر العقاب ثانياً على ما يعد تغييراً للحقيقة فيما يصلح من المحررات للإثبات وقت نظر الدعوى *document d'origine* ، لا ما قد تصلح له من باب المصادفة ونتيجة لظروف لاحقة لم تكن مرتقبة *document de hasard* ، مع خطورة ذلك ووضوح وجه الخطر فيه . فخطاب غرامى مزور قد لا يصلح لإثبات صفة أو حق أو حالة قانونية في ظروف عادية ، ولكنه قد يصلح في ظروف أخرى غير متوقعة ، دليلاً في دعوى ثبوت نسب أو تعويض أو نحوهما .

ولذلك نجد شارحاً مثل جارسون يحاول الحد من قيد جارو الخاص بقيمة المحرر في الإثبات ، بقوله بأن التزوير بتقليد الخطوط أو الإمضاءات يلبغى العقاب عايه دائماً ، لما ينطوى عليه من الكد عن خطورة خاصة لدى الجاني . وهو تحديد يعاب عايه من جديد التحكم وانعدام السند التشريعي ، وذلك عين ما يعاب على القاعدة الأصلية (١) .

ويبدو هذا القصور في العقاب في بعض صور تغيير الحقيقة في المحررات الرسمية ، ومن ذلك البيانات التي لم تعد من الأصل لإثباتها ، والتي ينتهي ضابط جارو إلى القول بانتفاء التزوير فيها . ومن أمثلة ذلك ما قضى به بعض المحاكم من انعدام التزوير في تغيير السن في عقود الزواج ، ولو كان ذلك

(١) جارسون المرجع السابق م ١٤٧ فقرة ١٨٤ .

لإخفاء المانع القانوني المستمد من الصغر^(١) ، وهو الأمر الذي دعا المشرع إلى التدخل بالقانون ٤٤ لسنة ١٩٣٣ الذي رددت أحكامه - فيما بعد - المادة ٢٢٧ ع وهي تعاقب على التزوير في هذه الحالة بنص صريح . ومن أمثلتها أيضاً ما قضى به بعض الأحكام من انتفاء التزوير في إدعاء امرأة أنها بكر في عقد زواج ، حالة كونها في عصمة رجل آخر لأن عقد الزواج غير معد لإثبات هذه الصفة^(٢) . ومن القول بعدم العقاب على تغيير بعض البيانات في دفاتر قيد المواليد والوفيات حتى ما تعلق منها بإسناد المولود إلى والديه ، لأن ذلك أهدت له الإعلامات الشرعية لا هذه الدفاتر .

ولذلك نجد أن اتجاهاً آخر من أحكام قضائنا يميل إلى التوسع في العقاب في مثل هذه الصور عن طرق مختلفة سواء فيما يتعلق بالمحررات الرسمية أم العرفية .

ففيما يتعلق بالمحررات الرسمية يعاقب عن طريق التوسع في تحديد البيانات التي يجب أن يشملها المحرر ، والقول بأنه قد أهد لبنائنا جميعاً وهو ما يكفي للعقاب . ومن ذلك ما ذهب إليه قضاء النقض من أن دفاتر قيد المواليد وإن لم تكن حجة في ثبوت النسب - لأن ذلك مرجعه إلى الإعلامات الشرعية - إلا إنها معدة لبيان حقيقة الأسم المعطى للمولود والجهة التي ولد فيها وتاريخ الميلاد واسم الوالد ومحل إقامته وصناعته وجنسيته ، لا لبيان اسم المولود وتاريخ الميلاد فحسب ، وأن كل تغيير في هذه البيانات يعد تزويراً معاقباً عليه . وذلك لأن : وجوب إثبات بيانات معينة في ورقة رسمية

(١) مثلاً نقض ١٩٢٧/١٢/٧ المختصات من ٨ رقم ٥١٤ ص ٨٦٠
و ١٩٣٠/٦/١٩ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٦١ ص ٥٣ وراجع ماسيرد عند بحث
صور التزوير المخفية .

(٢) استئناف ١٩١٢/١/١١ مخ ١٣ ص ١٣١ ،

لاعتبارات ملحوظة شيء ، ومدى قوة الورقة في الإثبات في شأن من الشئون
شيء آخر (١) .

ومنه ماذهب إليه قضاء النقض أيضاً من أن تغيير الحقيقة في دفتر المواليد
في اسمي والدي الطفل أو أحدهما يعد في القانون تزويراً في ورقة رسمية
لوروده على بيان مما أعد دفتر المواليد لتدوينه ، مهما يكن مدى حجية هذا
الدفتري في إثبات نسب الطفل (٢) .

ويشبه هذا القضاء ما أخذ به بعض الأحكام من الإدانة في حالة تغيير
السن في عقود الزواج لإخفاء المانع القانوني المستمد من صغر السن ،
وذلك قبل صدور القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ (٣) ، وفي حالة
التقرير كذباً في عقود الزواج بالخلو من الموانع الشرعية (٤) . وهذا الاتجاه
الأخير يتمشى إلى حد ما مع الأخذ بقاعدة افتراض الضرر من تغيير الحقيقة
في المحررات الرسمية ، نتيجة الإخلال بالثقة الخاصة الموضوعية فيها ، وهو
ما يغني عن تلصص أضرار أخرى في ضوء قيمة المحرر في الإثبات كما قال بهما
جارو .

(١) نقض ١٩٤٦/٤/٨ المحاماة س ٢٧ ملحق ٢ جنائي رقم ٧٩ ص ١٣٠ ،
وراجع أيضاً نقض ١٩٤٠/١/٢٩ مج س ٤١ رقم ١٦٥ و ١٩٤١/٢/٣ مج
س ٤٢ رقم ١٨٠ .

(٢) نقض ١٩٥٣/٦/٨ رقم ٨٠٦ س ٢٢ ق .

(٣) نقض ١٩٢٧/١٢/٧ المحاماة س ٨ رقم ٥١٤ ص ٨٦٠ و ١٩٣٠/٦/١٩
القواعد القانونية ج ٢ رقم ٦١ ص ٥٣ .

(٤) نقض ١٩٢٤/١١/٦ مج س ٢٧ رقم ١٦ ص ٢٦ و ١٩٥١/١/٨
أحكام النقض س ٢ رقم ١٨٢ ص ٤٧٦ و ١٩٦٣/٤/٩ س ١٤ رقم ٦٣ ص
٢١٣ .

وفىما يتعلق بالمحررات العرفية يميل هذا الاتجاه الثانى من القضاء إلى القول بإمكان البحث عن مدى تحقق الضرر أو احتمال استقلالا كذلك عن نظرية الإثبات . ومن ذلك ما قضى به من إدانة المتهم فى تزوير عقد زواج عرفى على سيدة (١) ، لتوافر الضرر المادى والأدبى وبصرف النظر عن قيمة مثل هذا العقد فى الإثبات .

وأظهر من ذلك ما قضى به من إدانة متهم بالتوقيع على شكوى فى حق آخر بإمضاء نسبها زوراً إلى شخص ثالث . وقد ذهبت فى أسبابها محكمة النقض صراحة إلى القول بأن القانون لا يشترط للعقاب على التزوير أن تكون الورقة التى حصل فيها التغيير سنداً مثبتاً لحق أو لصفة أو لحالة قانونية ، بل كل ما يشترط فيه هو أن يحصل تغيير للحقيقة بقصد الغش ، وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يسبب ضرراً للغير أو احتمال ضرر (٢) ،

ويبدو هذا الاتجاه الثانى أكثر وضوحاً فى بعض الأحكام الحديثة عنها فى القديمة سواء فى مصر أم فى فرنسا (٣) .

* * *

وفى الواقع إن تقدير توافر الضرر من عدمه فى تزوير المحرر فى ضوء قيمته فى الإثبات يوجب التفرقة فى تقديرنا بين فرضين : فرض ظهور الضرر ووضوحه ، وفرض غموضه وتأرجحه بين الوجود وعدمه .

(١) نقض ١٤/١٠/١٩١١ مج س ١٣ رقم ٥ .

(٢) نقض ٣/٥/١٩٣٤ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٧٨ ص ٢٤٥ .

(٣) راجع دوندييه دى فابر Chronique de Jurisprudence ومجلة العلم الجنائى والقانون الجنائى المقارن ، لسنة ١٩٣٦ ص ٧١ وما بعدها .

فالضرر يكون ظاهراً جلياً من تغيير الحقيقة في نوعين من
المحررات : -

أولهما المحررات الرسمية : وقد جرى الرأى في هذه المحررات على
القول بأن مجرد تغيير الحقيقة فيها يخل بالثقة الخاصة التى ينبغى أن تكون
هذه المحررات أهلاً لها . ومع ذلك فإن ضابط الضرر الذى وضعه جازو ،
وهو مدى قيمة المحرر فى الإثبات ، يظل فى نظرنا قائماً ومفيداً للاهتمام به
فى بعض صور التزوير فى هذه المحررات ، وذلك مثلاً عندما يلحق تغيير
الحقيقة بياناً غير جوهري فى هذه المحررات كسيدة تدعى للشهادة فتغير
عمرها الحقيقى أمام المحقق أو القاضى لمجرد عدم الرغبة فى كشف عمرها
الحقيقى . أما إذا غيّر شاهد قاصر عمره لى يتظاهر ببلوغ سن الرشد فإن
الوضع يصبح مختلفاً حيث يصبح بيان العمر جوهرياً وذا صلة بأوضاع تأدية
الشهادة وظروفها .

كما تظهر فائدة ضابط جازو عند تغيير الحقيقة فى الإقرارات الفردية ،
ولو وقع التغيير فى محرر رسمى ، مثل الإقرار الفردى فى عريضة دعوى
مدنية ، ولو أصبحت العريضة ورقة رسمية بالتأشير عليها من قلم الكاتب^(١) ،
وكذلك الشأن عند تغيير الحقيقة فى بيان غير جوهري فى إعلان عريضة
دعوى مدنية .

ومن هذا القبيل نجد أن محكمة العليا تقرر فى قضاء لها أنه من المقرر أنه
لا يكتفى للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة فى المحرر
بل يجب أن يكون الكذب قد وقع فى جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التى
من أجلها أعد المحرر لإثباته^(٢) . فإذا كان مستشار الإحالة قد أمر بالوجه

(١) نقض ١٩٥٩/٤/٢١ أحكام النقض س ١٠ رقم ١٠٠ ص ٤٦٢ ،

(٢) نقض ١٩٥٩/٢/٢٤ أحكام النقض س ١٠ رقم ٥٣ ص ٢٤٥ .

لإقامة الدعوى لأنه اعتبر أن العبارة الواردة بالإعلان المدعى تزويره بشأن إقامة المطعون ضده الأول — التابع — مع الطاعن بفرض عدم صحتها ليست بياناً جوهرياً في خصوص هذا الإعلان ، بل هي من نافلة القول ولا يترتب على ورودها أو إغفالها صحة الإعلان أو بطلانه ، فإن النعى على هذا الأمر بأنه قد أخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد (١) .

ويشبهه ما قضى به من أن إثبات أن الزوجة بكر على خلاف الحقيقة بعقد الزواج لا ينطوي على جريمة تزوير ، لأن عقد الزواج لم يعد لإثبات هذه الصفة . ولأن اشتراط بكارة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج ، بل يبقى العقد صحيحاً ويبطل مثل هذا الشرط (٢) .

ومثل ذلك أيضاً إشهاد الطلاق فإنه غير معد لإثبات حالة الزوجة من حيث الدخول أو عدم الدخول ، وهذا البيان غير لازم في الإشهاد لأن الطلاق يصح شرعاً بدونه . ومن ثم فإنه إذا أثبت المأذون على لسان الزوج أنه لم يدخل بزوجه ولم يختل بها ، فإن هذا الإثبات لا يعد تزويراً لأنه ليس حجة على الزوجة ولا يؤثر في حقوقها الشرعية التي لها أن تطالب بها أمام القضاء (٣) .

ويمكن الاهتداء بنفس الضابط بالنسبة لأوراق رسمية أخرى . ومن ذلك مثلاً عند عدم التزام الشاهد بذكر الحقيقة في محضر التحقيق أو المحاكمة ، فهو قد يكون جريمة على حدة لكن يتعذر اعتباره تزويراً معنوياً ، لأن هذا المحضر أو ذاك معد لإثبات محض صدور هذه الأقوال في حد ذاتها ، وتطابقها مع الصدق والحقيقة .

-
- (١) نقض ١٩٧٤/١٢/٨ أحكام النقض من ٢٥ رقم ١٧٨ من ٨٣٠ .
 - وراجع نقض ١٩٦١/٣/١٣ من ١٢ رقم ٦٥ من ٣٤٠ .
 - (٢) نقض ١٩٦٤/٣/٩ أحكام النقض من ١٥ رقم ٣٦ من ١٧٦ .
 - (٣) نقض ١٩٥٩/٤/٢٨ أحكام النقض من ١٠ رقم ١١٢ من ٥١٢ .

كما تظهر هذه الفائدة عند بحث موضوع صورية العقود ولو تضمنت هذه العقود أوراقاً رسمية ، فإن هذه الصورية لا تخضع للعقاب رغم الإخلال بالثقة الموضوعية في المحرر الرسمي ، لأن هذا المحرر معد لإثبات مجرد حصول العقد على النحو الوارد به لا لإثبات جدية التعاقد ، أو صحته ، أو مشروعيته ، أو دوافعه الحقيقية . . .

وثانيهما المحررات العرفية : فإنها تصلح موضوعاً للتزوير لتوافر ركن الضرر المحقق أو المحتمل متى كان القانون يعترف لها بقوة معينة في إثبات ماورد بها من بيانات ، ويستوى في ذلك القانون المدني ، أم التجاري ، أم قانون المرافعات ، أم قوانين الأحوال الشخصية ، أم قوانين الضرائب ، وبشرط أن تخرج هذه البيانات عن دائرة الإقرارات الفردية التي لاتعد بحسب الأصل تزويراً على ما وضحناه آنفاً^(١) .

ومن هذه الأوراق العقود ، وسندات المديونية ، والسكبيالات ، والسندات الإذنية ، والشيكات ، والمخالصات ، وعقود الزواج العرفية بصرف النظر عن مدى صحتها أو آثارها ، والمعاملات بوجه عام أياً كان نطاقها أو صيغتها ، والدفاتر التجارية والعادية . . . فكلما توافر عنصر تغيير الحقيقة بإحدى الوسائل المطلوبة مع توافر عنصر الضرر على النحو الذي وضحناه كلما صح القول بالعقاب .

والضرر يكون على العكس من ذلك غامضاً متأرجحاً بالنسبة لأنواع مختلفة من المحررات العرفية التي تعترف لها القوانين بقوة إثبات محددة ، ولسكنها قد تصلح مع ذلك أساساً للمطالبة في ظروف معينة باكتساب حق أو حالة أو صفة ، أو مبدأ لثبوت شيء من هذا القبيل ، حسب وقائع كل حالة على حدة . ومن ذلك الخطابات والفواتير والدفاتر غير النظامية وكشوف الحسابات والشكاوى والعرائض والمذكرات والشهادات الطبية وشهادات

(١) راجع ما سبق في ص ٧٩ - ٨٠ ،

حسن السير والسلوك ، وفي الجملة كل ما قد يصلح في وقت من الأوقات قرينة مقبولة في مسألة من المسائل القانونية ، وقد لا يصلح شيئاً على الإطلاق . .

وتقدير توافر الضرر من عدمه في هذه الحالة مسألة موضوعية تترك لسلطة القاضي ، وهو ما سلم به جازو كما قلنا . إلا أنه كثيراً ما يبدو من المفيد بل من الضروري الاستهداء بمعيار ما لتحديد الضرر ، سعياً للوصول إلى حلول موحدة سوية تتفق وحكمة العقاب ، وإلا لو ترك الأمر لاجتهاد القضاة تركاً كلياً بلا ضابط يضبطه لتفاوتت آراؤهم فيه تفاوتاً كبيراً ليس من مصلحة العدالة في شيء .

ولا يزال الضابط الذي قال به جازو معتبراً في نظر الغالبية العظمى من الشراح الضابط المنشود في وضع أساس للتزوير المعاقب عليه ، على الأقل عند غموض الضرر والتباس القول بالعقاب مع عدمه ، وذلك رغم ما وجه إليه من اعتراضات (١) .

ونلاحظ في النهاية أن العبارات التي يستعملها جازو ، وغيره من الشراح الذين يأخذون بضابط قيمة المحرر في الإثبات ، مثل أن المحرر قد يصلح دليلاً للإثبات في ظرف معين أو أن له شيئاً من قوة الإثبات ، إنما هي عبارات مرنة تتسع للعقاب على كثير من الأحوال التي لا تقضى فيها المحاكم به تضييقاً لدائرته ، وهو تضييق لا ينتهي إليه بالضرورة هذا الضابط .

(١) راجع أحمد أمين المرجع السابق ص ٣٤٨ ، ٣٥٢ وفتحى زغلول «التزوير» ص وما بعدها والموسوعة ج ٢ فقره ١٩٠ ص ٤١٤ وفقرة ١٩٢ ص ٤١٥ ومحمود إبراهيم «الخاص» ص ٣١٦ وأحمد فتحى سرور «الخاص» طبعة ١٩٦٨ فقرة ٢٢٣ ص ٢٩٣ ومحمود نجيب حسنى «الخاص» طبعة ١٩٧٢ فقره ٣٧٤ ص ٣٤٤ .

كما نلاحظ من جهة أخرى أنه فيما يتعلق بتزوير المحررات العرفية، انتهت الأحكام التي استهدت بقيمة المحرر في الإثبات إلى نتائج سلبية في مجموعها ولم تكن محلاً لاعتراضات رئيسية، وقد استعرضنا جانباً منها في صدر هذا المطلب فنحيل إليه. أما فيما يتعلق بتزوير المحررات الرسمية فإن الإخلال بالثقة الخاصة الموضوع فيها يعد وحده - في غالب الأحوال كما بينا - ضرراً يغني بذاته عن بحث قيمتها القانونية في الإثبات.

المطلب الثالث

الضرر والمحررات الباطلة والاقابلة للبطلان

من الأمور التي كثيراً ما تثير التساؤل مدى تحقق الضرر أو احتماله من تزوير محرر باطل أو قابل للبطلان. وأسباب البطلان متعددة تختلف في المحررات الرسمية عنها في العرفية.

أولاً - البطلان في المحررات الرسمية

ففيما يتعلق بالمحررات الرسمية يرجع جازو بطلانها إلى ثلاثة أسباب^(١):

أولاً: عدم اختصاص الموظف المحرر لها بتحريرها أي كان السبب: نوع المحرر (عدم اختصاص نوعي) أو مكان تحريره (عدم اختصاص مكاني)، أو لوجود حائل قانوني يمنعه من تحريرها، مثل صلة القرابي بأحد أطراف العقد لدرجة معينة أو نحوها، والتي تمنع الموثق من التوثيق في بعض الشرائع وإلا وقع إجراؤه باطلاً.

ثانياً: عدم أهلية الموظف المحرر لهذه الأوراق، كما لو كان موقوفاً عن العمل أو معزولاً منه بقرار إداري.

(١) ج ٤ فقره ١٤٠٠ وما بعدها.

ثالثاً : إهمال الاجراءات التى نصت عليها القوانين واللوائح .

* * *

وأياً كان سبب البطلان فإن المحرر يظهر فى غالب الاحايين كما لو كان صحيحاً غير مشوب بعيب ، لأنه يندر بين الناس من يستطيع تبين بطلان هذه المحررات ، وذلك من شأنه أن يحمل على القول بتوافر الضرر كقاعدة عامة . أما إذا كان بطلان المحرر ظاهراً لا يخدع أقل الناس خبرة ودراية بأمور المحررات الرسمية فلا محل للقول بالعقاب ، ومن ذلك نسبة صدور عقد زواج أو أمر إدارى إلى قاضٍ من القضاة ، وجلى أن هذا الفرض الأخير نظرى بعيد الوقوع فى العمل .

وقد عرضت على عما كنّا حالات قايلة من تزوير محررات رسمية باطلة قضى فى أغلبها بالإدانة لتوافر الضرر ، ومن ذلك تزوير عقد زواج رغم تمسك المنهم ببطلانه لإلغاء لائحة المأذونين القديمة وعدم صدور الجديدة^(١) ، وفى تزوير شهادة ميلاد رغم بطلانها لإغفال بعض شروطها اللازمة لصحتها بالصيغة الرسمية^(٢) ، وفى تغيير تاريخ الجلسة فى ورقة إعلان بالحضور رغم بطلانها لعدم ذكر انتداب الشخص المكلف بالإعلان فيها^(٣) ، وفى تزوير معنوى فى إعلان صورة تنفيذية من حكم رغم أنه غير مستوفٍ للإجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات^(٤) .

هذا حين أن أحكاماً أخرى قضت بالبراءة ، وذلك فى قضية مندوب محضر اتهم بتزوير إعلان حكم غيابى وورقة تكليف بالحضور ، لأنه

-
- (١) نقض ١٩١٢/٤/٢٥ مح س ١٣ رقم ١١١ .
(٢) جنايات الاسكندرية فى ١٩٢١/٨/٩ مح س ٢٣ رقم ٦٧ .
(٣) نقض ١٩٠٨/٢/٢٩ مح س ٩ رقم ٥٧ .
(٤) نقض ١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣ رقم ٣٦ ص ٨٨ .

لا اختصاص له في إعلان الأحكام ولعدم اشتغال الإعلان على البيانات المطلوبة بما ينبغي عليه بطلانه^(١) ، وفي واقعة تزوير في إعلان عن بيع عقار محكوم بنزع ملكيته ، وذلك لعدم تصديق كاتب المحكمة على إمضاء صاحب المطبعة التي طبع فيها الإعلان على إحدى نسخ الصحيفة التي نشر بها ، طبقاً لما تقضى به اللوائح ، وهو ما يترتب عايه بطلانه^(٢) .

ثانياً - البطلان في المحررات العرفية

أما فيما يتعلق بالمحررات العرفية فهي تبطل لأسباب موضوعية أو شكلية. وأهم الأسباب الموضوعية نقص الأهلية أو انعدامها ، وفقدان ركن من أركان العقد ، ومخالفته للنظام العام أو حسن الآداب . أما الأسباب الشكلية المبطله للعقود العرفية فهي استثنائية نادرة ، إذ الأصل في العقود أنها رضائية لا يتطلب القانون شكلاً معيناً لانعقادها ، والأصل في المحرر أنه وسيلة للإثبات فحسب .

إلى أن قد يتطلب القانون استثناء وفي أحوال خاصة أن يتم المحرر العرفي على نمط معين ، مثل المادة ١٠٥ من القانون التجاري التي توجب في تحرير الكمبيالة ذكر اليوم والشهر والسنة والمبلغ واسم الملتزم بالدفع.... إلخ وإلا كانت باطلة بوصفها كمبيالة ، وأصبحت سنداً عادياً (م ١٠٨) . وكذلك المادة ١٩٠ تجاري بخصوص البيانات الواجب ذكرها في السند الإذني .

وقد يكون العقد العرفي باطلاً بطلاناً مطلقاً (كما في حالة تصرف عديم الأهلية) ، أو نسبياً (ويقال له حينئذ قابلاً للبطلان كما في حالة تصرف ناقص الأهلية) . وقد يبطل السند بوصف معين ويصح بوصف آخر (كما في حالة

(١) لم حالة طنطا في ١٩٠٧/٣/٢٨ مج س ٨ رقم ١١٤ ، ونقض ١٩١٣/٥/٢٤ الشرائع س ص ٢١ .

(٢) نقض ١٩٢٢/٢/٢٧ مج س ٣٤ رقم ١٠٦ .

المادتين ١٠٥ ، ١٠٨ تجارى الآنفقى الذكر) . بل قد يبطل بطلاناً مطلقاً أو نسبياً ، ويصح الاستناد عليه مع ذلك فى إثبات واقعة غير تلك التى أراد المتعاقدان إنشاءه لإثباتها فيه ، كعقد بيع يبطل باعتباره أداة لنقل الملكية لسبب من الأسباب ، ولكنه يعتبر سنداً بالثمن المدفوع .

ولقد تباينت الآراء فى حكم تزوير المحررات العرفية الباطلة ، فمن الشراح من يرى أن البحث فى تزوير المحررات الباطلة متصل ببحث الجريمة المستحيلة ، إذ يكون المزور قد استنفذ نشاطه فى تغيير الحقيقة لإضراراً بالغير ، وإنما استحالة تحقق الضرر بالنظر إلى بطلان المحرر فحسب . ومن ثم يذهب إلى القول بقيام التزوير إذا ترتب عليه — رغم بطلان المحرر — ضرر ما ، وبعدم قيامه — كجريمة تامة — إذا تعذر تحقق أى ضرر . ولكن يصح عندئذ أن تعد الواقعة شروعاً فى تزوير لتوافر أركان الشروع المعاقب عليه ، إذ خيبة أثر الجريمة ترجع لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها . أما إذا كان المحرر لم يستوفِ شرائطه بإرادة الفاعل واختياره فلا محل للقول حتى بقيام الشروع^(١) .

ومن الشراح من ذهب إلى القول بانتفاء الضرر وبالتالي جريمة التزوير إذا كان البطلان يلحق المحرر من مبدأ الأمر ، وبتوافره إذا كان يلحق المحرر بسبب عدم إتمام اجراءات لاحقة لإنشائه ، كتزوير عقد بيع يعقبه امتناع أحد الطرفين أو أحد الشهود اللازمين عن التوقيع عليه^(٢) . ومنهم من قال بوجوب التفرقة بين البطلان المطلق والنسبى ، وبعدم توافر الضرر فى الأول ومن ثم بانتفاء التزوير ، وبقيام التزوير فى الثانى لاحتمال الضرر .

(١) جارسون م ١٤٥ — ١٤٧ فقره ٢٢٥ .

(٢) راجع شوفو وهيلى ج ٢ فقره ٦٧٨ .

إلا أن الرأي الذى تأخذ به غالبية الفقه ، والذى نراه أولى بالاتباع هو أن تزوير المحرر معاقب عليه متى توافر الضرر بصرف النظر عن صحة المحرر أو بطلانه ، وعن مصدر البطلان أو نوعه ، وذلك كقاعدة عامة .
اذ أن بطلان المحررات لا يتأتى الا برفع دعوى من أولى الشأن يظل مصيرها معلقاً فى كفة القدر حتى يقضى به أو لا يقضى بحسب الأحوال ، ولا أهمية فى ذلك لنوع المحرر أو نوع البطلان .

وانما يمكن القول استثناء بانتفاء الضرر اذا كان البطلان من الوضوح والجلال بحيث لا يخدع أقل الناس خبرة ودراية بشئون التعاقد ، ومن ذلك خلو المحرر العرفى من توقيع المتعاقدين ، فقد استقر فى الأذهان أن خلوه من التوقيع يعدم قيمته فى الإثبات ، إلا إذا قيل بأنه محرر بخط يد الطرف الآخر ، وبأنه يصلح بالتالى مبدأ ثبوت بالكتابة ، فيمكن عندئذ القول بوقوع التزوير تحت طائلة العقاب إذا توافرت باقى أركان التزوير الأخرى من فعل مادى وقصد جنائى .

وهذا الفرض الأخير لا يتصور تحقيقه بسهولة فى العمل ، لأن من يقدم على مشقة تزوير محرر ، ابتغاء مصلحة معينة ، لابد وأن يحاول إسباغ مظهر جدى على محرره يكون كافياً لخداع من يسعى لخداعهم من الناس ، وهو ما يكفى بدوره للوقوع تحت طائلة العقاب .

وهذا المذهب السائد ينطوى على التوسع فى أحوال العقاب ، وينتهى بترك تقدير مدى جدية المظهر الخارجى للمحرر وما يترتب عليه من ضرر ، إلى وقائع كل حالة على حدة ، باعتبار ذلك مسألة موضوعية لا قانونية (١) .

(١) للزيد عن التزوير فى المحررات الباطلة راجع جaro المرجع السابق والسعيد مصطفى « التزوير » ص ١٣٠ ومحمود مصطفى « الخاص » طبعة ١٩٦٤ فقرة ١٣٥ ص ١٤٦ ومحمود إبراهيم ص ٣٢٣ وأحمد فتحى سرور فقرة ٢٦٧ ص ٢٩٢ ومحمود نجيب حسنى فقرة ٣٧٩ ص ٣٥٨ وحسن صادق المرصفاوى ص ١٣٥ وعبد المهيمن بكر فقرة ١٩٧ ص ٤٩٢ وحسين المؤمن ص ١٥٩ .

(٩م — التزييف والتزوير)

وتميل أحكام القضاء لدينا بصفة عامة إلى القول بالعقاب في تزوير المحرر العرفي الباطل متى تحقق شرط الضرر المحقق أو المحتمل ، فنجدها تقضى بقيام التزوير حتى ولو انصب على تصرف صادر من قاصر^(١) ، أو على بيع من مريض مرض الموت^(٢) ، أو على بيع رغم ما قضى به من بطلانه وعدم نقله للملكية^(٣) .

المبحث الثالث

القصد الجنائي

التزوير في المحررات جريمة عمدية تتطلب لقيامها — بادية — ذى بدء — توافر القصد الجنائي العام أى انصراف إرادة الجاني إلى ارتكابها مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون .

فينبغى أن يكون المزور عالماً أنه يغير الحقيقة ، أما إذا أثبت بيانات مغايرة لها عن جهل بها فلا تزوير ، وعالماً أن طريقة التزوير التي سلكها معاقب عليها ، وهو علم مفترض لأنه علم بالقانون . كما يفترض عليه بما ترتب على فعله من ضرر سواء علم ذلك بالفعل أم لم يعلمه نتيجة جهله بالقانون أو بأحكامه^(٤) ، إذ على الإنسان أن يتحمل النتائج المألوفة المترتبة على فعله ، والتي تتفق مع السير العادى للأمر، وأن يتوقع حصولها سواء أتوقعها بالفعل أم لا ، كما هي القاعدة العامة في تحديد رابطة السببية في القانون .

(١) نقض ١٨٩٤/٢/٢٢ المحاكم س ٦ ص ٤٥١ و ١٩٦٢/٢/٥ أحكام النقض س ١٣ رقم ٢٩ ص ١٠٧ .

(٢) نقض ١٩٠٧/٤/١٣ الاستقلال س ٦ ص ٧٠ .

(٣) نقض ١٩٠٥/٨/١ الاستقلال س ٤١٤ .

(٤) راجع نقض ١٩٣٣/٥/١ القواعد القانونية ج ٣ رقم ١١٢ ص ٧٥

و ١٩٣٣/٦/٢٦ القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٤٩ ص ٢٩٩ ومج س ٣٥ رقم ١ ص ١

ويتطلب تزوير المحررات علاوة على ذلك توافر قصد جنائي خاص أى نية محددة ، وهو ما عبّرت عنه المادة ٢١٣ « بقصد التزوير » ، والترجمة الفرنسية لها « بقصد الغش Frauduleusement » ، فما هو ؟

استعمل الشراح الفرنسيون عبارات مختلفة لتحديد هذا القصد الخاص ، فمن قائل إنه « نية الإضرار بالغير^(١) » ، إلى قائل إنه الإضرار بثروة الغير أو بكرامته واعتباره^(٢) ، إلى قائل إنه « نية الغش^(٣) » ، على اعتبار أنها أكثر اتساعاً وشمولاً من نية الإضرار ، إلى قائل أخيراً « إنه العلم بأن المحرر المزور سيستعمل ضد من زوّر عليه^(٥) » .

وقد استعملت طائفة من أحكام محاكمنا عبارات مماثلة لما تقدم في تعريف هذا القصد أحياناً . إلا أن غالبية الفقه تفضل تعريف قصد التزوير بأنه « نية استعمال المحرر المزور فيما زوّر من أجله »^(٦) . ويبدو أن قضاء النقض الحديث قد اعتنق هذا التعريف الأخير ، واستقر عليه بشكل واضح ،

(١) شوفو وهيلي ج ٢ فقرة ٦٦٠ .

(٢) بلانش ج ٣ فقرة ١٤٧ .

(٣) جارو ج ٤ فقره ١٣٩٠ .

(٤) جارسون م ١٤٥ — ١٤٧ فقرة ٣٩١ .

(٥) راجع أحمد أمين ص ٣٩٣ والسعيد مصطفى « التزوير » ص ١٥٨ ومحمود مصطفى فقرة ١٣٨ ومحمود إبراهيم ص ٢٨٧ ورمسيس بهنام ص ١١١ وعمر السعيد ص ١٢٩ ومحمود نجيب حسنى فقرة ٣٨٥ ص ٢٦٦ وأحمد فتحى سرور رقم ٢٠١ ص ٢٦٩ وحسن صادق المرصفاوى ص ١٣٦ وعبد المهيمن بكر فقرة ٢٠٠ ص ٤٩٥ . ويرى محمد مصطفى القللى أن مجرد العلم بتوافر أركان التزوير — أى القصد العام — يكفى لقيام القصد الجنائي المطلوب في تزوير المحررات ، لأن من تحصيل الحاصل اشتراط قصد الاستعمال مادام الاستعمال مفروضاً بحكم لزوم الضرر كركن مستقل ، إذ هو الوسيلة إليه ولا يتصور حصوله إلا به «المسؤولية»

لا فرق في ذلك بين نوع وآخر من أنواع المحررات^(١). فهو كثيراً ما يردد مثل قوله « إن القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً ، وبلية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها^(٢) ».

وأساس ربط القصد الخاص في تزوير المحررات بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ، هو النظر إلى جريمة التزوير من حيث علاقتها بجريمة استعمال المحررات المزورة . ففعل التزوير بحسب ماهيته لا يخرج عن كونه عملاً تحضيرياً لجريمة الاستعمال التي يتصل بها الضرر وهو المقصود الحقيقي بالخطر ، والا فالتزوير مجرداً عن الاستعمال لا يترتب عليه ضرر ، شأنه في ذلك شأن أفعال تزيف المسكوكات وتزوير الاختام والدمغات والعلامات إذا ما جردت من أفعال الترويج أو الاستعمال^(٣) .

وتقدير توافر القصد الجنائي بشطريه من عدمه مسألة موضوعية لا قانونية .

استقلال القصد الجنائي عن الضرر

يترتب على ما تقدم أن يكون القصد الجنائي في التزوير مستقلاً عن ركن الضرر ، فقد يتحقق أحدهما ويلتفى الآخر . فمن يزور على آخر سنداً

(١) - راجع نقض ٤/٤/ ١٩٣٨ القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٩٦ ص ٢٠١ و ١٩٣٩/١/٩ ج ٤ رقم ٣٢٨ ص ٤٢٤ و ١٩٤٢/١/٥ ج ٥ رقم ٣٣٤ ص ٦٠٤ و ١٩٤٤/٣/١٣ ج ٦ رقم ٣١٨ ص ٤٣٠ و ١٩٤٤/٤/١٠ ج ٦ رقم ٣٣٣ ص ٤٥٥ و ١٩٥٠/٢/٧ أحكام النقض س ١ رقم ١٩٧ ص ٣١٢ و ١٩٦٣/١٢/٣٠ س ١٤ رقم ١٧٦ ص ١٠١٨ .

(٢) - نقض ١٢/١/ ١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ رقم ١٤٢ ص ٣٦٥ و ١٩٦٧/٤/٢٥ ص ١٨ رقم ١١٣ ص ٥٦٩ .

(٣) - السعيد مصطفى « التزوير » ص ١٥٨ .

ظاهر البطلان لا يخذع أحداً ، بقصد استعماله فيما أعد له ، يتحقق لديه القصد الخاص وإن انتفى الضرر ، حين أن من يزور على آخر سنداً ظاهر الإتيان بقصد إظهار براعته في التقليد لا بقصد استعماله ينتفى لديه القصد الخاص ، وإن كان من المتصور أن يترتب عليه الضرر إذا ما وقع هذا السند المزور في يد آخر بطريق المصادفة فاستعمله استعمالاً ضاراً .

الباعث

متى توافر القصد الجنائي بشطرية العام والخاص فلا عبرة بعدئذ بنوع الباعث على ارتكاب الجريمة في قيامها أو عدمه . والباعث هو الإحساس أو المصلحة التي حملت المزور على اقرار التزوير^(١) ، فسيان أن تكون هذه المصلحة هي تحقيق كسب مادي أو الانتقام من المجنى عليه أو كسب دعوى^(٢) ، وإنما قد يؤثر الباعث في العقوبة تشديداً أو تخفيفاً بوصفه ظرفاً قضائياً لا ركناً قانونياً في الجريمة .

ولذا فإن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته ، ويترتب عليه احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة وإن لم يحدث ضرراً خاصاً يلحق شخصاً معيناً^(٣) .

(١) راجع دوندييه دي فابر فقرة ١٢١ ص ٨٣ .

(٢) راجع نقض ١٩٤٤/٤/١٠ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٣٣ ص ٤٥٥ و ١٩٤٨/١١/٣ ج ٧ رقم ٦٧٢ ص ٦٢٦ و ١٩٥٠/٢/٧ أحكام النقض ص ١ رقم ١٠٣ ص ٣١٢ و ١٩٥١/١٠/٢٢ ص ١٩٥١/١٠/٢٢ ص ٣٥ رقم ٣ و ١٩٥٥/٣/٧ ص ٦ رقم ٢٠٠ ص ٦١٠ .

(٣) نقض ١٩٧٦/٣/٢٢ طعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٥ ق (غير منشور) .

الفصل الثاني

في أنواع تزوير المحررات

للتزوير الذي يقع في المحررات أنواع رئيسية ثلاثة : —

فهو إما تزوير يقع في محررات رسمية من موظفين عموميين ، وقد تحدث عنه المادتان ٢١١ ، ٢١٣ ع ، وهو جناية .

وإما تزوير يقع في محررات رسمية ولكن من غير موظفين عموميين وقد تحدثت عنه المادة ٢١٢ ع ، وهو جناية كذلك .

وإما تزوير يقع في محررات غير رسمية أى في محررات عرفية ويستوى وقوعه من موظفين أم من غير موظفين ، وتحدثت عنه المادة ٢١٥ ع ، وهو جفحة لا جناية .

وسنعالج كل نوع منها في مبحث مستقل على التوالى .

المبحث الأول

التزوير في المحررات الرسمية بمعرفة موظفين عموميين

تحدثت عن هذا النوع من التزوير المادتان ٢١١ ، ٢١٣ ع : وأولاهما خاصة ببيان طرق التزوير المادى في المحررات الرسمية وقد نصت على أن : لكل صاحب وظيفة عمومية ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويراً في أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والأوراق الأميرية سواء أكان ذلك بوضع إمضاءات أو اختتام مزورة .. (إلى آخر طرق التزوير المادية التى سلف بحثها) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن ، وهى تقابل المادة ١٤٥ ع ف .

أما المادة الثانية فهى خاصة ببيان طرق التزوير المعنوى فى نفس هذا

النوع من المحررات ، وقد نصت على أنه : يعاقب أيضاً بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف في مصلحة عمومية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء أكان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجها . . . (إلى آخر طرق التزوير المعنوية التي سلف بيانها) . وهي تقابل المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ ع . ف .

ويشترط لانطباق هاتين المادتين ، علاوة على تحقق الأركان العامة في التزوير ، تحقق ثلاثة أركان أو شرائط إضافية وهي :

١ — وقوع التزوير في محرر رسمي .

٢ — من موظف عمومي .

٣ — أثناء تأديته لوظيفته .

وستناولها تباعاً .

أولاً: المحررات الرسمية *Ecritures publiques et authentiques*

يطلق لفظ « محررات رسمية » على الأوراق التي يحريها موظفون عموميون مختصون بمقتضى وظائفهم بتحريرها وإعطائها الصبغة الرسمية أو العمومية (١) . أو كما عُبِّرَت بحكمة النقض هي المحررات التي يجب أن يكون تحريرها مفروضاً على الموظف العمومي بمقتضى القوانين أو اللوائح (٢) .

وفي حكم آخر لها أعطت محكمتا العليا للمحرر الرسمي تعريفاً واسعاً

(١) جازو ج ٤ فقرة ١٤١٠ .

(٢) نقض ١٩٣٥/٢/٤ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٢٩ ص ٤٢١ .

وراجع نقض ١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣ رقم ١١٥ ص ٢٩٧ .

فقلت « إن اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فقط ، بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكتفوه به ، كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف إنشائه أو من جهة مصدره ، أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإثباتها أو لإقرارها ، (١) .

كما قالت محكمة النقض في حكم آخر « إن الموظف العمومي المشار إليه في حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ ع هو كل من يعهد إليه بنصيب من السلطة يزاوله في أداء العمل الذي يناط به أدائه سواء أ كان هذا النصيب قد أسبغ عليه من السلطة التشريعية في الدولة أم السلطة التنفيذية أم القضائية ، ويستوى في ذلك أن يكون تابعاً مباشرة إلى تلك السلطات أم أن يكون موظفاً بمصلحة تابعة لإحداها ، (٢) .

ولا يشترط كما تسبغ الصفة الرسمية على الورقة أن تكون محررة على نموذج خاص ، ذلك أن الصفة الرسمية إنما يسبغها محررها لا طبعها على نموذج خاص . والرسمية تتحقق حتماً متى كانت الورقة صادرة أو منسوبة صدورها إلى موظف مختص بتحريرها ، سواء أ كان أساس الاختصاص قانوناً ، أم رسوماً ، أم لائحة ، أم تعليمات ، أم بناء على أمر رئيس مختص ، أم طبقاً لمقتضيات العمل (٣) .

وقد أشارت المادة ٢١١ إلى بعض المحررات الرسمية على سبيل المثال كما

(١) نقض ١٩٥٣/٢/١٠ أحكام النقض س ٤ رقم ١٩٢ ص ٥١٣

و ١٩٦٠/٥/١٦ س ١١ رقم ٨٨ ص ٤٥٧ .

(٢) نقض ١٩٦٧/٤/٢٤ أحكام النقض س ١٨ رقم ١١٠ ص ٥٥٩ .

(٣) نقض ١٩٦١/٤/٣ أحكام النقض س ١٢ رقم ٧٧ ص ٤١٩ .

سلف ، ويقسمها الفقه السائد إلى أربعة أنواع وهي^(١) : -

(أ) المحررات السياسية Actes politiques

هي تلك التي تصدر من السلطات الرئيسية تشريعية كانت أو تنفيذية . ومن أمثلتها القوانين والمراسيم والقرارات الجمهورية والوزارية والمعاهدات ، ويدخل بعضها في حكم المادة ٢٠٦ التي سلب الكلام فيها ، ولا صعوبة في الأمر إذ أن العقوبة واحدة في الحالين .

(ب) المحررات القضائية Actes Judiciaires

هي تلك التي تقوم بتحريرها السلطات القضائية المختلفة وأعوانها . ومن أمثلتها محضر الجلسة^(٢) ، وأعمال الخبير^(٣) ، ومحضر ضبط الواقعة^(٤) ، وصحيفة افتتاح الدعوى^(٥) ، وأوراق المحضرين^(٦) ، ودفتر التصديق على الإمضاءات والاختتام بالمحاكم^(٧) ، وفي الجملة كافة المحررات التي تتصل بمباشرة القضاء لوظيفته .

(ج) المحررات الادارية Actes administratifs

هي تلك التي تقوم بتحريرها الجهات والمصالح الإدارية المختلفة سواء منها

(١) راجع جارو ج ٤ فقرة ١٤١١ وجارسون المرجع السابق فقرة ٤٦١ وسوفو وهيلي ح ٢ فقرة ٦٧٧ .

(٢) نقض ١٩٣٨/٦/٢٠ ملحق القانون الاقتصادي ١٨ رقم ١٤٦ ص ٢١٨

(٣) استئناف ١٨٩٩/١٠/١١ مج س ١ ص ٢١ .

(٤) نقض ١٩١٢/٥/٣ مج س ١٤ ص ١٩٢ .

(٥) نقض ١٩٤٤/٥/٢٩ للقواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٥٨ ص ٤٩٣

و ١٩٥٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ١٠ رقم ١٥٠ ص ٦٧٤ .

(٦) نقض ١٩٠٥/١٢/٢ الاستقلال س ٥ ص ٥٧ .

(٧) نقض ١٩٠٥/٤/١ مج س ٦ رقم ٨٥ .

المركزية أم غير المركزية ، وهي أكثر الأنواع شيوعاً في العمل ، إذ ما من جهة حكومية إلا ولها محرراتها الكثيرة الخاصة بها .

وقد قضى بأنه تعتبر محررات رسمية من النوع الحالي شهادة الميلاد^(١) والوفاة^(٢) وحوالة البوسنة ودفتر تسليم الحوالات^(٣) ودفاتر صناديق التوفير^(٤) ودفتر اشتراك كيلو مترى يخول السفر بقطارات مصلحة السكة الحديدية^(٥) وإذن البريد^(٦) ودفاتر الانتخاب^(٧) والأحوال^(٨) ورخصة القيادة^(٩) وأوراق

(١) نقض ١٩١٣/٤/١٩ مج س ١٤ رقم ١٠٠ وذلك فى جميع بيانات شهادة الميلاد ومنها تاريخ الميلاد واسم المولود ، واسمى الوالدين (نقض ١٩٥٩/١٠/٢٦ أحكام النقض س ١٠ رقم ١٧٢ ص ٨٠٦) وليس كذلك البيانات التى لم تعد لها الشهادة مثل عنوان الوالدين أو اسم الطبيب المولد .

(٢) نقض ١٩٣٥/٥/١٣ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٧٤ ص ٤٧٣ و ١٩٥٩/٤/٢٠ أحكام النقض س ١٠ رقم ٩٨ ص ٤٤٦ . وأيضاً ملخص شهادة الوفاة ورقة رسمية نقض ١٩٥٧/٥/٦ س ٨ رقم ١٢٥ ص ٤٥٢ .

(٣) نقض ١٩٣٠/٥/٢٢ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٤٥ ص ٣٨ .

(٤) نقض ١٩٣٠/٥/١ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٧ ص ٣١ .

(٥) نقض ١٩٥٣/٦/٢٩ رقم ١١٨٠ س ٢٣ ق و ١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٠٨ ص ٧٣٩ .

(٦) نقض ١٩٤٧/١١/٢٤ المحاماة س ٢٨ رقم ٣٣٨ ص ٩٢٢ .

(٧) استئناف ١٨٩٩/٤ القضاء س ٦ ص ٣٤٦ .

(٨) نقض ١٩٤١/١٢/١ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣١٦ ص ٥٩٣ .

(٩) نقض ١٩٥١/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢ رقم ٤٢٣ ص ١١٨٥ .

تحقيق الشخصية^(١) ودفتر السجن^(٢) وأوراق الامتحانات^(٣) وتذاكر السفر بسكك حديد الحكومة^(٤) واستمارة حصر زراعة القطن ومحضر المقاس (ق رقم ٦١ س ١٩٤١)^(٥) ومجترات مجالس المديریات^(٦) والمجالس البلدية^(٧) ومحاضر حصر التركات المحررة بمعرفة المختصين^(٨) (مثل مأمور الضرائب أو معاون الإدارة) ، والسجلات والبطاقات وكافة الوثائق والمستندات والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ للأحوال المدنية (ومنها البطاقات الشخصية والعائلية)^(٩) .

كذلك كشف العائلة الذي يحرر للإعفاء من الخدمة العسكرية ويوقع عليه من المختص ويعتمد من مأمور القسم ويختم بخاتم الجمهورية فإنه يكتسب صفة الأوراق الرسمية ويخرج عن نطاق ما حرمته المادة ٦٦ من قانون الخدمة العسكرية وينحسر عنه تطبيق المادة ٢٢٤ ع^(١٠) .

ودفتر تسلم معاو尼 محكمة الأحوال الشخصية المأموريات المندوبين لتنفيذها هو من الأوراق الرسمية إذ أن العبرة في رسمية المحرر ليست بصدور

-
- (١) نقض ١٩٤٦/٥/١٣ المحاماة س ٢٧ ملحق ٢ جنائي رقم ١٠٥ ص ١٧٧
و ١٩٥٦/١٢/١٨ أحكام النقض س ٧ رقم ٣٥٣ ص ١٢٧٩ .
- (٢) نقض ١٨٩٩/١٢/٢٩ القضاء س ٤ ص ٩٤ .
- (٣) نقض ١٨٩٧/٢/٧ القضاء س ٤ ص ١٩٦ .
- (٤) نقض ١٩٤٥/٣/١٢ القواعد القانونية ح ٦ رقم ٥٢١ ص ٦٥٩ .
- (٥) نقض ١٩٤٧/٥/١٩ مجموعة عاصم كتاب ١ رقم ٩١ ص ١٤٤ .
- (٦) نقض ١٩١٦/٨/٢١ مج س ١٨ رقم ٤ ص ١٧ .
- (٧) نقض ١٩١٢/٩/٦ القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٥٨ ص ٥٨٣ .
- (٨) نقض ١٩٢٦/١/٥ مج س ٢٧ رقم ٨٧ ص ١٣٣ .
- (٩) نقض ١٩٦٥/١١/٢١ أحكام النقض س ١٦ رقم ١٧٢ ص ٨٩٥
و ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ رقم ٤٠ ص ١٦١ ومع مراعاة أحكام القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٤ الذي كان مفاده أن تغير الحقيقة في البطاقات الشخصية يمدجنته لاجنابة
- (١٠) نقض ١٩٧٢/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ رقم ٩٦ ص ٤٤٠ .

قانون أو لائحة تسبغ عليه هذه الصفة ، بل إن الرسمية تستمد كذلك من أمر رئيس مختص طبقاً لمقتضيات العمل (١) .

ومحضر التحرى الذى يحرره « البالوكامين » بناء على مقتضيات العمل ، وتنفيذاً لتكليف بذلك من رئيسه محرر رسمى . أما القول بأن تكليف المساعد بجمع الاستدلالات مشروط ألا يكون التكليف عاماً ومقدماً فإنه لا ينفي عن هذا المحرر صفته الرسمية (٢) .

وحالة البريد تعتبر فى جزء منها محرراً رسمياً ، أما التزوير فى بيان تحويلها للخير فهو تزوير فى محرر عرقى . وبعبارة أخرى إن الجزء الرسمى هو ذلك الذى يكون قد حرره الموظف المختص وأثبت فيه قبض قيمة الحوالة وتحصيل رسمها وما تلقاه المرسل من تعريف باسمه واسم المرسل إليه ومكتب الصرف ، وهذا الجزء لاشبهة فى رسميته . أما الجزء الثانى الذى يحرره من صرفت له الحوالة بمكتب ورودها يقرفيه باستلام المبلغ ... فهو محرر عرقى لأنه وقع بعيداً عن الموظف ودون تدخل منه ، ولا يؤثر فى ذلك كونه مسطوراً مع المحرر الرسمى فى ورقة واحدة (٣) .

بينما رفضت المحاكم أن تعتبر محررات رسمية محضر حصر التركة المحرر

(١) نقض ٢٧ / ٦ / ١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ رقم ١١٧ ص ٦١٥ .

(٢) نقض ١٤ / ٦ / ١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ رقم ١١٠ ص ٥٧٩ .

(٣) نقض ٢ / ١٢ / ١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ رقم ٢٤٥ ص ١٠١١ .

وهذا القضاء يتضمن عدولاً عن قضاء سابق كان يرى أن جميع أجراء الحوالة البريدية أو إذن البريد تعبر ورقة رسمية طالما أن الموظف مكلف بالتوقيع على هذا الجزء .

الآخر بتوقيعه وبختم المصلحة بما يفيد التحقق من شخصية المرسل إليه (نقض

٢٢ / ٥ / ١٩٣٠ مج س ٣١ رقم ٨٠ ص ٦ ٢ و ٢٢ / ١١ / ١٩٤٨ طعن رقم

١١٩٧ س ١٨ ق .

بمعرفة العمدة^(١) ودقتر نقاشي الاختام^(٢) واستمارات بنك التسليف الزراعي^(٣) وشهادة الوفاة المحررة بمعرفة الخانوتي^(٤) . بل اعتبرتها جميعها محررات عرفية لأن تحريرها لم يكن بحكم القوانين أو اللوائح .

(د) المحررات التي يقوم بتحريرها الموثقون ومن في حكمهم *Actes notariés*

ومثلها العقود التي يحررها موثقو مصلحة الشهر العقاري وعقود الزواج^(٥) وإشهادات الطلاق^(٦) التي يحررها المأذونون وعقد الخطبة الذي يحرره القسيس^(٧) .

وأغلب المحررات الرسمية يقوم الموظف المختص بتحرير جميع أجزائها بنفسه ، إلا أن من المحررات ما تتم كتابة أجزاء منها بمعرفة الموظف المختص وباقي الأجزاء بمعرفة شخص غير موظف . والقاعدة — كما سبق أن بينا بالنسبة للمحررات الإدارية — هي أن الأجزاء التي يحررها الموظف تعتبر محررات رسمية دون الأجزاء الأخرى التي تظل محررات عرفية ، وذلك

-
- (١) جنايات بني سويف في ١٩١٧/٢/٦ مجموعة حمدي السيد رقم ١٦٩ ص ٣٣ .
قارن نقض ١٩١٨/ ١١/٩ مج س ٢٠ رقم ٤٨ .
(٢) نقض ١٩١١ / ٩ / ٢٧ مج س ١٣ رقم ٤ .
(٣) نقض ١٩٤٩/٤/ ٢٦ قانون العقوبات مذيلا ص ١٢٩ .
(٤) نقض ١٩١٠/٤/٢ مج س ١١ قم ١٠٢ . قارن نقض ١٩٠٧/٦/ ٩ مج س ٩ رقم ٦ .
(٥) نقض ١٩٣٤/٥ / ١٤ القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٥٠ ص ٣٢٩ و ١٠٠/٤/١٩٥١ أحكام انقض س ٢ رقم ٢٤٦ ص ٩٣٦ وباستثناء النفيير في السن الذي له حكم خاص منعرفه عند بحث صور التزوير المخففة .
(٦) نقض ١٩١٦/٧/٢٥ مج س ١٨ رقم ٣ .
(٧) جنايات أسبوط في ١٩٢٤/٦/١٥ المحاماة س ٤ رقم ٥٧٣ ص ٧٤٩ .

إلا إذا كان من عمل الموظف العمومي مراجعة جميع أجزاء المحرر وبياناته
— حتى منها ما لم يحررها بنفسه — والتأشير باعتمادها أو بما يفيد مراجعتها
فيصبح المحرر كاه رسمياً حيثنذ^(١).

ومن المحررات ما يتم تحريره كله بمعرفة شخص غير موظف، أى يلدشاً
عرفياً، ولسكن يقدم إلى موظف عمومي مختص بالتوقيع عليه والتصرف فيه
بنفسه طبقاً لما تقضى به القوانين أو اللوائح. والقاعدة أن هذه المحررات
تصبح رسمية بعد التوقيع عليها أو التصرف فيها، وتندسحب الصبغة الرسمية
إلى جميع الإجراءات السابقة^(٢).

ومن ذلك عريضة الدعوى فإنها وإن كانت تبدأ ورقة عرفية إلا أنها تصبح
رسمية بعد تقدير الرسم عليها والتأشير بذلك في هامشها من الموظف المختص
ودفع الرسم بالفعل^(٣)، ومن باب أولى بإعلانها إلى المدعى عايه^(٤). وعقد
البيع العرفي فإنه يصبح محرراً رسمياً بعد مراجعته من المساحة واعتماده منها،
لأن هذا الاعتماد يعتبر منصباً على جميع البيانات التي من شأن الموظف المختص
مراجعتها وإقرارها^(٥). وبوليصة شحن البضائع فإنها تظل عرفية حتى يراجعها
ويوقع عليها الموظف المختص^(٦). وكذلك استمارة السافيات الزرادية حتى

(١) نقض ٢٢ / ١٢ / ١٩٤١ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٣١ ص ٦٠٢.

(٢) نقض ١٩٦٧/٢/٧ أحكام النقض س ١٨ رقم ٣٣ ص ١٧١.

(٣) نقض ١٩٣٤/٦/٤ المحاماة س ١٥ عدد ٥٠ ص ١٠٢.

(٤) نقض ١٩٣٥/١٢/٢ مجس ٣٧ عدد ٥٣ ص ١٣٩ و ١٨/٤/١٩٣٨ القواعد

القانونية ج ٤ رقم ٢٠٧ ص ٢١٩ و ١٤/٤/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ رقم

٣٠٧ ص ٨٢٠.

(٥) نقض ١٩٤١/١٢/٢٣ قانون العقوبات مذيلا ص ١٢١.

(٦) نقض ١٩٣٧/٣/١ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٥٢ ص ٥١.

توقع عليها اللجنة بما يفيد صحة بياناتها^(١) ، والشهادة الإدارية بوفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ لتقديمها للتسجيل تظل عرفية حتى يوقع عليها العمدة وشيخ البلد^(٢) .

وطلب تجديد ترخيص السلاح يبدأ محرراً عرفياً ، ولكنه يكسب صفة المحرر الرسمي بتدخل الموظف المختص ، وتلغى رسميته على ما سبق من الإجراءات ، إذ أن العبرة هي بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه في أول الأمر^(٣) .

والقاعدة أن المحرر يعتبر رسمياً سواء أكان يمكن إثبات عكس ما ورد به ، أم كان لا يمكن ذلك إلا بالاتجاه إلى طرق الطعن بالتزوير التي نصت عليها المواد من ٤٩ إلى ٥٩ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، لأن رسمية المحرر شيء ومدى حجتيته في الإثبات شيء آخر .

وتطبيقاً لذلك يعتبر محضر جمع الاستدلالات الذي يحضره مأمور الضبطية القضائية محرراً رسمياً^(٤) ، وذلك رغم أنه من الجائز إثبات عكس ما ورد به بكافة الطرق ، وبغير الطعن بالتزوير .

والقاعدة كذلك أن وصف المحرر الرسمي ينصرف إلى نفس المحرر الأصلي ، كما ينصرف إلى أية صورة منه توصف بأنها مطابقة للأصل^(٥) .

-
- (١) نقض ١٩٢٢/١/٤ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣١٠ ص ٣٨٤ .
 - (٢) نقض ١٩٤١/٥/١٩ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٦٢ ص ٥١٣ .
 - (٣) نقض ١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٧ ص ٧٢ .
 - (٤) نقض ١٩٥١/١١/٦ أحكام النقض س ٣ رقم ٥٧ ص ١٥٥ .
 - (٥) نقض ١٩٤٣/١٠/٢٥ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٤٧ ص ٣٢٦ .

وغنى عن القول أن اصطناع محرر تقليداً لمحرر رسمى وإعطاءه مظهره
بذنبته زوراً إلى الموظف المختص بتحريره ، كاصطناع شهادة ميلاد (١) ، أو
حكم أو إعلان شاهد (٢) ، أو تصريحين بصرف كمية من سكر الطوارىء ، يعد
تزويراً فى محرر رسمى (٣) .

ولا يشترط فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية أن تصدر فعلاً من
الموظف العمومى المختص بتحرير الورقة ، بل يكفى أن تعطى هذه الورقة
المصطنعة شكل المحررات الرسمية ، وأن يلسب صدورها كذباً إلى موظف عام
للإيهام برسميتها ولو أنها لم تصدر فى الحقيقة عنه . ويكفى فى هذا المقام أن
تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف فى تحريرها بما يوهم أنه هو ذلك
الذى باشر إجراءاته فى حدود اختصاصه بحيث يتوفر لها من المظهر والشكل
ما يكفى لأن ينخدع به الناس (٤) .

ولذا قضى بأن توقيع الكاتب المختص بتحرير صور الأحكام ومراجعتها
على صورة تنفيذية قدمها إليه المتهم واعتماده لتلك الصورة يجعلها ورقة رسمية .
ولا يهم بعد ذلك إن كان ذلك الموظف قد حرر تلك الصورة بيده أو استعان
فى تحريرها بغيره ، أو عهد إلى غيره بكتابتها مادام الأصل فيها أنها تصدر عنه ،

-
- (١) نقض ١٩٥١/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٣ رقم ١٢٠ ص ٣١١ .
(٢) نقض ١٩٤٧/١٢/١ مجموعة عاصم كتاب ٢ ص ٢٣٨ و ١٩٥٠/١١/٢٨
أحكام النقض س ٢ رقم ١٠٢ ص ٢٧٣ .
(٣) نقض ١٩٥٢/٦/٢ أحكام النقض س ٣ رقم ٢٧٩ ص ١٠١٧ .
(٤) نقض ١٩٥٥/١٢/١٩ أحكام النقض س ٦ رقم ٤٣٨ ص ١٤٨٥
و ١٩٦٢/٤/٣ س ١٣ رقم ٧٦ ص ٣٠٠ و ١٩٦٤/١١/٢٣ س ١٤ رقم ١٣٧
ص ٦٩٧ و ١٩٦٦/٦/١٣ أحكام النقض س ٧ رقم ١٥٠ ص ٧٩٤ و ١٩٦٨/٥/٦
س ١٩ رقم ١٠٥ ص ٥٢٦ و ١٩٦٩/٣/١٧ س ٢٠ رقم ٧٥ ص ٣٤٩ .

ومادام توقيعه على الصورة المذكورة قد أعطاها صفتها الرسمية مما يجعل التزوير فيها معاقباً عليه (١) .

وسبق أن بينا عند بحث ركن الضرر كيف يجب أن يكون المحرر معيلاً لإثبات البيانات المخيرة للحقيقة والواردة به ، فإذا لم يكن معيلاً لذلك فلا تزوير .

ما حكم المحررات الرسمية الأجنبية ؟

كانت غالبية الشراح تميل إلى القول بأن المحررات الرسمية الأجنبية تعتبر في مصر محررات رسمية ، مادام معترفاً لها في بلادها بهذه الصفة (٢) ، وقد حكم بذلك في تزوير دبلوم طب ونسبته زوراً إلى إحدى الجامعات البلجيكية (٣) .

ولكننا نرى حالاً لا دون قبول الرأي المتقدم أن تقليد أختام الحكومات الأجنبية أو استعمالها يعتبر في مصر تقليداً أو استعمالاً لاختام غير حكومية مما يخضع لحكم المادة ٢٠٨ ع لا المادة ٢٠٦ كما سلف ، وكذلك الاستحصال على الصحيح منها بغير حق واستعماله استعمالاً ضاراً يخضع لحكم المادة ٢٠٩ لا ٢٠٧ (٤) .

(١) نقض ١٩٥٥/٣/٥ أحكام النقض س ٦ رقم ١٩٣ ص ٥٩١ .

(٢) ومن أنصار هذا الرأي أحمد أمين المرجع السابق ص ٩٤ والبسميد

مصطفى « التزوير » ص ١٧٦ ومحمود إبراهيم « الخاص » ص ٣٥٢ .

(٣) نقض ١٩٢٩/١/١٧ مج س ٣٠ رقم ٤٧ ص ١١٤ ، ولو أن هذا الحكم

لا يدل على رأي محكمة النقض ، لأن المتهم لم يعترض على الوصف الذي أعطته النيابة للواقعة وهو التزوير في محرر رسمي .

(٤) راجع ص ٦٦ عن تقليد أختام الحكومات الأجنبية و ص ٦٨ عن

الاستحصال على الصحيح منها واستعماله استعمالاً ضاراً ، والمراجع الآتية الذكر وكلها

على اتفاق في أن الجرائم المتعلقة بأختام الحكومات الأجنبية ودمغاتها وعلاماتها

تعد في مصر جنحاً تخضع للمادتين ٢٠٨ ، ٢٠٩ ع لا جنائيات تخضع للمادتين ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(م ١٠ — التزييف والتزوير)

وجلى أنه إذا كان من المسلم به أن الجرائم المتعلقة بأختام الحكومات الأجنبية — ومن بينها جريمة الاستعمال — تعد جنحاً ، فإنه يكون من المتعذر القول بأن استعمال نفس هذه الأختام في تزوير محررات منسوبة للحكومات الأجنبية التي تملكها يعد جناية تزوير في محررات رسمية ، إذ لا استعمال آخر لهذه الأختام إلا في تزوير هذه المحررات الأخيرة .

أو بعبارة أخرى إن التلازم واضح بين تزوير المحررات الرسمية وبين تقليد الأختام التي تحملها أو استعمالها ، وهذا التلازم يحول دون القول بأن المحررات الرسمية الأجنبية تعد في مصر محررات رسمية ، مع أن القانون يعامل الأختام التي تحملها معاملة الأختام غير الحكومية ولا الرسمية سواء فيما يتعلق بتقليدها أم استعمالها .

هذه الاعتبارات تحملنا على تفضيل القول بأن تزوير المحررات الرسمية الأجنبية يعتبر عندنا — حسب الوضع الحالي للنصوص — تزويراً في أوراق عرقية لا رسمية (١) . وهو ما أخذ به القضاء في واقعة تزوير باصطلاح مذكورة شحن بضاعة وشهادات جمركية ، بوضع أختام قنصلية أمريكية عليها وإمضاءات منسوبة زوراً إلى القنصل ونائب القنصل ، وكانت النيابة قد قيدت الواقعة بوصفها تزويراً في محرر عرقي واستعماله فحكم على المتهمين بالإدانة بهذا الوصف ، ثم رفضت محكمة النقض الطعن في الحكم (٢) .

(١) ومن هذا الرأي رمسيس بهنام المرجع السابق ص ١١٣ وعمر السعيد رمضان فقرة ١٣٠ ص ١٢٨ ومحمود نجيب حسنى فقرة ٣٩٦ ص ٣٨٠ وأحمد فتحي سرور فقرة ٢٥٨ ص ٣٨٤ وعبد المهيمن بكر ص ٥٥ .

(٢) نقض ١٩٣١/٤/٥ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٢٢ ص ٢٨٤ ، وهذا الحكم لا يدل بدوره على رأى محكمة النقض في الأمر الذى نحن بصدده ، لأن الواقعة وصفت من مبدأ الأمر بأنها تزوير في محرر عرقي لا رسمى ولم يكن من مصلحة المتهم القول بغير ذلك .

وأى رأى آخر لا يلتزم مع حكم القانون وحكمته بحسب تقديرنا ، هذا فضلاً عن صعوبة إثبات القانون الأجنبي ، وتوزيع عبء الإثبات . بل لقد رأينا كيف أن الرأى قد يختلف فى شأن الورقة الواحدة ولو كانت مصرية ، وأن التفرقة بين ورقة رسمية وغير رسمية كثيراً ما تدق إلى حد بعيد فيعتبرها البعض رسمية ولا يعتبرها البعض الآخر كذلك ، وتعتبرها محكمة النقض مرة عرفية وأخرى رسمية . أما إذا قيل بأن المحررات الأجنبية تعتبر جميعها فى بلادنا عرفية ، لما كان هناك محل لشيء من ذلك .

والفصل فيما إذا كان المحرر المزور يعد رسمياً من عدمه فصل فى مسألة قانونية لا موضوعية فهو يخضع لرقابة النقض .

ثانياً : الموظف العمومى

يشترط أيضاً لانطباق المادة ٢١١ أو ٢١٣ ع وقوع التزوير من موظف عمومى ، وهو كل شخص مكلف من قبل السلطة العامة بتحرير أوراق معينة - بصفة دائمة أو مؤقتة - وإعطائها الصبغة الرسمية (١) .

و يدخل فى عداد الموظفين العموميين موظفو الوزارات والمصالح المختلفة ، سواء أكانوا قضائيين أم إداريين أم كتابيين ، أم غيرهم من الموظفين الفنيين وغير الفنيين ، التابعين للجهات الحكومية المختلفة المركزية وغير المركزية ، كمجالس المحافظات والمدن والقرى وغيرها ، على اختلاف أنواعهم ودرجاتهم ، حتى من كان منهم خارجاً عن هيئة العمال كالعمال باليومية (٢) ، أو من كان منهم لا يتقاضى أجراً بالمرة كالعمد والمشايخ .

كما يلحق بالموظفين العموميين كل شخص مكلف بأداء خدمة عمومية معينة

(١) جارو ج ٤ فقرة ١٤١٧ .

(٢) استئناف ١٩٠٠ / ٣ / ١ مج ١ ص ٢٧٩ .

تقتضى أن تمنحه الحكومة جزءاً من سلطاتها . ولذلك اعتبرت المحاكم موظفاً عمومياً في هذا المعنى كاتب المجلس الملى ^(١) والقسيس ^(٢) ووكيل البطريركخانة ^(٣) ، كل منهم فيما يتعلق بمحررات الخطبة والزواج والطلاق بالنسبة للطوائف المنوط به تحرير أوراقها بحكم القوانين أو اللوائح .

ولكن محكمة النقض عادت في قضاء آخر لاحق لتقرر أن الموظف العمومى هو من تعهد إليه إحدى السلطات الثلاث بنصيب من السلطة في أداء العمل الذى نيط به ، وأن الشارع لم يسو بين القائم بخدمة عامة وبين الموظف العمومى في باب التزوير ، لأن الشارع بما نص عليه في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ قد دل على أن مناط العقاب على تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية هو أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بمقتضى وظيفته — وعبارة الشارع واضحة المعنى لا غموض فيها ، ومراد الشارع لا يحتمل التأويل .

وبالتالى ذهبت — في حكم مبدأ — إلى أنه إذا كان يبين من الاطلاع على ترخيص الاستيراد المدعى بتزويره أنه محرر على نموذج خاص ببنك الجمهورية عن ترخيص باستيراد بضائع من الخارج وموقع عليه تحت عنوان « بنك الجمهورية — المركز الرئيسى » بإمضاءين وعاليه ثلاثة أختام بختم بنك القاهرة ، وليس فيه ما يفيد رسميته أو تداخل موظف عمومى في تحريره أو اعتماده ، فيكون الترخيص موضوع الاتهام ورقة عرفية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ ع ^(٤) .

ومفاد هذا الحكم أن موظفى المصارف — حتى تلك المصارف المؤممة —

(١) نقض ١٩٢٤/٢/٤ المحاماة من ٤ رقم ٦٩٢ ص ٩١٠ .

(٢) جنايات أسيوط فى ١٥/٤/١٩٢٤ المحاماة س ٤ رقم ٥٧٣ ص ٧٤٩ .

(٣) استئناف ١٩٠٣/٦/٧ الحقوق س ١٨ ص ٢٦٧ .

(٤) نقض ١٩٦٠/٢/١٦ أحكام النقض س ١١ رقم ٣٣ ص ١٦٨ .

والتي تدخل في إطار نشاط القطاع العام - لا يصح أن يعتبروا موظفين عموميين في مواد التزوير ، لأن الشارع هنا لم يسو بين القائم بخدمة عامة وبين الموظف العمومي . وهو إعلان لمبدأ جديد هام ، ويبدو أنه أدنى إلى الالتئام مع روح التشريع - في خصوص التزوير - من القول بخير ذلك ، وهو ما كان يذهب إليه الفقه السائد قبل صدور هذا القضاء .

وقد تأيد هذا القضاء بحكم آخر ذهب إلا أنه لا جدال في أن أمين الشونة المختص بتحرير إيصالات توريد كميات القمح المطلوبة للحكومة وإثبات بيان هذه الإيصالات بدفتر الشونة ليس موظفاً عمومياً لأنه يتبع بذلك التسليف الزراعي ، وهو ليس هيئة حكومية . فإذا كان الحكم قد اعتبر تزوير هذه الإيصالات وهذا الدفتر جناية تزوير في ورقة رسمية فإنه يكون مخطئاً في تطبيق القانون (١) .

وتعتبر صفة الموظف العمومي في التزوير ركناً من أركان جريمة التزوير في محررات رسمية لا مجرد ظرف مشدد لجريمة التزوير العادية طبقاً للرأي الغالب (٢) . وهو ما نراه أولى بالانباع لأن التشديد ليس مرجعه صفة الموظف فحسب ، بل وأيضاً طبيعة الورقة ، ووقوع التزوير أثناء مباشرة الوظيفة ، وكلها مجموعة من الأركان التي تدخل في تكوين الجريمة .

ثالثاً : وقوع التزوير أثناء تأدية الموظف لأعمال وظيفته

يشترط أخيراً لاكتمال أركان جنايتي المادتين ٢١١ ، ٢١٣ ع ، وقوع

(١) نقض ١٩٦٠/٣/١٤ أحكام النقض س ١١ رقم ٥٠ ص ٢٢٦

وهذا القضاء يتضمن عدولاً عن قضاء سابق كان قد ذهب إلى أن الشهادة التي يحررها أعضاء اللجنة القروية بصرف كميات خيش من بنك التسليف هي ورقة

رسمية (نقض ١٩٥٦/٥/٢٢ س ٧ رقم ٢١٤ ص ٧٦٢)

(٢) راجع أحمد أمين المرجع السابق ص ٤١٥ ، والسعيد مصطفي « التزوير ،

ص ١٨٢ والموسوعة ج ٢ فقرة ٣٥٢ ص ٥١٨

التزوير في المحررات بواسطة الموظف أثناء تأدية وظيفته ، على حد تعبير المادة ٢١١ ، أو في حال تحريرها المختص بوظيفته ، على حد تعبير المادة ٢١٣ . فلا تتحقق أية من الجنائيتين إذا ارتكب موظف تزويراً في محرر يدخل تحريره في اختصاص موظف آخر ولا علاقة له بأعمال وظيفته . أو إذا ارتكبه قبل تسلم أعمال وظيفته ، مثلاً قبل حلف اليمين لمن يتطلب منهم القانون ذلك (١) ، وكذلك إذا كان معزولاً أو موقوفاً وهو لا يعلم بذلك .

وأحياناً قد يقع من الموظف العمومي خطأ مادي أثناء قيامه بتحرير ورقة تدخل في اختصاصه فيقوم بتصحيحه ، أو تغييره ، وهذا الإجراء في حد ذاته لا يعد تزويراً حتى ولو أغفل الموظف التعليمات الرسمية المتعلقة بتصحيح الأخطاء المادية . ولكن إذا كان المقصود من هذا الإغفال هو تغيير الحقيقة ، وتحقيق ما رمى إليه الموظف العمومي في هذا الشأن ، كان هذا السلوك تزويراً لتوافر جميع أركانه المطلوبة (٢) .

وتنطبق هنا القاعدة التي بمقتضاها أنه إذا أثبت الموظف العمومي بياناً مخالفاً لحكم قانون آخر غير قانون العقوبات عن جهل بهذا الحكم ، فإن هذا يعتبر في جملته جهلاً بالواقع يلتفتى به القصد الجنائي ، ومن ذلك مثلاً الجهل بحكم من أحكام قوانين الأحوال الشخصية في شأن موانع الزواج . ومن ثم لا تنطبق هنا قرينة عدم جواز الدفع بالجهل بالقانون لأنها لا تصدق إلا على أحكام القانون الجنائي وحدها وذلك بالنسبة للموظف العمومي وغير الموظفين أيضاً (٣) .

(١) راجع جارسون المرجع السابق لفقرة ٩٦٧ .

(٢) نقض ١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ رقم ٣٩ من ٢٢٩ ،

(٣) نقض ١٩٥٩/١١/٢ أحكام النقض س ٩ رقم ١٨٠ من ٨٤٤ .

وراجع مؤلفنا في « مبادئ القسم العام من التشريع العقابي » ، طبعة الثالثة

ويلتبنى على تحرير الورقة الرسمية بواسطة موظف غير المنوط به تحريرها بطلانها ، وبطلان الأوراق لا يحول دون القول بالعقاب ما دام غير ظاهر ظهوراً تاماً كما سلف (١) . ولكن يجب حيدئذ العقاب على التزوير طبقاً لنص المادة ٢١٢ ع ، بوصفه تزويراً في ورقة رسمية صادراً من « شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية » على حد تعبير المادة .

وتتم جريمة تزوير المحرر الرسمي بمجرد فراغ الموظف المختص من تنفيذ تغيير الحقيقة على النحو الذي ارتآه . ففى كان مؤدى ما أثبتته الحكم أن صحيفة السوابق المزورة قد حررت بمعرفة موظف عام مختص بتحريرها بمقتضى القوانين واللوائح ، وأنها صدرت فعلاً خالية من السوابق ولم يكتشف أمرها إلا عند فرز الصحف ، فإن ذلك يفيد أن الجريمة قد تمت ، وأن الصفة الرسمية قد توفرت للورقة ، ولا يغير من ذلك عدم تسليمها لصاحب الشأن أو ما قيل من عدم توقيعها بخاتم الإدارة (٢) .

المقوبة

إذا توافرت أركان جريمة التزوير في محرر رسمي من موظف عمومي أثناء تأديته لأعمال وظيفته كانت الواقعة جنائية دائماً ، عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، ويستوى أن يقع التزوير بطريقة ماذية (م ٢١١) أو معنوية (م ٢١٣) .

المبحث الثانى

التزوير في المحررات الرسمية من غير موظفين عموميين

نصت المادة ٢١٢ ع على أن كل شخص ليس من أرباب الوظائف

(١) راجع ما سبق في ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) نقض ٢ / ٤ / ١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ رقم ٩٠ ص ٣٢٩ .

العمومية ارتكب تزويراً مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن مدة أكثرها عشر سنين ، . وهي تقابل المادة ١٤٧ ع . ف . وجناية هذه المادة تتطلب لقيامها تحقق الأركان العامة للتزوير كما مرت بنا ، وتتطلب أيضاً توافر ركنتين إضافيتين هما : -

١ - وقوع التزوير في محرر رسمي .

٢ - وقوعه بطريقة مادية لا معنوية ، وهو ما يستفاد من إحالة المادة ٢١٢ القارىء إلى المادة السابقة لها القاصرة على بيان طرق التزوير المادية .

أولاً : وقوع التزوير في محرر رسمي

سبق الكلام في ماهية المحررات الرسمية في المبحث السابق بما يغنى عن العودة إليها من جديد (١) .

ثانياً : وقوع التزوير بطريقة مادية لا معنوية

عرفنا أن طرق التزوير المادية خمس ، وهي وضع إمضاءات أو اختتام مزورة ، وتغيير المحررات أو الاختتام أو الإمضاءات ، أو زيادة الكلمات ، أو وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة (م ٢١١) ، ثم طريقتا التقليد (م ٢٠٦) والاصطناع (م ٢١٧) ، وتعتبر أحكامها مكتملة لطرق التزوير المادية المبينة في المادة ٢١١ ،

فإذا تحقق الفعل المادي في الجناية الحالية بشخصير الحقيقة في شهادة أو خطاب رسمي صحيح بالحذف فيه أو بالإضافة أو بالتعديل ، أو بالتزوير في الإمضاءات والخطوط أو تقليداتها ، أو باصطناع محرر يشبه المحرر الرسمي مع نسبته كذباً إلى الموظف المختص بإصداره . . . ومن ذلك اصطناع قران

(١) راجع ما سبق في ص ١٣٥ - ١٤٧ .

هدم منزل والتوقيع عليه بإمضاء مزور لمهندس التنظيم المختص^(١).

بل يدخل أيضاً في حكم المحررات الرسمية المحررات المصطنعة التي تنسب زوراً إلى موظف عمومي مختص ، وتعطى شكل المحررات الرسمية الصادرة عنه ، ويلحق بها الأوراق المزورة التي تتخذ مظهر الأوراق الرسمية وتبذل بثوقيعات لأشخاص لم يكونوا فعلاً من الموظفين العموميين ، متى كان الجاني قد قصد أن يوهم بذلك ، وكانت الورقة بالصورة التي اتخذتها يمكن أن ينجذع بها الناس وخصوصاً من أريد خدعه^(٢).

ولكن لا تتحقق جريمة التزوير في المحرر الرسمي (دفتر خزينة المجلس البلدي) لمجرد قيام المنهم بلمصق ورقة عرفية مزورة : (الإيصال المندوب صدوره من بنك مصر) على الصفحة المقابلة للورقة الرسمية المندوب بها إيراد اليوم في دفتر الخزينة للإيهام بأن هذا الإيراد قد تم إيداعه في أحد البنوك^(٣).

ولا يمكن أن يتحقق فعل التزوير فيها بطريقة معنوية . . إذ أن هذا التأخير لا يقع إلا من الموظف العمومي أثناء إنشاء إنشاء المحرر ، فلا يتصور وقوعه من غير موظف اللهم إلا إذا كان شريكاً لموظف عمومي يكون الفاعل الأصلي له . وتنطبق حينئذ القواعد العامة الاشتراك فيكون غير الموظف شريكاً للموظف في جناية المادة ٢١٣ ع لا مرتكباً لجناية المادة ٣١٢ .

وإذا كان الموظف العمومي حسن النية لجهل أن ما يملأ عليه من بيانات مغاير للحميئة ، فإن ذلك يحول دون مساهمته هو عن الجريمة ، ولكن لا يحول

(١) نقض ١٩٥٣/٤/١٢ أحكام النقض س ٤ رقم ٢٤٦ ص ٦٧٩ .

(٢) نقض ١٩٦١/٣/١٤ أحكام النقض س ١٢ رقم ٦٨ ص ٣٥٦ .

(٣) نقض ١٩٥٧/١٠/٧ أحكام النقض س ٨ رقم ٢٠٠ ص ٧٤٧ .

دون مساءلة الشريك سوء النية تطبيقاً لقاعدة المادة ٤٢ ع من أنه : وإذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لعدم وجود القصد الجنائي . . وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً ، (١).

وغنى عن القول أنه إذا توافر القصد الجنائي لدى الاثنين معاً ، الموظف وغير الموظف ، وجبت مساءلتهما معاً بمقتضى المادة ٢١٣ ع . أولهما بوصفه فاعلاً أصلياً وثانيهما بوصفه شريكاً له بالتجريض أو الاتفاق أو المساعدة (م ٤٠ ، ٤١) حسبما تنبئ به وقائع الدعوى ، وعلى هذا الحل اضطردت أحكام المحاكم (٢).

وسوء نية الموظف يتضمن علمه بأن ما يشبه مخالف للحقيقة ، أما مجرد إهمال العمدة أو شيخ البلد مثلاً في تحرى الحقيقة في الورقة المزورة ، مهما بلغت درجته ، فلا يتحقق به ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير (٣).

العقوبة

إذا تحققت أركان التزوير في محررات رسمية من أحد الأفراد كانت الواقعة جنائية دائماً ، ولكن عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن مدة أكثرها عشر سنوات ، أى أقل من عقوبة التزوير في هذه المحررات إذا وقع من موظف عمومي ، إذ تسكون العقوبة في هذه الحالة الأخيرة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، وحدّهما الأقصى خمس عشرة سنة .

(١) نقض ١٩٥٦/٥/٢٨ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٢ ص ٧٩٧ .

(٢) راجع مثلاً نقض ١٨٩٨/٦/١١ القضاء ٥ ص ٣٤٢ و ١٩١٠/٤/٢ مج

س ١١ رقم ١٠٢ و ١٩٣٢/١١/٧ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٦ ص ٥ و ٦/٢٠

١٩٣٨ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٤٤ ص ٢٧٣ .

(٣) نقض ١٩٥٦/١٠/١ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٦٢ ص ٩٦٠ .

ويترتب على ما تقدم أن من يرتكب من الأفراد تزويراً مادياً في محرر رسمي بوصفه فاعلاً أصلياً تكون عقوبته أقل ممن يرتكبه بوصفه شريكاً لموظف عمومي ، لأن القاعدة هي أن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها (م ٤١ ع). واشتراك أحد الأفراد مع موظف عمومي في ارتكاب تزوير في محرر رسمي يتصور وقوعه سواء أوقع الفعل الأصلي من الموظف العمومي بطريقة مادية أم معنوية . إنما الفعل الذي لا يتصور وقوعه إلا بطريقة مادية فحسب هو وقوع التزوير في محرر رسمي بيد أحد الأفراد العاديين ، وهي الصورة الوحيدة التي تصلح نطاقاً لتطبيق المادة ٢١٢ بعقوبتها المخففة (١) .

المبحث الثالث

التزوير في المحررات العرفية

تنص المادة ٢١٥ على أن كل شخص ارتكب تزويراً في محررات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل ، وهي تقابل المادتين ١٥٠ ، ١٥١ ع ف . وتنطاب هذه الجريمة توافر أركان التزوير العامة الآتية الذكر ، بشرط أن يكون محلها محرراً عرفياً ، والمحرر العرفي يسهل تعريفه من وجهة سلبية لا إيجابية ،

(١) يرى أحمد أمين أن الموظف الذي يرتكب تزويراً معنوياً في محرر رسمي بالاشتراك مع موظف عمومي يعاقب طبقاً للمادة ٢١٣ ع ، أما إذا ارتكب تزويراً مادياً ولو بالاشتراك مع موظف عمومي فيؤخذ بالعقوبة المخففة الواردة في م ٢١٤ . ومن ثم فهو يأخذ على القانون أنه يجعل العقوبة متوقعة في شذوذه على طريقة التزوير ، أما الرأي الذي أخذنا به فهو يجعلها متوقعة على صفة الجاني في الجريمة ، فإذا كان فاعلاً أصلياً وجب تطبيق المادة ٢١٢ ؛ وأما إذا كان شريكاً لموظف عمومي فيجب تطبيق المادة ٢١١ أو ٢١٢ بحسب الأحوال .

فهو كل محرر لا تنعقد له صفات المحرر الرسمي ، أى كل محرر لا يقوم بتحريره موظف مختص مع إعطائه الصبغة الرسمية طبقاً لما تقضى به القوانين واللوائح . ويتعذر جمع المحررات العرفية فى أنواع ، بل تكفى الإشارة إليها بالأمثلة ، ومن أمثلتها العقود العرفية وسندات المديونية والمخالصات والإيصالات والخطابات والبرقيات والمذكرات والدفاز ، وكل ما تخطه يد الأفراد والهيئات غير الحكومية من كتابة .

ويدخل فيها أيضاً طبقاً لقانون العقوبات المصرى المحررات التجارية المختلفة بما فى ذلك محررات الشركات والبنوك على أنواعها (١) .

ويعتبر المحرر عرفياً حتى لو كانت تجمعه ورقة واحدة مع محرر رسمى ، ولذلك قضى بأن تزوير كاتب محكمة لإيصالات تفيد رد الرسوم القضائية لصالح ، على ظهر القسائم الرسمية التى كانت تسلم للمدعين عند دفعهم لهذه الرسوم ، يعتبر تزويراً فى محررات عرفية لا رسمية (٢) . وذلك لأن هذه الإيصالات لم يحورها الموظف بمقتضى وظيفته ولم يكن تحريرها مفروضاً عليه بل كان المفروض أن يحورها نفس المدعين .

على أنه يتعين ملاحظة ما سبق من أن من المحررات ما يبدأ عرفياً ثم ينمق صفته هذه ويصبح رسمياً ، بتدخل موظف عمومى بالتأشير عليه والتصرف فيه طبقاً للقوانين واللوائح ، وأن هذه الرسمية تدرج حينئذ على جميع الإجراءات السابقة (٣) .

ويعتبر المحرر عرفياً كذلك حتى لو وصفه صاحبه كذباً بأنه محرر رسمى

(١) راجع نقض ١٩٣٥/٢/٤ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٢٨ ص ٤١٧ .

وهذا على خلاف الحال فى القانون الفرنسى الذى ألحق المحررات التجارية

ومحررات البنوك بالمحررات الرسمية وسأوى فى العقاب بين الحالين (م ١٤٧) .

(٢) نقض ١٩٤٩/١٢/٢٨ مج س ١٥ رقم ٥٤ .

(٣) راجع ما سبق فى هذا الشأن فى ص ١٤١ - ١٤٣ .

وأسنده إلى موظف عمومي ، ما دامت محتوياته وصياغته تشعر بوضوح بأنها لم تصدر منه ، أو بأن ذلك الموظف خرج عن اختصاصه الذي رسمه القانون . ولذلك اعتبرت المحاكم ورقة عرفية لا رسمية إشارة تليفونية مكتوبة مسندة إلى رئيس مصلحة ، تتضمن الاستفسار من مرؤوس له عن سبب تخلفه عن إعطاء صوته في الانتخاب (١) .

العقوبة .

طبقا لنص المادة ٢١٥ يعتبر تزوير المحررات العرفية جنحة عقوبتها الحبس مع الشغل . ويلاحظ أن المشرع يعاقب هنا على جريمة التزوير والاستعمال بنفس العقوبة .

(١) نقض ١٩٣٢/٤/٢٥ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٤٣ ص ٦٢٥ وراجع

ما سبق في ص ١٤٤ .

الفصل الثالث

قواعد عامة

في تزوير المحررات

نعالج في الفصل الحالي بعض القواعد التي تحكم تزوير المحررات في نطاق المبادئ الجنائية العامة لنعرف تطبيقاتها في شأنه ، فنبحث ما يأتي :

— الشروع في التزوير .

— الاشتراك فيه .

— وقوعه بالترك أو بالامتناع .

— إثباته .

وسنخصص لكل موضوع منها مبحثاً على التوالى .

المبحث الأول

الشروع في التزوير

الشروع في التزوير يخضع من حيث ماهيته وعقابه لحكم المبادئ العامة وضبطه نادر الوقوع في العمل ، لأن جريمة التزوير تتم بطبيعتها في خفاء ، فلا تضبط إلا بعد تمامها بفترة قد تطول وقد تقصر . وأكثر ما يكون ضبط التزوير عند ارتكاب جريمة استعمال المحرر المزور ، أى عند إظهاره للتمسك به كما لو كان صحيحاً .

ولم يرد نص في قانوننا عن الشروع في التزوير ، فهو من ثم لا يخضع للعقاب عندما تكون الواقعة جنحة كما في تزوير المحررات العرفية ، وهو

يخضع للعقاب ويعد جناية عندما تكون الجريمة التامة جناية ، كما في تزوير المحررات الرسمية سواء بمعرفة موظف عمومي (م ٢١١ ، ٢١٣) أم بمعرفة أحد أفراد الناس (م ٢١٢) ، وذلك تطبيقاً لنصر المادة ٤٦ ع .

وهو يكون في صورة جريمة موقوفة ، طبقاً للذهب الشخصي السائد في بلادنا ، إذا أتى الجاني أفعالا مادية تحمل على القول بأنه قد سلك بها نهائياً سبيل الجريمة ، وأصبح عدوله عنها أمراً غير محتمل أو بعيد الاحتمال . أو بعبارة أخرى إذا كانت الأفعال التي أتاها الجاني تؤدي حالا ومباشرة إلى ارتكاب الجريمة .

ومن ذلك مثلاً أن يلتحل المتهم اسم الغير أو شخصيته أمام موثق العقود ويطلب منه تحرير عقد رهن ، فيكتب الموثق العقد ويوقع عليه المتهم والموثق ويطلب الأخير بيانات معينة لإتمام العقد فيمهل المتهم ، ثم يكتشف التزوير قبل إتمام العقد (١) . ومنه أيضاً أن يتفق المتهم مع آخرين على بيع مالا يملك ويتقدم للموثق منتحلاً اسم المالك الحقيقي ويطلب إليه تحرير عقد البيع اليهم ، ويبتدىء الموثق في التحرير ثم يستريب في شخصية البائع ويرفض إتمام العقد ، فإن البائع والمشتري يعدون جميعاً شارعين في التزوير (٢) .

كما يعد شروعا في تزوير محرر رسمي إذا اتفق مثلاً موظف عمومي مع أحد الأفراد على ارتكاب التزوير في مقابل منفعة ما ، وبدأ الموظف بالفعل في تغيير الحقيقة ، ولكن ضبطت الواقعة أثناء ارتكابها وقبل إتمام المحرر ووضع التوقيعات عليه ، أو حتى قبل استيفاء جميع العناصر التي يتطلبها القانون لقيام هذا المحرر ، وكان ذلك لأسباب لا دخل لإرادة الجاني فيها .

(١) نقض فرنسي في ١٤/١٠/١٨٥٤ سيري س ١٨٥٤ - ٨٢٦ .

(٢) نقض فرنسي في ٥/٨/١٨٩٧ أحكام النقض الفرنسية رقم ٢٧٧ .

ويكون الشروع في التزوير في صورة جريمة خائبة في نظر البعض إذا وقع في محرر باطل، ولم يترتب عليه بسبب بطلانه أى ضرر لأحد^(١). إلا أننا نرى أنه حتى عند تحقق هذا الفرض لا ينبغي أن تعد الواقعة شروعا ولا جريمة خائبة . غاية ما هناك أن القول بالعقاب أو بعدمه يتوقف على بحث توافر عنصر الضرر من عدم توافره ، لأن الضرر في جريمة تزوير المحررات عنصر موضوعي قائم بذاته ، لازم فيها تتوافر بتوافره ، وتلتقي بانتفاؤه كما قلنا . فإذا قيل بقيامه كانت الجريمة تامة لا مجرد شروع فيها ، وإذا قيل بانتفاؤه انتهت الجريمة أساساً حتى بوصفها شروعا ، وذلك على النحو الذى عرضنا له فيما سبق^(٢).

والعجز عن استعمال المحرر المزور ، أو الفشل عند استعماله لا يعد تزويراً خائباً ، لأن الاستعمال جريمة مستقلة عن التزوير ، ولا يعد استعمالاً خائباً ، لأن الاستعمال يتم بمجرد إظهار المحرر المزور والتمسك بقيمته كما لو كان صحيحاً ، وبصرف النظر عن مدى تحقق الهدف الذى أراد به الجاني بالتزوير فالاستعمال .

المبحث الثانى

الاشتراك فى التزوير

الاشتراك فى التزوير يخضع أيضاً للبادئ العامة من حيث ماهيته وعقوبته . فكل من حرض الغير على ارتكاب التزوير أو اتفق معه عليه أو ساعده فيه بأية طريقة يعد شريكاً بالتحريض أو بالاتفاق أو بالمساعدة بحسب الأحوال .

والذى يعتبر الجاني فاعلاً أصلياً — لا مجرد شريك — فى التزوير ينبغي أن يأتى عمداً عملاً من الأعمال الداخلة فى تكوين الجريمة ، أى فى تغيير

(١) راجع ما سبق فى ص ١١٥ — ١٢٥ .

(٢) راجع ما سبق فى ص ١٢٨ عن رأى جارسون فى تزوير المحرر الباطل .

الحقيقة بإحدى الطرق التي بينها القانون . ذلك أنه حدد على سبيل الحصر الطرق المادية والمعنوية التي يجب أن يقع بها فعل التزوير وهو ما لا يسمح بتطبيق معيار محكمتنا العليا ، من حيث الاكتفاء في بعض صور الجرائم بأن يأخذ الجاني دوراً على مسرح الجريمة وقت ارتكابها لكي يعد فاعلاً أصلياً فيها .

وقد قابلنا تطبيقاً هاماً للاشتراك في التزوير عند معالجة التزوير في المحررات الرسمية من غير موظفين عموميين . وعرفنا كيف أن هذا النوع من التزوير لا يقع بإحدى الطرق المعنوية إلا إذا كان المزور شريكاً لفاعل أصلي هو الموظف العمومي القائم بكتابة المحرر الرسمي حال كتابته ، وكيف أن هذا الأخير قد يكون سوء النية متواطئاً مع شريكه غير الموظف ، أو حسن النية لا يعلم شيئاً عن كذب البيانات التي تملى عليه ، ولكنه يعد وحده في الحالين فاعلاً أصلياً له (١) .

ويعتبر شريكاً كذلك في التزوير من يوقع على ورقة مزورة بصفته شاهداً وهو يعلم بتزويرها . لأن شهادة شهود العقد من الأدلة التي يتمسك بها صاحب العقد لإثبات صحته إذا حصل الطعن فيه . ومن ثم يكون هذا الفعل من الأفعال المجزئة والمسبلة والمتمة للجريمة (٢) .

والاشتراك في التزوير يتم عادة دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم فإنه يكفي أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون اعتقادها هذا سائماً تبرره الوقائع التي أثبتتها في حكمها ، طبقاً للنظرية العامة في إقناعية

(١) راجع ما سبق ص ١٥٢ .

(٢) نقض ١٩٠١/٥/٢٥ مج س ٣ عدد ١١ و ١٩٠٦/١/٢ الاستفلال ص ٦

ص ٦٩ و ١٩٢٣/١٢/٧ مج س ٣٥ رقم ٥٤ .

(م ١١ — التزييف والتزوير)

الدليل في المواد الجنائية^(١) .

وليس من صور الاشتراك في التزوير مجرد استعمال السند المزور مع العلم بأنه كذلك — إذا لم يقع من المستعمل تحريض ولا اتفاق ولا مساعدة في التزوير — لأن الاستعمال جريمة مستقلة عن التزوير قائمة بذاتها على ما سيرد فيما بعد .

المبحث الثالث

وقوع التزوير بالترك أو الامتناع

من المسلم به أن التزوير المادى لا يتصور وقوعه بطريق الترك أو الامتناع أى بطريق سلبى بحت ، لأنه يتطلب فى الجانى أن يأتى فعلاً أو أفعالا مادية حددها القانون على سبيل الحصر لا المثال ، وكلها إيجابية بطبيعتها .

أما بالنسبة للتزوير المعنوى فالوضع جد مختلف ، ومن الممكن تصور وقوعه بطريق سلبى . فامتناع محرر المحضر تعمداً عن إثبات عبارات هامة وردت على لسان شاهد أو متهم ألا يعد من قبيل التغيرير فى إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير المحرر إدراجه به ؟ وامتناع موثق العقوذ عن إثبات بعض عبارات العقد المملأة عليه تواطؤاً مع أحد المتعاقدين ، ألا يعد من قبيل ذلك أيضاً ؟ وامتناع مأمور التحصيل عن إثبات بعض أموال أميرية جصلها بقصد اختلاسها مع إثباته للبعض الآخر ألا يعد من قبيل جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ؟

(١) راجع نقض ١٩٦٣/٦/١٧ أحكام النقض س ١٤ رقم ١٠٤ ص ٥٤٣ و ١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ رقم ٢١٥ ص ١٠٥٠ و ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ رقم ٢٨٥ ص ١٣٩١ و ١٩٧٠/١/٢٥ س ٢١ رقم ٣٤ ص ١٤٤ و ١٩٧٤/٥/٢٠ س ٢٥ رقم ١٠٨ ص ٥٠٤ و ١٩٧٤/٦/٣٠ رقم ١١٧ ص ٥٤٦ .

يميل الفقه الجنائي بصفة عامة إلى الإجابة على هذه الأسئلة بالإيجاب ،
والقول بأن التزوير المعنوي قد يقع بطريق سلبي كما قد يقع بطريق إيجابي ،
وذلك متى ترتب على الترك المتعمد تغيير في مؤدى المحرر ، ومتى توافرت له
أركان التزوير الأخرى من ضرر ومن قصد جنائي^(١) .

وقد أخذت محكمة النقض بذلك فيما عرض عليها من حالات قليلة .
ومن أحقها بالذكر حالة وكيل مكتب بريد لم يثبت في الأوراق والدفاتر
الخاصة ببعض ماباعه من طوابع وأذون وأوراق دمنغة لسترما اختلسه من الثمن
وذلك حالة كونه ملزماً بذلك قانوناً لإمكان مراجعة عمله ومراقبته فيه ،
فاعتبرت المحكمة الواقعة تزويراً بحوله واقعة مزورة في صورته واقعة صحيحة^(٢) .

وقد اعتبر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية أن
عدم قيد صاحب الفندق أو النزل لأسماء النازلين عنده ، سواء أكان ذلك
عن عمد أم إهمال ، جريمة خاصة وفرض لها عقوبة الجنيحة (م ٣٠ ، ٣٥) ،
ولنا عودة إليها فيما بعد .

المبحث الرابع

اثبات التزوير

يثبت التزوير بكافة طرق الإثبات ، أى بشهادة الشهود ، ومضاهاة

(١) راجع أحمد أمين المرجع السابق ص ٤٣٠ والسعيد مصطفى « التزوير »
ص ١٢٧ والموسوعة ج ٢ فقرة ١٤٧ ص ٢٩٦ ومحمود مصطفى فقرة ١٣٢ ص ١٤٣
ومحمود إبراهيم ص ٢٨٢ ومحمود نجيب حسنى فقرة ٣٥٤ ص ٣٢٠ وعمر السعيد
رمضان فقرة ١١٧ ص ١١٦ وأحمد فتحى سرور فقرة ٢٤٤ ص ٣٥٦ وعبدالمهيمن
بكر فقرة ١٩٣ ص ٤٨٧ وحسين المؤمن ص ١٤٤ — ١٤٦ .

(٢) نقض ١٩٤٣/٥/٣١ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٠٠ ص ٢٧٤ وراجع
أيضاً نقض ١٩٣٥/٢/٤ ج ٣ رقم ٣٢٨ ص ٤١٨ .

الخطوط بمعرفة المحكمة مباشرة إذا كان التزوير ظاهراً أو بئدب خبير مختص لإجراء المضاهاة ، كما يثبت بالاعتراف وبقرائن الأحوال .

وتقدير الدليل أمر موضوعى دائماً ، وأياً كان نوع الدليل ، فللمحكمة الأخذ بتقرير مضاهاة الخطوط مع الفصل فيما قد يوجه إليه من اعتراضات إذا اطمأنت إليه ، كما أن لها رفض الأخذ به بناء على أسباب مبررة إذا لم تطمئن إليه . ولها ندب الخبير ، كما أن لها رفض طلب ندبه من مبدأ الأمر طالما ردت على طلب الندب بأسباب مسوغة لها سندها من أوراق الدعوى وظروفها (١) .

وإذا كانت محكمة الموضوع قد محصت الشهادة موضوع التزوير وعمات المضاهاة بنفسها بين الإمضاء المنسوبة لنائب العمدة عايتها وبين إمضاءاته على أوراق الاستكتاب مستعينة بمنظار مكبر وانتهت إلى الجزم بالتزوير ، فإن عملها هذا يدخل ضمن حقها فى فحص الدليل وتقديره بما تستقل به ولا معقب عليها فيه (٢) .

ولكن يلزم ألا تغفل المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى ، فإن هذا الإغفال يعيب إجراءات المحاكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهرى من إجراءات المحاكمة فى التزوير (٣) . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أشار إلى اطلاع

(١) نقض ١٩٧٢/١١/١٢ أحكام النقض س ٢٣ رقم ٢٦٧ ص ١١٧٩ و ١٩٧٣/١٢/٣ س ٢٤ رقم ٢٣٣ ص ١١٣٦ و ١٩٧٤/١٠/٢٠ س ٢٥ رقم ١٤٧ ص ٦٨٤ .

(٢) نقض ١٩٥٣/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٥ رقم ٢٣ ص ١٦٤ .

(٣) نقض ١٩٧٤/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٥ رقم ١٠٥ ص ٤٩١ . و ١٩٦٥/٢/١/ أحكام النقض س ١٦ رقم ٤١ ص ١٩٤ و ١٩٦٧/١٢/١٢ رقم ٢٦٧ ص ١٢٥٩ و ١٩٧٢/١٢/٢٥ س ٢٣ رقم ٣٢٩ ص ١٤٦٧ .

المحكمة على الصورة الشمسية للسند المدعى بتزويره ، لأن اطلاع المحكمة على تلك الصورة لا يكفي إلا في حالة فقد أصل السند المزور (١).

ومتى كان يبين من المفردات أن المحرر محل التزوير كان مودعاً بالأوراق وفي ظرف مفتوح وقد أثبتت محكمة الدرجة الأولى اطلاعها عليه . . . فإن النعمى على محكمة ثانى درجة بأنها لم تطاع عايه للتأكد من قيام التزوير يكون دفعاً غير سديد (٢).

أما إذا كان التزوير أمراً غامضاً ويتطلب تحقيقه الاستعانة برأى أهل الفن ، فلا يجوز للمحكمة أن تفصل فيه برأىها الخاص وتحرم صاحب الشأن من ندب خبير فنى لهذا الغرض ، كما هى القاعدة العامة في ندب الخبراء لتحقيق كافة النقاط الفنية التي يتعذر على القاضى أن يفصل فيها برأيه الخاص (٣).

ومن هذا القبيل في خصوص مضاهاة الخطوط الأحكام الآتية :-

— لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن ترفض طلب ندب خبير لبيان ما إذا كانت الإمضاء المختلف على صحتها مزورة أم غير مزورة ، اعتماداً على أن المضاهاة التي أجرتها محكمة الدرجة الأولى والمحكمة المدنية التي يشكو المتهم من نتيجة مضاهاتهم قد أثبتت تزوير الإمضاء ، بل يجب في هذه الحالة أن تقوم المحكمة الاستئنافية بعمل المضاهاة بنفسها ، أو أن تندب خبيراً لذلك ، والرفض في هذه الصورة يعتبر إخلالاً بحق الدفاع موجباً لنقض الحكم (٤).

(١) نقض ١٩٦٧/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١٨ رقم ١١٢ ص ٥٦٦ .

(٢) نقض ١٩٦٩/١٠/٦ أحكام النقض س ٢٠ رقم ١٩٦ ص ١٠٠٨ .

(٣) نقض ١٩٧٤/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٥ رقم ١٦٧ ص ٧٧٣ .

(٤) نقض ١٩١٧/١/١٥ القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٠٩ ص ٩٦ .

— إذا طالب المتهم في نصب ندب خبير لتحقيق الخطوط التي على الفواتير المزورة فلم تعرض المحكمة لهذا الدفاع أو ترد عليه بما يفنده ، مع أنه لو صح لكان من شأنه أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام ، فإنها تكون قد أخأت بحقه في الدفاع ويتعين نقض حكمها^(١).

— وإذا كانت المحكمة قد اطرحت التقرير الاستشاري المقدم من المتهم استناداً إلى أن تقرير الخبير التابع لقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي له من الحصانة ما يوجب الأخذ به دون أعمال سلطة المحكمة التقديرية في شأنه ، والفصل فيما وجه إليه من ملاحظات ، فإنها تكون قد فصأت في الدعوى دون أن تبحث كلا التقريرين وتوازن بينهما ثم تأخذ بما تراه ، وهذا منها إخلال بحق المتهم في الدفاع يستوجب نقض حكمها^(٢).

— أما إذا كانت المسألة الخاصة بمضاهاة الخطوط ليست من المسائل الفنية البحتة ، وقد وضحت لدى المحكمة بما لديها من سلطة شق طريقها استخلاصاً من ظروف الدعوى بأسباب سائغة ، فالمحكمة غير ملزمة بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى^(٣) ،

وإذا كان المتهم بالتزوير قد طلب في مذكرة قدمها إلى المحكمة استثناء تجبير قسّم الطب الشرعي الذي قرر أن المتهم لم يكتب الإمضاء لحضور هذه المناقشة ، ولكن المحكمة أذاته دون أن تعرض لهذا الطلب ونرد عليه ، فإن حكمها يكون قاصراً ، إذ أن هذا الطلب مهم لتعلّقه بتحقيق الدعوى لظهور الحقيقة^(٤).

(١) نقض ١٩٥٠/٦/١٢ أحكام النقض س ١ رقم ٢٣٨ ص ٧٢٤ .

(٢) نقض ١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٣ رقم ٢٩٠ ص ٧٩٥ .

(٣) راجع مثلاً في نقض ١٩٧٣/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢٣٣

ص ١١٢٦ .

(٤) نقض ١٩٤٧/١٠/١٤ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٣٩٣ ص ٢٧٥

ولم ينظم المشرع المضاهاة سواء في قانون الإجراءات أم في قانون المرافعات بنصوص آمرة يترتب على مخالفتها البطلان ، ومن ثم فلا محل للنهي على المحكم بأن المضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرقية معترف بها^(١) . بل إن للقاضي الجنائي أن يعول على مضاهاة تجرى على أية ورقة يقتنع هو بصدورها من شخص معين ، ولو كان ينكر صدورها منه^(٢) ، وذلك إعمالاً لمبدأ إقناعية الدليل في المواد الجنائية .

وإذا عجز الخبير عن إجراء المضاهاة لعدم صلاحية استكتاب المتهم فإن هذا لا يمنع المحكمة من تحقيق التزوير بأي طريق آخر^(٣) .

وعدم العثور على الورقة المزورة لا يمنع من قيام جريمة التزوير ما دام الحكم قد أثبت وجود الورقة وتزويرها^(٤) . كما أن فقد الورقة المزورة لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير ، إذ أن الأمر في ذلك مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصولها ونسبتها إلى المتهم^(٥) . فإذا رفضت المحكمة تحقيق أدلة التزوير لعدم وجود المحرر كان حكمها معيباً^(٦) .

وعلى الجملة يخضع إثبات التزوير وتقدير الأدلة فيه لسكافة القواعد العامة

== وللزيد في هذا الشأن راجع مؤلفنا في د ضوابط تسبيب الأحكام الجنائية وأوامر

التصرف في التحقيق ، طبعة ١٩٧٧ ص ٢١٠ - ٢٤٠ ، ٤٠٨ .

(١) نقض ١٩٥٦/١٢/٤ أحكام النقض س ٧ رقم ٣٤٢ ص ١٢٣٤ .

(٢) نقض ١٩٥٥/٤/٢٥ أحكام النقض س ٦ رقم ٢٦٢ ص ٨٦٧ .

(٣) النقض ١٩٥٤/٥/٣ أحكام النقض س ٥ رقم ١٩٠ ص ٥٥٩ .

(٤) نقض ١٩٥٢/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣ رقم ٣٢٢ ص ٨٦٠ .

(٥) نقض ١٩٥٢/٦/٥ أحكام النقض س ٣ رقم ٢٨٧ ص ١٠٢٦ .

و ١٩٦٤/١١/٢٣ س ١٥ رقم ١٢٧ ص ٦٩٧ .

(٦) نقض ١٩٤١/٥/٥ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٥٢ ص ٤٥٨ .

التي تحكم نظرية الإثبات الجنائي^(١)، ومن بينها أنه ينبغي أن يراعى أنه ليس لأحكام المحاكم المدنية، فيما يتعلق بوقوع التزوير أو الاشتراك فيه أو الاستعمال، حجية الشيء المقضي أمام المحاكم الجنائية، بل على هذه الأخيرة أن تحقق بنفسها جميع وقائع الجريمة وأدلتها^(٢)، وفي النهاية فإن إثبات التزوير ليس له طريق خاص^(٣).

(١) راجع فصلاً عن هذه القواعد في مؤلفنا د مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، الطبعة الثانية عشرة ١٩٧٨ ص ٦١١ وما بعدها.

(٢) راجع نقض: ١٩٦٧/١١/٢ أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٢٦ ص ١١٣٠ و ١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ رقم ٧٧ ص ٢٣٧ و ١٩٧٤/١٢/٣ س ٢٥ رقم ١٧٤ ص ٨١٥.

(٣) نقض ١٩٦٨/١١/٥ أحكام النقض س ١٩ رقم ٣١ ص ٢٨١ و ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ رقم ١٤ ص ٦٩ و ١٩٦٩/٤/٢١ رقم ١١٠ ص ٥٢٢.

الفصل الرابع

في استعمال المحررات المزورة

فصل المشرع بين تزوير المحرر واستعماله جاعلا كلا من الفعلين جريمة قائمة بذاتها . كما فصل من قبل بين أفعال تزيف المسكوكات وأفعال تزويجها ، وبين أفعال تقليد الاختام والدمغات والعلامات ، وأفعال استعمالها . فبعد إذ تناول أفعال التزوير في المواد ٣١١ إلى ٣١٣ ع نص في المادة ٢١٤ على أن : « من استعمال الأوراق المزورة المذكورة في العواد الثلاث السابقة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين إلى عشر » . ثم نص في المادة ٢١٥ ع على التزوير في المحررات العرفية أو استعمالها مع العلم بتزويرها .

وسنعالج جريمة استعمال المحرر المزور في ثلاثة مباحث على التوالي ، فنبحث في أولها أركان جريمة الاستعمال ، ثم نبحث في ثانيها قاعدة اعتبار الاستعمال جريمة مستقلة عن التزوير ، وفي الأخير منها نطبق الأحكام العامة في الشروع والأشراك على جريمة الاستعمال :

المبحث الأول

أركان الاستعمال

يبين من نص المادة ٢١٤ أن جريمة استعمال المحرر المزور تتكون من ثلاثة أركان وهي :

- ١ - وقوع فعل مآدى هو الاستعمال .
- ٢ - أن يكون المحرر مزورا .
- ٣ - علم المستعمل بالتزوير .

أولاً : فعل الاستعمال

الاستعمال هو استخدام المحرر المزور فيما أعد له^(١) . فمجرد حيازته لا تعتبر استعمالاً له ، بل لابد من إظهاره والتمسك بقيمته كما لو كان صحيحاً . ولذلك اعتبرت المحاكم استعمالاً للمحرر المزور تقديمه بالفعل إلى القضاء حتى لو حصل تنازل عنه بعد ذلك أو عدول عن التمسك به^(٢) ، كذلك تقديمه إلى النيابة أثناء تحقيق تجريبه^(٣) ، أو تقديمه للتوثيق ابتغاء شهره^(٤) ، وتقديم إورنيك مزور لامتحان قيادة إلى كاتب الضبط لإرفاقه بطلب استخراج رخصة قيادة^(٥) ، وتقديم رخصة قيادة مزورة لسكونستابل المرور^(٦) .

ويعتبر استعمالاً لخطاب مزور نشره في جريدة^(٧) .

وقضى أيضاً بأن استخراج صورة مطابقة لأصل عقد مزور دس في ملفات الشهر العقاري مع مخالفة ذلك للحقيقة ، ثم استعمالها فعلاً مع العلم بالتزوير الحاصل في الأصل ، يعد في القانون استعمالاً لأوراق رسمية مزورة

(١) راجع جارج ٤ فقرة ١٤٦٨ ونقض مصرى في ٢٢/١١/١٩٤٨ رقم ١١٩٧ س ١٨ ق و ١٩٦٢/٦/٢٥ أحكام النقض س ١٣ رقم ١٤١ ص ٥٥٩ .

(٢) نقض ١٩٢٥/١١/٣ مج س ٢٨ رقم ١٣ ص ١٧ و ١٩٢٢/٦/٤ المحاماة س رقم ٢٤٨ ص ٣١٩ .

(٣) نقض ١٩١٢/٦/٤ المحاماة س ٤ رقم ٢٤٨ ص ٣١٩ .

(٤) نقض ١٩٢٨/٥/١ مج س ٢٩ رقم ١٠٦ ص ٢٥٤ و ١٩٤٢/٣/٢٣ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٧٢ ص ٦٣٣ .

(٥) نقض ١٩٤٦/٢/٤ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٠ ص ٧٣ .

(٦) نقض ١٩٥١/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢ رقم ٤٣٣ ص ١١٨٥ .

(٧) راجع جارجسون المرجع السابق فقرة ٨٠ - ٨٣ ولبواتفان ج ٢ فقرة ٦٦٠ . وتعاقب المادة ١٨٨ من قانون عقوباتنا بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر =

لا على أساس أن هناك تزويراً في صورة العقد ذاتها، بل على أساس أن البيانات المستشهد عليها بالصورة والواردة في الحافظة ضرورية . فاستعمال الصورة في الواقع استعمال لأصل العقدين وما عليهما من تأشيرات رسمية لا تتفق والواقع مما يعتبر تزويراً في أوراق رسمية (١) .

بينما لا يعتبر استعمالاً للسند المزور مجرد الإشارة إليه في عريضة دعوى ، أو ورود ذكره في المرافعة دون تقديمه بالفعل إلى المحكمة ، لأن الاستعمال يتطلب إظهار المحرر المزور . كما لا يكفي مجرد التصرف باعتبار أن العقد صحيح غير مزور . ولذلك لم تعتبر المحاكم استعمالاً لعقد شراء مزور وضع المزور يده على الأرض التي شملها العقد وبيعه جزءاً منها وتأجيرها لجزء آخر . وبدأت المحكمة حكمها على أن تصرف الإنسان في أموال ليس له عليها من الحقوق إلا ما يدعى أنه استمده من عقد مزور لا يعد سوى اغتصاب ، بينما لا يقوم الاستعمال إلا بإيراد العقد المزور ابتغاء اعتباره صحيحاً (٢) .

ويبين من ذلك أن فعل الاستعمال ، وإن كانت طبيعته واحدة ، إلا أن مظهره يختلف اختلافاً كبيراً حسب نوع المحرر وظروف الاستعمال . وتقدير لبوت أفعال الاستعمال من عدمه متروك لقاضي الموضوع ، أما وصف هذه الأفعال بأنها تعد استعمالاً معاقباً عليه فيخضع لرقابة النقص باعتبار هذا الأخير ركناً في الجريمة (٣) ،

شهرأ وبغرامة لا تقل عن خمسين جنماً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بسوء قصد بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر أوراقاً مصطنعة أو منسوبة كذباً للغير، إذا كان من شأن النشر تسكير السلم العام أو إلحاق ضرر بالمصلحة العامة، وذلك ما لم يثبت المتهم حسن نيته . . .

(١) نقض ١٩٥٦/٩/٢٦ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٥٠ ص ٩١ ،

(٢) نقض ١٩٥١/١١/٣٠ ميج س ٣ ص ٢١١ .

(٣) نقض ١٩٢٩/١٠/١٧ القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٠٣ ص ٣٥٣ ،

ثانيا : كون المحرر مزورا

يشترط أن يقع الاستعمال على محرر مزور بطريقة من الطرق التي رسمها القانون . وإذا كانت الجريمة هي جناية استعمال ورقة رسمية مزورة (م ٢١٤ ع) وجب أن تتحقق في هذه الأخيرة العناصر اللازمة لإمكان اعتبارها ورقة رسمية .

ويلاحظ أن ركن الضرر متصل بفعل الاستعمال أوثق صلة دون فعل التزوير ، وذلك بالأقل فيما عدا الأحوال التي يكون فيها مجرد التزوير إخلالا بالثقة الخاصة الموضوعية في المحرر ، كما هي الحال في تزوير المحررات الرسمية . وعلى أية حال يشترط أن يلبنى على استعمال المحرر المزور ضرر ، أما إذا كان التزوير بما لا يمكن أن يلبنى عليه ضرر ما فلا عقاب على التزوير ولا على الاستعمال (١) .

وتقدير كون الورقة مزورة من عدمه متروك لقاضي الموضوع .

ثالثا : القصد الجنائي

القصد الجنائي في جريمة استعمال محرر مزور هو العلم بتزوير ذلك المحرر ، وقد نصت على ذلك صراحة المادة ٥١٤ و ٢١٥ . وهذا العلم بالتزوير يدخل في القصد الجنائي العام للجريمة ، لأن هذا الأخير هو إرادة ارتكاب الجريمة بأركانها المختلفة كما ذكرنا .

ولا يتطلب الاستعمال أى قصد خاص مثل قصد الإضرار الذي تتطلبه جريمة استعمال ختم مقلد أو تزويج مسكوكات مزيفة ، لأن الإضرار هنا عنصر مستقل غير مندمج في الجانب المعنوي للجريمة ، وإن كان بعض الشراح يرى غير هذا الرأي ويذهب إلى أن القصد الخاص في التزوير يتحصل في نية الإضرار بالمجنى عليه .

(١) نقض ١٩٢٣/٥/١ القواعد القانونية ج ٣ رقم ١١٤ ص ١٧٥

و ١٩٣٤/٤/٣٠ ج ٣ رقم ٢٤٤ ص ٢٢٦ .

ويجب إقامة الدليل على علم المستعمل بالتزوير^(١) فلا يكفي مجرد تمسك المتهم بالورقة المزورة أمام الجهة التي قدمت لها ما دام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها أو شارك في هذا الفعل^(٢) . أما إذا كان هو بنفسه المزور فالعلم مفترض ليس بحاجة إلى إثبات^(٣) .

ويجب أن يكون العلم بالتزوير سابقاً لاستعمال المحرر أو معاصراً له ، أما العلم اللاحق فلا أثر له في قيام الجريمة .

ولا عبء بالبائع ولو كان مشروعاً مثل تزوير سند لاقتضاء حق صحيح قانوناً ولكن متنازع عليه^(٤) ، إذ أن البائع ليس ركناً في الجريمة طبقاً للقواعد العامة ، وإن جاز أن يعد ظرفاً قضائياً مخففاً للعقوبة أو مشدداً بحسب الأحوال .

العقوبة

بحسب المادة ٢١٤ استعمال محرر رسمي مزور — طبقاً للمواد من ٢١١ إلى ٢١٣ ع — مع العلم بتزويره جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى عشر .

وبحسب المادة ٢١٤ ع مكرراً (مضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) كل تزوير أو استعمال يقع في محرر لإحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام تكون عقوبته السجن مدة لا تزيد على خمس سنين .

(١) نقض ١٩٤٧/٥/١٩ المحاماة س ٢٨ رقم ٢٣١ ص ٧٢٦ .

(٢) نقض ١٩٦٥/٢/١٦ أحكام النقض س ١٦ رقم ٢٢ ص ١٤٠ .

(٣) نقض ١٩٠٨/٣/١٤ مج س ٩ رقم ١٠٧ ص ٢٥٠ .

(٤) راجع ما سبق ص ١٢٣ .

وتسكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين إذا وقع التزوير أو الاستعمال في محرر لإحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عايبها في الفقرة السابقة أو لآية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى إذا كان للدولة أو لإحدى الهيئات العامة نصيب في مالها بأية صفة كانت ، .

وهذه المادة أضيفت بنفس القانون الذي أضيفت به المادة ٢٠٦ مكرراً في شأن تقليد أو تزوير الاختتام والدمغات والعلامات المتعلقة بنفس هذه الشركات ، أو الجمعيات ، أو النقابات ، وهو القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وعقوبة الفقرة الأولى من المادتين هي السجن مدة لا تزيد على خمس سنين ، أما عقوبة الفقرة الثانية فهي السجن مدة لا تزيد على سبع سنين في المادة ٢٠٦ / ٢ مكرراً ، ولا تزيد على عشر سنين في المادة ٢١٤ / ٢ مكرراً .

أما استعمال محرر عرفي مزور مع العلم بتزويره فهو جنحة عقوبتها الحبس مع الشغل (م ٢١٥) ، وذلك في جميع الحالات .

المبحث الثاني

استقلال جريمة

استعمال المحررات المزورة عن تزويرها

أشرنا في صدر هذا الفصل إلى أن قانون عقوباتنا يعتبر استعمال المحرر المزور جريمة مستقلة عن تزويره ، وهذا الاستقلال متعدد الجوانب والمظاهر وأجدرها بالذكر :

أولاً : أن التزوير يقع بأفعال تختلف بطبيعتها عن أفعال الاستعمال ، وبطرق مادية ومعنوية واردة على سبيل الحصر لا يعرف لها الاستعمال مقابلاً أو بديلاً ، بل يقع هذا الأخير بأي فعل يتضمن إبراز المحرر المزور والتمسك بقيمته كما لو كان صحيحاً .

وأفعال التزير أية كانت كلها أفعال وقتية^(١). أما الاستعمال فهو في أغلب الصور يكون جريمة مستمرة^(٢)، وفي أقلها وقتية، أو وقتية متجددة. فاستعمال المحرر المزور بتقديمه لأية جهة من جهات التعامل والتمسك به جريمة مستمرة تظل قائمة ما دام التمسك به قائماً، ومن ذلك أن يقدم في دعوى منظورة. وحيث لا يوقف حالة الاستمرار سوى الفصل في الدعوى نهائياً أو التنازل عن المحرر أو سحبه.

وإذا طعن فيه بالتزوير فإن الطعن لا يقطع حالة الاستمرار مادام مستعملة لم يتنازل عنه أو يسترده^(٣). وإذا استأنف التمسك بالمحرر الحكم الابتدائي الذي قضى برده وبطلانه، طالباً بإخائه والحكم بصحته، فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك به أو يقضى نهائياً بتزويره، ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى إلا من هذا التاريخ^(٤).

ويكون الاستعمال جريمة وقتية إذا قدم المستعمل مثلاً إذناً مزوراً لمصاحبة البريد وقبض قيمته على الفور. وحكم مرة بأن تقديم عقد مزور إلى جهة التسجيل ابتغاء تسجيله يعد جريمة وقتية^(٥)، إلا أننا نرى أن هذا الحكم

-
- (١) نقض ١٩٦٣/٦/١٠ أحكام النقض س ١٤ رقم ٩٨ ص ٥٠١ .
(٢) نقض ١٩١٧/١٢/٢٣ مج س ١٩ رقم ٨٤ و ١٩٣٨/١١/١٤ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٧٥ ص ٢٢٣ و ١٩٥٤/٣/١ أحكام النقض س ٥ رقم ١٣٠ ص ٢٩٢ و ١٩٥٤/١٢/٦ س ٦ رقم ٨٢ ص ٢٤٢ و ١٩٧٣/١١/٤ س ٢٤ رقم ١٨٥ ص ٨٩٧ .
(٣) نقض ١٩٢٩/٢/٢١ القواعد القانونية ج ١ رقم ١٧١ ص ١٧٩ وقارن نقض ١٩٠٠/٦/٩ مج س ٢ ص ٢٧٦ .
(٤) نقض ١٩٥٢/٢/٢١ أحكام النقض س ٤ رقم ١٧ ص ٤١ و ١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ رقم ٢٦٩ ص ١٣٢١ .
(٥) نقض ١٩٠٨/٣/١٤ مج س ٩ ص ٢٥٠ .

منتقد وأن استعمال العقد المزور عن هذا النحو تبدأ به حالة استمرار إلى أن يتم التسجيل بالفعل أو يتم سحب العقد .

ويكون الاستعمال جريمة وقتية متجددة إذا قدم المستعمل السند المزور لتوقيع حيز تحفظى به ، ثم استرده ليقدمه بعدئذ فى دعوى المطالبة وثبتت الحيز الابتدائية فالاستثنائية (١) .

ثانياً : أن القصد الجنائى فى جريمة الاستعمال ، وهو العلم بتزوير المحرر ، يختلف تماماً عنه فى جريمة التزوير ، وهو نية استعمال المحرر المزور فيما أعد له . لذلك قد ينعدم قصد الاستعمال لدى المزور بأن يصطنع سنداً من باب التجربة العلمية أو لمضاهاة الخطوط ، فيقع فى يد آخر مصادفة ويستعمله مع العلم بتزويره ، فيلتذ يتوافر القصد الجنائى لدى المستعمل رغم انتفائه لدى صانع السند المزور (٢) . وعلى العكس من ذلك قد يتوافر القصد الجنائى لدى المزور ولكنه يلتفى لدى المستعمل ، كتمهم يزور سند مديونية على آخر ، ثم يحوله إلى ثالث حسن النية يقيم دعوى المطالبة بقيمته وهو يحمل حقيقة .

ثالثاً : أن مرتكب الاستعمال قد يكون غير مرتكب التزوير ، أو قد لا يربطه به صلة ما (٣) . فمن يستعمل محرراً مزوراً وقع فى يده بطريقة أو بأخرى يعاقب على الاستعمال مادام يعلم بتزويره رغم أنه لم يشترك فى التزوير . وكذلك من يزور محرراً بذية استعماله يعاقب على التزوير ، ولو عجز بعدئذ عن استعماله بالفعل ، أو لو فقد منه فاستعمله شخص لا يعرفه ، أو لم يتفق معه على استعماله .

(١) راجع أحمد فتحى زغلول « التزوير » ص ١٢٥ .

(٢) راجع جارسون م ١٤٨ فقرة ٣٧ .

(٣) جارسون م ١٤٨ فقرة ٩ ود اللوز الهجائى التزوير فقرة ٤٠٧ .

رابعاً: أن دعوى الاستعمال يمكن أن تقام على المستعمل ولو ظل المزور مجهولاً فخطت الدعوى بالنسبة له (١)، أو لو انقضت دعوى التزوير ب وفاة الجاني فيها أو بمضى المدة المسقطه لها (٢). ذلك أن التزوير جريمة وقتية دائماً تبدأ مدة السقوط فيها بمجرد وقوعها. أما الاستعمال فجريمة لاحقة على التزوير دائماً، وغالباً تكون مستمرة فلا تبدأ مدة سقوطها إلا من رقت انقطاع حالة الاستمرار. كما يتصور إدانة المستعمل ولو حكم ببراءة المزور لسبب غير سبب انعدام التزوير، كعدم ثبوت الواقعة على هذا الأخير، أو لانعدام القصد الجنائي لديه.

خامساً: أنه إذا جمع فاعل واحد بين فعلي التزوير والاستعمال معاً، بوصفه فاعلاً أصلياً أو شريكاً يعد ركباً لجريمتين لا لجريمة واحدة (٣). ولذلك فائدة كبرى في العمل، وهي أن التزوير يتم في خفاء ويصعب إثباته في بعض الصور، بينما الاستعمال فعل علني ومن ثم فهو أسهل منه إثباتاً في المعتاد.

ويلاحظ أنه إذا وقع الفعلان لغرض واحد وكانا مرتبطين ارتباطاً لا يقبل التجزئة وجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجريمتين طبقاً لنص المادة ٣٢/٢ ج. وأشد العقوبتين بالنسبة للمحاررات الرسمية هي عقوبة جريمة التزوير، أما بالنسبة للمحاررات العرفية فالعقوبة واحدة في التزوير والاستعمال كما سلف. ويكون التعدد المادي مع

(١) نقض ١٩٠٥/٤/١ مج ٦ عدد ٨٥ ص ١٧٧.

(٢) نقض ١٩٣٣/٥/١ القواعد القانونية ج ٣ رقم ١١٤ ص ١٧٥

و ١٩٥٠/٥/٢٩ قانون العقوبات مذيلا ص ١٢٩.

(٣) نقض ١٨٩٢/٢/٢٠ مج س ١ ص ١٠٠ و ١٨٩٢/١١/٢ الحقوق

١١ ص ٣٧٩ و ١٨٩٧/٢/٦ القضاء س ٤ ص ١٩٣ وجارسون م ١٤٨ فقرة ٥.
(م ١٢ — التزييف والتزوير)

الارتباط بين الجريمتين قائماً إذا كان الاستعمال الذى حصل المحرر هو الأمر الملحوظ عند التزوير ، أما إذا استعمل المحرر المزور فى أغراض تغاير تماماً ما كان قائماً منها فى ذهن المزور عند التزوير ، فلا محل للقول بقيام الارتباط الذى يحول دون تعدد العقوبات (١) .

إلا أنه فى بعض الصور قد يندمج الاستعمال مع التزوير فى فعل واحد ويوجدان معاً بحيث يتعذر القول بوجود جريمتى تزوير واستعمال مستقاتين ، بل يتعين اعتبار جريمة التزوير بغض النظر عن الاستعمال . وقد حكمت المحاكم الفرنسية بذلك فى قضية شخص انتحل شخصية آخر فى حوالة بريدية ووقع باسمه وتسلم قيمتها على الفور (٢) . وكذلك فى قضية شخص انتحل شخصية آخر ووقع باسمه لتسلم شهادة إعفاء من الخدمة العسكرية صادرة لهذا الأخير (٣) . ومن الجلى أنه فى مثل هذه الصور تتحقق حالة تعدد معنوى أى صورى (م ٣٢/ع) . والعبرة حينئذ هى بوصف الفعل تزويراً لأن عقوبته أشد من عقوبة الاستعمال .

المبحث الثالث

الشروع فى جريمة استعمال المحررات المزورة

والاشتراك فيها

الشروع فى استعمال المحررات المزورة يخضع من حيث ماهيته وعقوبته

(١) راجع نقض ١٨٩٨/٤/١٦ القضاء س ٥ ص ٢٠٢ و ١٩٠٥/٤/١ مج

س ٦ ص ١٧٧ .

(٢) استئناف باريس فى ١٩٥٢/٣/٣٠ دالوز ٥٢ — ٢ — ص ٢٦٨ .

(٣) استئناف باريس فى ١٩٥٥/٨/١٢ ملحق دالوز المجلد ١ « التزوير »

فقرة ٣٦٩ .

لحكم المبادئ العامة . ولم يرد نص في قانوننا عن عقابه ، فهو لا يخضع للعقاب عندما تكون الواقعة جنحة ، كما في الشروع في استعمال محرر عر في مزور . وهو يخضع له عندما تكون الواقعة جناية كما في الشروع في استعمال محرر رسمي مزور (م ٢١٤) ، وذلك تطبيقاً لنص المادة ٤٦ ع .

وبمجرد إبراز المحرر المزور والتمسك بقيمته كما لو كان صحيحاً تتم الجريمة ، أما الأفعال التي تؤدي إلى ذلك حالا ومباشرة فتعد شروعاً فيها . ومن ذلك مثلاً إرسال المحرر المزور في خطاب إلى الجهة التي يراد التمسك به أمامها ، إذا ضبط الخطاب قبل وصوله إلى تلك الجهة وبعد إلقائه في صندوق البريد . وإيداع حافظة بها مستند مزور في ملف الدعوى بالمحكمة قبل الاضطلاع أصحاب الشأن عليه يمكن أن يعد شروعاً في استعماله ، إذا لم يكن مقدمه قد تمسك به بعد أو أشار إليه ، وإلا كان استعمالاً تاماً . أما مجرد إعداد الحافظة لإيداعها فيعد فعلاً تحضيرياً ، وكذلك طلب التصريح من المحكمة بتقديم هذا المستند إذا لم يقدم بالفعل ، أو مجرد الإشارة إليه في المذكرات أو المرافعة قبل تقديمه .

واكتشاف تزوير المحرر المزور بمجرد إبرازه والتمسك به لا يحول دون اعتبار الجريمة تامة ، لا مجرد شروع ولا جريمة خائبة ، لأن الفعل المادى فيها وهو إظهار المحرر والتمسك به قد وقع وانتهى . واستعمال المحرر المزور يشبه في هذا الشأن استعمال ختم أو دمغة أو علامة مقلدة ، أو ورقة نقد مزيفة ، ولا يشبه جريمة ترويج مسكوك مزيف التي قلنا إنها لا تتم إلا بإتفاقه بالفعل ، أما إذا اكتشف المتعامل الآخر تزيفه فتعد الواقعة شروعاً لا جريمة تامة (١) .

(١) راجع ما سبق ص ١٣ ، ٥٠ .

والاشتراك في الاستعمال يخضع أيضاً لحكم القواعد العامة فيه .
فكل من يحرّض آخرأ على استعمال المحرر المزور ، أو يتفق معه على ذلك
أو يساعده فيه ، يعد شريكاً له إذا وقعت الجريمة نتيجة لتحريضه أو اتفاهه
أو مساعدته .

والأفعال المادية في الاستعمال هي إبراز المحرر المزور ثم التمسك به كما
لو كان صحيحاً . فكل من يأتي عمداً عملاً من هذه الأعمال المكونة للجريمة
يعد فاعلاً لها لا مجرد شريك فيها (م ٢٩ ثانياً) . فإذا قدم المستند المزور
للحكمة متهم وتمسك به آخر ، وكان كلاهما يعلم بتزويره ، كانا فاعلين أصليين
للمجريمة لا فاعل وشريك . أما إذا كان هذا المستند في حيازة متهم وسلمه هذا
إلى آخر لتقديمه إلى القضاء فقدّمه بالفعل ، وكان كلاهما يعلم بتزويره ، فأولهما
شريك بالتحريض والمساعدة ، وثانيهما فاعل أصلي للاستعمال . وإذا تمسك
كلاهما بصحته في الدعوى المرفوعة أصبحا مبدأ فاعلين أصليين له .

الفصل الخامس

في صور مخفية

من جرائم التزوير والاستعمال

احتوت قوانين كثيرة - غير قانون العقوبات - صوراً شتى لجرائم التزوير في المحررات واستعمالها ، فأخرجتها بذلك عن نطاق العقوبات الواردة في المواد من ٢١١ إلى ٢١٥ ع . وفرضت لها عقوبات خاصة بها مخفية في غالب الأمر عن العقوبات الواردة في هذه المواد الأخيرة .

ومن تلك القوانين مثلاً قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وقد نص في المادة ٨٠/٢ منه على جريمة تزوير للتخلص من أداء الضريبة . وقانون المدخلة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ ، وقد نص في المادة ٢٢ منه على صورة خاصة للتزوير . وقانون العلامات والبيانات التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ، وقد نصت المادة ٣٣ منه على تزوير العلامة التجارية واستعمالها ، ونصت المادة ٢٤ منه على تغيير الحقيقة في البيان التجاري تغييراً يؤدي إلى الاعتقاد بمحصل تسجيله . والقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ وقد جعلت المادة ١٢ منه من التزوير في البطاقات الشخصية جنحة ، لاجنابة (١) .

ومنها القرار رقم ٣ لسنة ١٩٤١ وقد نصت المادة ١٣ منه على ذكر بيانات كاذبة في الاستمارات الخاصة بطالب السداد من الهيئات المسكفة بذلك من الحكومة عن المساحات التي يباشر الطالب زراعتها وعن أنواع الزراعة .

(١) راجع نقض ١٩٥٣/٥/١٩ أحكام النقض ص ٤ رقم ٣١٠ ص ٨٥٤ .

وأيضاً قرار وزير التكوين رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٤٥ الذي فرض في المادة ٧ منه عقوبة جنحة لا جنائية (١) . وهكذا في عدد من القوانين والقرارات الأخرى .

كما نص نفس التقنين العقابي على بعض صور خاصة من التزوير معطياً إياها أوصافاً معينة ، كما في المادة ٢٨٣ منه التي تعاقب على خطف الأولاد حديثي العهد بالولادة ، ونسبتهم زوراً إلى غير والدتهم — مع أن هذا الفعل لا يخرج عن كونه تزوراً في ورقة رسمية .

ويضيق المقام دون محاولة تقصى كل صور التزوير والاستعمال الخاصة ، سواء ماورد منها في قانون العقوبات ، أم في القوانين الأخرى المستقلة . بل سنقتصر بحثنا في هذا الفصل على صور التزوير والاستعمال المخففة التي وردت في باب التزوير من قانون العقوبات ، لأنها وثيقة الصلة بالصورة العادية لجرائم التزوير كما مرت بنا .

وقد أشارت إلى هذه الصور المخففة المادة ٢٢٤ ع واستثنتها صراحة من الأحكام العامة في العقاب على التزوير ، فقالت : « لا تسرى أحكام المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ ع على أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٣١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ ، ولا على أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة » .

والصور المخففة التي عدتها المادة الآتية الذكر ثلاث ، وهي :

أولاً — تزوير تذكرة السفر أو المرور واستعمالها .

ثانياً — التزوير في دفاتر الفساد وما في حكمها .

(٢) راجع نقض ١٩٥٥/٣/٢١ أحكام النقض س ٦ رقم ٢١٨ من ٢٧١ .

ثالثاً — تزوير الشهادات الطبية بقصد الإعفاء من خدمة عمومية .

ثم جاءت المادة ٢٢٦ ع بصورة رابعة هي التزوير في إعلانات تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة . كما جاءت المادة ٢٢٧ ع بصورة خامسة ، وهي التزوير في إقرارات السن في عقود الزواج .

وسنعالج هذه الصور الخمس على التوالي متوخين بحثها في ضوء الأركان الثلاثة الضرورية لكل تزوير في محرر ، وهي :

أولاً — فعل التزوير .

ثانياً — الضرر .

ثالثاً — القصد الخنائي .

ذلك أن وجه تخصيص هذه الصور بنصوص خاصة يرجع إلى بعض مميزات معينة في جوانب هذه الأركان العامة لا أكثر ، ومن ثم نرى أن بحثها على هذا النحو يكون أكثر وضوحاً ، وأوفى بالغرض المقصود .

المبحث الأول

التزوير في تذاكر السفر أو المرور واستعمالها

تناولت هذا النوع من الجرائم المواد ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢٢٠ ع ونصها كالآتي :-

م ٢١٦ : كل من تسمى في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي ، أو كفل أحداً في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور . وهو يعلم بذلك ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً ، . وهي تقابل م ١٥٤ ع . ف .

م ٢١٧ : « كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل ، أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها ، يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصرياً » .

م ٢١٨ : « كل من استعمل تذكرة مرور أو تذكرة سفر ليست له يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور ، أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيتها مصرياً » .

م ٢٢٠ : « كل موظف هموى أعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرياً فضلاً عن عزله » .

والجرائم الواردة في هذه المواد عدا تلك المبينة بالمادة ٢١٨ هي غالبيتها جرائم تزوير واستعمال عادية وإن كان محلها أنواعاً معينة من المحررات . وسنعالج على التوالي أفعال التزوير والاستعمال ، ثم ركن الضرر ، وأخيراً القصد الجنائي فيها .

أولاً : أفعال التزوير والاستعمال

هناك أفعال التزوير والاستعمال في هذا النوع من الجرائم هو تزوير السفر أو المرور . والمقصود بتزوير السفر جوازات السفر *passports* وهى التراخيص اللازمة لأجنبيان حدود البلاد إلى بلاد أخرى ، أما المقصود بتزوير المرور فهو التراخيص اللازمة للتجول في منطقة من المناطق داخل البلاد ، إذا كان التجول محظوراً لسبب ما ^(١) : *Feuilles ou permis de ronte*.

(١) وقد حكم بأن التضريح بدخول المعسكرات البريطانية الذى كانت تصدره =

وهى على أنواع مختلفة فمنها ما يعطى لرجال الجيش الذين ليس لهم فى الأصل الحق فى مفارقة معسكراتهم إلا طبقاً لنظام معين ، ومنها ما يعطى لاجتياز بعض الشوارع أو المناطق أو للتنقل من بلد إلى آخر فى ظروف معينة مثل الأحكام العرفية^(١) ، ومنها ما يعطى للشبهوةين أو للمراقبين للتصريح لهم بالانتقال من مكان إلى آخر إذا سمح لهم بذلك^(٢) . وفى الجملة تسرى هذه المواد على كافة أوراق المرور الممنوعة تحت فكرة أساسية هى فك قيد الحرية العالق ببعض الأشخاص وتركهم يروحون ويغدون على الوجه المأذون لهم به فى الورقة^(٣) .

فلا تسرى هذه المواد على تذاكر السفر بالسكة الحديدية أو تصاريح السفر المجانية^(٤) ، أو تذاكر الترام^(٥) ، أو نحوها مما قد يتبادر إليه الذهن بسبب سوء تعبير المادة عن هذا النوع من المحررات .

== السلطات البريطانية ليس من تذاكر المرور المنصوص عليها فى المادتين ٢١٦ ، ٢١٧ ع (نقض ١٨/٢/١٩٥٢ ؛ أحكام النقض س ٣ رقم ١٨٤ ص ٤٩٠) .

(١) وهو ما أفصحته عنه صراحة مناقشات مجلس النواب وتقرير لجنة العدل بمجلس الشيوخ عند وضع القانون رقم ١٣ فى ٢٣/٣/١٩٢٣ .

(٢) كتلك التى كانت تعطى طبقاً للمادتين ١٣ و ١٧ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

(٣) نقض ٣٠/١٠/١٩٣٠ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٨٧ ص ٦٩ وراجع أيضاً نقض ١٢/٣/١٩٤٥ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٢٣ ص ٦٥٩ و ١٠/١٢/١٩٤٥ المحاماة س ٢٧ رقم ٣٨٧ ص ٩٩١ و ١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض ص ١٨ رقم ١٥٥ ص ٧٧١ .

(٤) نقض ٣٠/١٠/١٩٣٠ السالف الإشارة إليه .

(٥) محكمة الاسكندرية الابتدائية فى ٢٩/٥/١٩٢٧ المحاماة س ٨ رقم ٢٨٣

وجمة الأفعال التي يعاقب عليها القانون في المواد الآتية الذكر ستة :
أربعة من أفعال التزوير بصورتيه المادية والمعنوية ، وفعل استعمال ، وبيانها
كالآتي :

(أ) التزوير المعنوي بالتسمي في تذكرة بغير الاسم الحقيقي :

هذه الجريمة نصت عليها المادة ٢١٦ ع ، ويستوى لتحقيقها أن يعتمد
الجاني إلى تغيير الاسم أو اللقب أو كليهما . إنما لا يكفي تغيير ماعدا ذلك
من بيانات كالمهنة أو السن أو محل الإقامة .

(ب) التزوير المعنوي بكفالة شخص في الحصول على تذكرة بغير الاسم
الحقيقي مع العلم بذلك .

هذه الجريمة نصت عليها المادة ٢١٦ كذلك . وهي في الواقع صورة من
صور الاشتراك في الجريمة السابقة بطريقى الاتفاق والمساعدة ، لذلك كان
النص عليها تزيدها من المشرع (١) .

وعقوبة الجريمتين السابقتين هي الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة
الى لا تتجاوز عشرين جنيتها مصرىاً .

(ج) التزوير المعنوي من موظف بإصداره تذكرة بغير الاسم الحقيقي .

هذه الجريمة نصت عليها المادة ٢٢٠ ع وعبرت عنها بأنها إعطاء موظف
تذكرة سفر أو تذكرة مرور مع علمه بالتزوير ، وهي صورة الجريمة الأولى
بنفسها ، ولكن منظوراً إليها من جانب الموظف إذا كان يعلم أنه يصدر تذكرة
بغير الاسم الحقيقي لصاحبها ، وبعد حينئذ فاعلا في تزوير معنوي بجعل
واقعة غير صحيحة في صورة واقعة صحيحة .

(١) راجع جارسون م ١٥٦ - ١٥٧ فقرة ١٠ وجارو ج ٢ فقرة ١٤٥٢ .

وعقوبة هذه الجريمة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً ، فضلاً عن العزل . وهذه العقوبة المشددة بالنسبة لعقوبة المادة ١٢٦ قاصرة على الموظف العمومي دون غيره ، أما من يتسمى في تذكرة منتجلاً اسم غيره ، ومن يكفله في ذلك وهو يعلم به . فيعاقب بعقوبة هذه المادة الأخيرة دون عقوبة المادة ٢٢٠ ، ولو كان متفقاً مع الموظف العمومي على ذلك ، أى شريكاً له (١) .

(د) التزوير المادى باصطناع تذكرة مزورة أو بالتزوير في تذكرة صحيحة .

هذه الجريمة نصت عليها المادة ٢١٧ ع ، وهي تعاقب كل من « صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة ، أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل . . . » . وهي عبارة تتسع لكل صور التزوير المادى التي ذكرتها المادة ٢٣١ ع . وقد يقع هذا التزوير المادى من موظف عمومي أو من غير موظف والعقوبة في الحالتين واحدة ، وهي الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً .

ويلاحظ أن المادة لم تنص على عزل الموظف في هذه الحالة ، لأن الصور التي كانت ماثلة في ذهن واضع النص هي وقوع هذه الجريمة من أحد الأفراد لامن موظف عمومي ،

(هـ) استعمال تذكرة مزورة مع العلم بتزويرها .

وهو يتطلب توافر الأركان العامة في جريمة استعمال المحررات المزورة وقد سبق بيانها ، كما نسرى عليه الأحكام العامة فيما يتعلق بماهية الاستعمال

(١) راجع جارسون المرجع السابق فقرة ١١ وجاور المرجع السابق فقرة ١٤٥٨ ،

ونوع القصد المطالب فيه ، وكذلك فيما يتعلق باستقلال فعل الاستعمال عن التزوير (١) .

وعقوبة الاستعمال طبقاً للمادة ١٢٧ هي الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً .

(و) استعمال تذكرة صحيحة بواسطة شخص غير صاحبها .

هذه الجريمة جديدة استحدثها القانون رقم ١٣ الصادر في ٢٣/٣/١٩٣٣ وأدرجت في قانون العقوبات السابق ، فكانت المادة ١٨٥ مكررة منه ، ثم صارت المادة ٢١٨ من القانون الحالي . وتتحقق بأن يستحصل الجاني على تذكرة صحيحة ليست له ويستعملها كما لو كان صاحبها ، وهي صورة خاصة من الغش لا تعد تزويراً ولا استعمالاً لورقة مزورة ، وما كان يمكن العقاب عليها لولا هذا النص الصريح .

والعقوبة هي الحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً ، وهي عقوبة مخففة بالنسبة لعقوبة الجرائم السالفة ، لعل ظاهرة وهي أن التذكرة المستعملة هنا صحيحة غير مزورة .

ثانياً : الضرر

جوازات السفر وأوراق المرور التي تكون محلاً للجرائم السالفة محررات رسمية لا شبهة فيها ، الأمر الذي كان كفيلاً بإدخالها في نطاق المواد ٢١١ إلى ٢١٣ ع لولا النص صريح الصريحة التي خصتها بالذكر . والضرر من تبيير الحقيقة في المحررات الرسمية عنصر مفترض لما فيه من إخلال بالثقة الخاصة الموضوعية فيها ، ويضاف إلى ذلك أنه قد تترتب على هذه الجرائم

٠ (١) راجع ما سلف في ص ١٧٤ — ١٧٨ .

أضرار أخرى مبنوية كحرمان السلطات من الإشراف على تطبيق قيود الانتقال وفقاً للقانون ، ومادية كحرمانها من اقتضاء الرسوم إن وجدت .

ثالثاً : القصد الجنائي

هذه الطائفة من أفعال التزوير واستعمالها جرائم عمدية ، فهي تتطلب أولاً توافر القصد الجنائي العام فيها ، وهو قصد ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها التي يتطلبها القانون ، كما مرت بنا . ويرى بعض الشراح أنه يكفي فيها هذا القصد العام (١) .

إلا أن جانباً آخر يرى ضرورة توافر قصد خاص في جرائم التزوير الآتية الذكر — ودون جرائم الاستعمال بالطبع — ويستعمل للتعبير عن هذا القصد الخاص عبارات متقاربة لا تخرج في مضمونها عن معنى نية الغش أو رغبة التخلص من إشراف السلطات ومنعها من مراقبة حركة السفر والمرور (٢) . ونرى أنه يحسن تحديد عنصر القصد الخاص في هذه الجرائم بأنه قصد استعمال ورقة الطريق أو جواز السفر المزورين فيما أعدا له ، باعتبار أن قصد الاستعمال أعم ، وأنه يمثل القصد الخاص أي تلك النية المحددة في تزوير المحررات بوجه عام ، كما اصطاح عليه شراح القانون بوجه عام ، وكما استقرت عاياه أحكامنا الحديثة (٣) .

أما بالدسبة لجريمتي الاستعمال (هـ ، و) فيسفي فيها توافر القصد العام طبقاً للقاعدة العامة في جرائم استعمال المحررات المزورة ، فلا جريمة إذا كان مستعمل هذه الأشياء لا يعلم أنها مزورة أو أنها ليست له .

(١) راجع جارسون م ١٥٣ — ١٥٥ فقرة ١٧ وبلاش ج ٢ فقرة ٢٦٩ .

(٢) راجع جارو ج ٢ فقرة ١٤٥٠ وما بعدها وشرفو وهيلي ج ٢ فقره ٧٤٠ وأحمد أمين المرجع السابق ص ٤٤٦ والسعيد مصطفى « التزوير » ص ٢٢٩ ومحمود إبراهيم ص ٧٣ وعبد المهيمن بكر ص ٥١٢ .

(٣) راجع ماسبق في ص ١٣٠ — ١٣٢ .

المبحث الثانى

التزوير فى دفاتر الفنادق وما إليها

نصت المادة ٢١٩ ع ١ : كل صاحب لوكاندة أو قهوة أو أود أو محلات مفروشة معدة للإيجار ، وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون بالأجرة يومياً قيد فى دفاتره الأشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية ، وهى تقابل المادة ١٥٤ ع ١ ف .

وهذه الجريمة تتحقق بقيد صاحب النزل أو الفندق — أو ما فى حكمهما ممن يسكنون بالأجرة يومياً — نازلاً باسم مزور مع العلم بذلك . فهى تتطلب فعلاً مادياً هو القيد بهذا الاسم المزور — وهو تزوير معنوى يجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة — وركناً معنوياً ينحصر فى العلم بذلك ، أى يتطلب قيام القصد الجنائى العام دون أى قصد خاص . أما الضرر فهو ما يترتب على تغيير الاسم عمداً من إعاقة السلطات فى إشرافها على الأمن والأخلاق ، ومن ثم لا أهمية لما إذا كان الاسم المزور لشخص معين بالذات من عدمه .

ولا يدخل فى نطاق المادة ٢١٩ إغفال قيد اسم النازل كلية ، بل إن ذلك يعد جنحة طبقاً للمادتين ٣٠ ، ٣٥ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية وعقوبتها الحبس الذى لا تزيد مدته على ١٥ يوماً والغرامة التى لا تتجاوز خمسة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين ، ويستوى أن يكون عدم القيد عن عمد أم عن إهمال . وهى صورة خاصة لتزوير يقع بطريق الترك أو الامتناع بنص صريح .

كما لا يدخل في نطاق المادة أيضاً تغيير الحقيقة فيما عدا الاسم من
بيانات أخرى ، نحو مهنة النازل أو محل إقامته .

المبحث الثالث

التزوير في الشهادات الطبية

التعاودة هي أن الشهادات الطبية تخضع كغيرها من المحررات لأحكام
التزوير العامة ، فيعاقب عليه فيها إذا ما توافرت له أركانه الضرورية . ويلاحظ
أنه بالنسبة للشهادات العرفية كثيراً ما يتعذر القول بالعقاب ، لأنها لا تصلح
في المعتاد أساساً للمطالبة بحق أو باكتساب صفة أو حالة ، ولأنها دائماً
عرضة للفحص والتمحيص^(١) . أما بالنسبة لتزوير الشهادات الطبية الرسمية ،
كذلك التي تصدر من الطبيب الشرعي أو عضو القومسيون الطبي أو طبيب
المستشفى الحكومي في حدود اختصاصهم وبمحكم تأديتهم لوظائفهم ، فيسهل
القول بتوافر الضرر العام المشترك بين تزوير المحررات الرسمية ، وهو
الإخلال بالثقة الخاصة الموضوعية فيها .

فإذا كان قانون العقوبات قد خص صوراً معينة من التزوير في الشهادات
الطبية بنصوص معينة ، فلا يقتضى ذلك إفلاته فيما عدا هذه الصور من
العقاب ، وإنما مقتضاه خضوعه فيها للقواعد العامة دون غيرها . وصور
التزوير التي أفرد لها القانون عقوبات خاصة بها ، متعلقة بالشهادات الطبية
المثبتة لأمهات أو لمرض يعتمد الإعفاء من خدمة عمومية ، أو بقصد تقديمها إلى
المحاكم ، وقد بينت أحكامها المواد من ٢٢٣ إلى ٢٢٣ ع .

والمادة ٢٢١ ع خاصة باصطناع شهادة مزورة ونسبتها إلى طبيب
أو جراح .

(١) راجع ما سبق عند بحث ركن الضرر ص ١٠٩ - ١٢٥ .

والمادة ٢٢٢ خاصة بتحرير طبيب أو جراح لشهادة مثبتة لمرض أو عاهة كذباً .

والمادة ٢٢٣ خاصة بالتزوير في الشهادات الطبية المعدة لأن تقدم إلى المحاكم .

وسنعالج كل صورة من هذه الصور الثلاث في مطالب مستقل .

المطلب الأول

اصطناع شهادة طبية باسم طبيب أو جراح

نصت المادة ٢٢١ ع على أن: « كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أى خدمة عمومية يعاقب بالحبس » . وهى تقابل م ١٥٩ ع . ف .

وهذه الجريمة تتطلب كباقي جرائم التزوير توافر أركانها الضرورية ،
فهى تقتضى :

أولاً : فعل تزوير مادي باصطناع شهادة طبية مثبتة لعاهة كذباً .

ثانياً : الضرر .

ثالثاً القصد الجنائى .

وبيان ذلك : -

أولاً : فعل التزوير .

الفعل المعاقب عليه هنا هو اصطناع شهادة طبية مزورة ، وسبق أن قلنا إن الاصطناع يعد من طرق التزوير المادية وإنه يتطلب إنشاء محرر جديد ، فلا يعد اصطناعاً التخبير فى شهادة طبية صحيحة بالزيادة أو بالحذف .

ويدبغى أن تسند الشهادة المصطنعة إلى طبيب أو جراح ولو كان خيالياً ،
أما إذا أنشأ الجانى الشهادة الكاذبة باسمه ولكن وصف نفسه بأنه طبيب ،
فتكون الواقعة انتحالا لصفة كاذبة لا تزويراً مما يخضع لحكم المادة (١) .

ويدبغى كذلك أن تكون الشهادة المصطنعة مثبتة لعاهة بنفس الجانى
أو غيره . وطبقاً للرأى السائد يسرى النص ولو كانت العاهة حقيقية لا وهمية
لأن فعل الاصطناع يتطلب فى حد ذاته تغييراً للحقيقة بوضع إمضاء مزور ،
ولأن الضرر يتحقق بخداع السلطة العمومية والإخلال بالثقة المستمدة
من صدور الشهادة من طبيب أو جراح . ولا يسرى النص لو كانت الشهادة
مثبتة لأمر كاذب لا يعد عاهة ولا مرضاً ، كالسن أو سلامة البلية أو الصلاحية
لخدمة معينة .

ثانياً : الضرر

الضرر المباشر الذى يحظره القانون ويعاقب عليه فى هذه الجريمة هو
تخلص الجانى أو غيره من خدمة عمومية أو احتمال ذلك . والخدمة العمومية
على أنواع فمنها الخدمة العسكرية ، وتأدية الشهادة أمام المحاكم . كما أن منها
القوامة والوصاية على القصر وعديمى الأهلية ، ولا ينفى ذلك بداهة احتمال
تحقق أضرار أخرى إضافية .

إنما لا يسرى النص إذا كان اصطناع الشهادة للالتحاق بخدمة عمومية
لالتخلص منها ، أو لتحقيق مصلحة أخرى مثل تقديمها لشركة تأمين على
الحياة أو لتأجيل امتحان أو لنقل سجين إلى المستشفى ، بل يخضع التزوير
حيثئذ للأحكام العامة ، طبقاً للرأى الراجع (٢) .

(١) راجع جارسون م ١٥٩ - ١٦٢ فقرة ١١ .

(٢) راجع جاروج ٤ فقرة ١٤١١ وجارسون المرجع السابق فقرة ١٣٤ .

(م ١٣ - التزييف والتزوير)

ثالثاً : القصد الجنائي

يشترط أن يتوافر لدى الجاني القصد الجنائي العام وكذلك قصد خاص .
والقصد العام هو إرادة ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون ،
والقصد الخاص كما استلزمته المادة ٢٢١ هو أن يكون الجاني قد اصطنع
الشهادة الطبية المزورة ، بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أية خدمة عمومية .
ولذلك يجب أن تقوم لدى الجاني نية استعمال الشهادة المزورة على هذا الوجه
دون غيره ، وإلا فلا تنطبق المادة . ويستوى بعدئذ أن تستعمل الشهادة
بالفعل أو يحول حائل دون استعمالها .

العقوبة

هي الحبس . ، وقد يكون مع الشغل ، كما قد يكون بسيطاً إذا حكم بأقل
من سنة وفقاً للقواعد العامة . فهي لذلك أقل من عقوبة التزوير في المحررات
الأخرى رسمية كانت أو عرفية ، لأن تزوير المحررات العرفية عقوبته الحبس
مع الشغل ، أما تزوير المحررات الرسمية فهو جنائية . ويلاحظ أن المادة لم تنص
على عقاب الاستعمال ، إنما إذا كان المستعمل متفقاً مع المزور فيمكن
عده فاعلاً أصلياً في التزوير استناداً إلى نص المادة التي تقول
« كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة » .

المطلب الثاني

التزوير في شهادة طبية

بمعرفة طبيب أو جراح أو قابلة

تنص المادة ٢٢٢ ع معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ على أن « كل
طبيب أو جراح أو قابلة أعطى بطريق المجاملة شهادة أو بياناً مزوراً بشأن
حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة مع علمه بتزوير ذلك يعاقب بالحبس أو بغرامة

لا تجاوز مائة جنيه مصرى . فإذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية للقيام بشئ من ذلك أو وقع الفعل نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة فى باب الرشوة .

ويعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة المقررة للرتشى أيضاً .

وتستلزم جريمة هذه المادة أركاناً ثلاثة وهى :

أولاً : فعل تزوير معنوى هو تغيير الحقيقة بمعرفة طبيب أو جراح أو قابلية بإثباته مرضاً أو عاهة كذباً فى شهادة طبية .

ثانياً : الضرر .

ثالثاً : القصد الجنائى .

أولاً : فعل التزوير

الفعل المعاقب عليه هنا هو تزوير معنوى لا مادى يجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ، حال تحرير الشهادة بمعرفة الطبيب أو الجراح ، وذلك بإثبات مرض أو عاهة كذباً بمن تحررت لصالحه الشهادة^(١) . فلا ينطبق النص على إثبات أمر غير صحيح — عدا المرض أو العاهة — مثل إثبات سن كاذب أو سلامة البنية أو الصلاحية لخدمة معينة .

وينبغى أن تصدر الشهادة المزورة من طبيب أو جراح أو قابلية مرخص له بمزاولة مهنته فى مصر ، ويستوى أن يكون موظفاً أم غير موظف لأن النص عام ولا مسوغ للفرقة^(٢) . ولا تنطبق المادة على من عدا الطبيب أو الجراح ، مثل الصيدلى ، ومن باب أولى على من يتحلل اسم طبيب أو جراح

(١) نقض ١٩٧٢/٦/١٩ احكام النقض س ٢٣ رقم ٢١٠ ص ٩٤٠ .

(٢) راجع نقض ١٩٢٩/١/٣ القواعد القانونية رقم ٨٧ ص ٩٧ .

كذباً ، بل تنطبق في هذه الحالة الأخيرة المادة ٢٢١ كما سلف .

ثانياً : الضرر

الضرر المباشر الذى يعاقب عليه القانون هنا هو إعفاء من حررت الشهادة لصالحه من أية خدمة عمومية ، أو احتمال هذا الإعفاء ، وذلك لأن المادة ٢٢٢ تعتبر في الواقع مكاملة للمادة ٢٢١ وهى تتطلب صراحة أن تكون الشهادة بقصد تخليص النفس أو الغير من أية خدمة عمومية ، فضلاً عن الأضرار الأخرى التى تنجم بجانب ذلك . ونحيل فيما يتعلق بتحديد ماهية الخدمة العمومية على ما سبق ذكره عند بحث جريمة المادة ٢٢١ ع (١).

ثالثاً : القصد الجنائى

يلبغى أن يتوافر في الجانى القصد الجنائى العام وكذلك قصد خاص . والقصد العام هو إرادة ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها القانونية ، فإذا أثبت الطبيب مرضاً أو عاهة بطالب الشهادة لا عن رغبة في تغيير الحقيقة بل عن جهل بفنه فلا عقاب ، وكذلك إذا تقدم إليه شخص آخر للكشف عليه منتحلاً اسم من صدرت الشهادة باسمه . والقصد الخاص في هذه الجريمة هو أن تكون الشهادة المزورة قد أعدت بنية استعمالها في إعفاء صاحبها من خدمة عمومية ، فإذا جهل الطبيب أو الجراح أو القابلة ذلك فلا تنطبق المادة .

العقوبة

فرقت المادة ٢٢٢ بين فرضين : أولها أن تكون الشهادة قد أعطيت من باب الرغبة في المجاملة أو بسبب أية رابطة أو صلة شخصية ، وتكون العقوبة حيثئذ هى الحبس أو الغرامة التى لا تزيد على مائة جنيه ، وقد سوى المشرع بين عقوبة الطبيب الموظفين وغير الموظفين مع أن جريمة الأول كانت تصبح

(١) راجع ما سبق في ص ١٩٣ .

جناية تزوير في محرر رسمي ، لو أن الشهادة تحررت منه في أمر متعلق بتأدية وظيفته .

والفرض الثاني هو أن يكون الطبيب أو الجراح أو القابلة قد طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية للقيام بشيء من ذلك ، أو وقع الفعل نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة ، وعندئذ يعاقب الجاني بالعقوبات المقررة في باب الرشوة . ويعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشي أيضاً .

وعقوبة الرشوة هي الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به (م ١٠٣ ع) .

ويترتب على ذلك أن تكون جريمة الحالة الثانية من المادة ٢٢٧ جناية لا جنحة . ويكون الشروع فيها معاقباً عليه بالتالي بالأشغال الشاقة المؤقتة (م ٤٦ ع) . ويتحقق ذلك إذا عرض الجاني الرشوة على الطبيب لإعطائه الشهادة المطلوبة فرفضها . ومن الواضح أن مجرد دفع أتعاب مناسبة للطبيب عن الكشف الذي أوقعه لا يعد رشوة . ويلحق بالوعد بإعطاء هدية أو عطية استعمال طرق الإكراه بالضرب أو بالتهديد لإرغام إرادة الطبيب على إعطاء الشهادة المزورة المطلوبة (١) .

وعلى أي حال فإن نص المادة ٢٢٢ ع هذا معيب ومضطرب من عدة وجوه :

فمن الوجه الأول إن الفارق بين نطاق تطبيق الحالتين الأولى والثانية قلق غامض : فما الفارق بين طبيب يعطى مثل هذه الشهادة « بطريق المجاملة » حسبما

(١) جارسون المرجع السابق فقرة ٢٢ .

بيئت الحالة الأولى ، وآخر يعطيها « نتيجة لرجاء أو توصية » حسبما بينت
الحالة الثانية من نفس المادة ١٩

ولماذا تكون العقوبة في الحالة الأولى مجرد الحبس أو غرامة تبدأ بخمسة
قروش ولا تتجاوز مائة جنيه مصرى ، حين تصبح في الحالة الثانية هي الأشغال
الشاقة المؤبدة ١٩ وما هي الخطورة الخاصة لهذه الجريمة — الشائعة التافهة —
التي دفعت الشارع إلى أن يجعل عقوبتها تتجاوز عقوبة القتل العمد — وهو
أولى الكبائر في كل تشريع — وهي بحسب المادة ٢٣٤ الأشغال الشاقة المؤبدة
أو المؤقتة ١٩

ومن الوجه الثاني لماذا يصر الشارع هنا على أن يعتبر الطبيب أو الجراح
أو القابلة موظفاً عمومياً خاضعاً لأحكام الرشوة مع أنه قد لا تربطه بالوظيفة
العامة أية صلة ١٩

ومن الوجه الثالث لماذا يصر الشارع على أن يعتبر هذه الجريمة أخطر من
كل جرائم التزوير الأخرى مع أنها في الواقع صورة خاصة كان الهدف من
تخصيصها بمعاملة خاصة في المادة ٢٢٢ هي تقرير عقوبة مخففة لا عقوبة مشددة
بلا حكمة واضحة ١٩

ومن الوجه الرابع أنه بعد صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الذي قرر
نصوصاً جديدة لباب الرشوة في قانون العقوبات لم يكن هناك أى مبرر
لاستحداث هذه الحالة الثانية من هذه المادة في سنة ١٩٥٧ لأن الحالة المشار
إليها فيها أصبحت بالفعل من صور الرشوة بحسب المادة ١١١ معدلة وهي
تنص صراحة على أنه « يعد في حكم الموظفين في تطبيق نصوص هذا الفصل :...
(٤) الأطباء والجراحون والقابلات بالنسبة إلى ما يعطونه من بيانات أو شهادات
بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة » .

ولحسن الحظ قد ألغى هذا البند الغريب من المادة ١١١ بالقانون رقم ١١٢

لسنة ١٩٥٧ ، ويا حبذا لو ألغيت أيضاً الحالة الثانية من المادة ٢٢٢ ومعها الفقرة الثانية من نفس المادة لأنها ليست أقل من هذا البند غرابة ، ولا أقل منها شذوذاً عن أصول التشريع ، ولعل هذا الشذوذ هو الأمر الذى يعلل عدم تطبيقها لغاية الآن .

ومن المعروف فى أصول التشريع أن أسوأ الأوضاع التشريعية هى تلك التى لا تقبل التطبيق العملى ، أو بالأدق هى تلك التى ينفر القاضى من تطبيقها لأنها تتنافر مع قيم الجماعة ومفاهيمها السائدة ، ناهيك بتنافرها مع مقتضيات العدالة ، وحكمة التشريع ، والذوق القضائى ، والرغبة فى المسكافة الجادة لأى سلوك محظور .

وإذا كانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة قد فشلت تماماً فى مكافأة جرائم الرشوة ، وهى فى تزايد خطير ومستمر بحسب الإحصائيات الرسمية ، فهذا أمر ليس بمستغرب عند من يعلمون أن العبرة فى مكافأة أى سلوك إجرامى لا تكون أبداً بصرامة العقاب ، بل لحسب بمدى تيقن الجانى من وصول يد العدالة إليه .

فالعقوبة المحققة التوقيع منها كانت هيئة أجدى بمراحل كثيرة من العقوبة الشديدة إذا كانت غير محققة التوقيع ، بل فى الواقع معطلة عن التوقيع بحكم هذه الشدة نفسها . وهذه حتمية أولية قد فطن إليها منذ القديم أبرز جهابذة التشريع مثل روسو ، ومنتسكيو ، وبكاريا وغيرهم . وهى تقع الآن فى الأساس من الأنظمة العقابية فى العالم المتحضر كله ، ولسكننا نصر مع ذلك على تجاهلها فى العديد من اتجاهاتنا التشريعية القائمة أو المقترحة لغير حكمة مفهومة إلا إضاعة الوقت والجهد فيما يضر ولا ينفع ، ويؤخر ولا يقدم^(١) .

(١) للزبد فى هذا الشأن راجع مؤلفنا فى « أصول علمى الإجرام والعقاب »

طبعة ٤ سنة ١٩٧٧ ص ٦٥ — ٦٨ ، ٧٣ — ٧٦ ، ٩٣ — ٩٩ ، ١٢٥ — ١٢٦ .

المطلب الثالث

التزوير في شهادة طبية
معدة لأن تقدم إلى المحاكم

تنص المادة ٢٢٣ ع على أن : « العقوبات المبينة بالمادتين السابقتين يحكم بها أيضاً إذا كانت تلك الشهادة المعدة لأن تقدم إلى المحاكم » .

وهذه المادة تحيل فيما يتعلق بأركان الجريمة إلى المادتين السابقتين عليها ، وكل الفارق بينهما وبينهما هو في قيام ظرف خارجي عن طبيعة المحرر وعن طرق التزوير ، وهو أن الشهادة في الجريمة الحالية يلغى أن تكون المعدة لأن تقدم إلى المحاكم . وينبني على ذلك أن تكون أركان هذه الجريمة كالآتي :
أولاً : فعل تزوير باصطناع شهادة طبية كاذبة مع نسبتها إلى طبيب أو جراح ، أو بصدور شهادة من أحدهما مثبتة كذباً مرضاً أو عاهة .

ثانياً : الضرر .

ثالثاً : القصد الجاني .

أولاً : فعل التزوير

التزوير في الجريمة الحالية يكون إما مادياً باصطناع شهادة مزورة ونسبتها إلى طبيب أو جراح كما هي الحال في جريمة المادة ٢٢١ ، وإما معنوياً بجعل وافعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، هي أن يثبت الطبيب أو الجراح كذباً وجرد مرض أو عاهة بصاحب الشأن ، كما هي الحال في جريمة المادة ٢٢٢ . ومن أمثلة تحقق صورة جريمة المادة ٢٢٣ ما قضت به محكمة النقض من انطباقها على واقعة تقديم شهادة طبية مزورة إلى المحكمة لتعزيز طلب تأجيل قضية (١) .

وقد أثار النص الفرنسي للمادة ٢٢٣ بغض اللبس ، إذ أن عبارته تغاير

(٢) نقص ١٩٢٩/١/٣ القواعد القانونية ج ١ رقم ٨٧ من ٩٨ والخماسة ٩

عبارة النص العربي ، فهي تحيل القارىء بالدسبة للعقوبة إلى المادتين السابقتين عليها ، وذلك « فيما يتعلق بالشهادات المخصصة لتقديمها إلى القضاء »^(١) ، وهي عبارة عامة قد يشير ظاهرها إلى كل شهادة معدة لأن تقدم إلى القضاء ، سواء أكانت طبية أم غير طبية ، وسواء أكانت مثبتة لعاهة ومرض أم لغير ذلك من الأمور .

وقد ذهب رأى قديم إلى القول بذلك ، مقررأ أن المادة تنطبق حتى ولو كانت الشهادة المعدة لأن تقدم إلى القضاء شهادة بحسن السير والسلوك . وأخذت بجانب من هذا التفسير الواسع محكمة النقض في حكم لها ، فأشارت إلى أن المادة ٢٢٣ تسرى على كافة الشهادات الطبية التي تقدم إلى المحاكم سواء أكانت مثبتة لمرض أم لعاهة أم لغيرهما^(٢) .

ولكن أغلبية الفقه السائد تشترط أن تكون الشهادة المعدة لتقديمها إلى القضاء طبية ، وأن تكون مثبتة لمرض أو لعاهة^(٣) ، فلا يسرى النص على

(١) وهذه هي العبارة الفرنسية « ... s'il s'agit de certificats »

destinés à être produits en justice »

(٢) أحمد فتحي زغلول « التزوير » ص ١٦٤ .

ونقض ١٩١٨/١١/٩ مج س ٢٠ رقم ٥٠ ص ٦١ ، وكان إيراد المحكمة لهذا الرأي من قبيل التزيد ، لأن الواقعة المطروحة كانت خاصة بشهادة طبية أثبت فيها الطبيب زوراً أن من توقع عليه الكشف مصاب بهذيان وضعف في قواه العقلية ؛ وهو ما ينطبق عليه النص حتى مع التفسير الضيق له ، لأن لفظي العاهة والمرضى ينطبقان على ما يصيب الجسم أو العقل ، وتغيير الحقيقة في أي الأمرين يعد تزويراً لا شبهة فيه .

(٣) أحمد أمين المرجع السابق ص ٥٣ والسعيد مصطفى « التزوير » ص ٢٤٠ والموسوعة ج ٢ فقرة ٤٩٤ ص ٥٦١ ومحمود إبراهيم « الخاص » ص ٥٠٤ ورمسيس بهنام ص ١٢٦ ومحمود نجيب حسنى فقرة ١٣ ص ٣٩٨ وعمر السعيد رمضان ص ١٥٠ وعبد المهيمن بكر ص ٥٢٦ .

ما عدا ذلك من شهادات لا يتحقق فيها الشرطان معاً (١) . ومبنى هذا الفقه السائدة أن المادة ٢٢٣ مؤسسة على حكم المادتين السابقتين عليها ومتفرعة عنه ، فضلاً عن أن عبارته « تلك الشهادة » الواردة في المادة ٢٢٣ تحديد صريح لنطاق المادة ، وقصر له على الشهادات الواردة في المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ .

بل لقد جاءت الصياغة الجديدة لنص المادة ٢١٢ بعد تعديلها في سنة ١٩٥٧ قاطعة لكل شك عندما استلزمت أن تسكون الشهادة « بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة » فخرج ما عدا ذلك من أمور .

ثانياً : الضرر

الضرر المباشر الذي يعاقب عليه القانون هنا هو محاولة التأثير في سير العدالة بشهادة طبية مزورة ، ولا ينفي هذا احتمال أن تنجم أضرار أخرى بجانبه .

ثالثاً : القصد الجنائي

يلبغى أن يتوافر لدى الجاني القصد الجنائي العام ، وكذلك قصد خاص هو نية تقديم الشهادة الطبية المزورة إلى المحاكم ، فإذا جهل مرتكب التزوير الغرض الذي أعدت له الشهادة فلا تنطبق المادة .

العقوبة

أحالت المادة ٢٢٣ إلى المادتين السابقتين عليها فيما يتعلق بتقدير العقوبة ، ولا يسعنا إلا أن نحذو حذوها (٢) .

(١) راجع ما سبق في ص ١٩٣ .

(٢) راجع ما سبق في ص ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٧ .

المبحث الرابع

التزوير في اعلامات

تحقيق الوفاة او الوراثة او الوصية الواجبة

إعلامات تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة محررات رسمية لا ريب فيها ، إلا أن التزوير فيها كان محلاً لتضارب بين أحكام المحاكم ، استدعى لحسمه أن يتدخل المشرع بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ ، الذي سارت المادة الأولى منه هي المادة ٢٢٦ من تقنين العقوبات الحالي . ومبعث هذا التضارب اعتبارات شتى : -

فقد ذهبت طائفة من الأحكام إلى القول بالعقاب على التزوير في هذه الإعلامات باعتباره تزويراً في محررات رسمية (١) .

إلا أن طائفة ثانية لاحظت - على أساس من الصواب - أن إجراءات تحقيق الوفاة والوراثة تكون بمثابة دعوى قائمة يدعى فيها الطالب بأنه وارث ويعلم باقي الورثة ليحصل على الإعلام المطلوب في مواجهتهم ، والكذب في الدعوى لا يعد تزويراً وإن جاز أن يعتبر شهادة زور بشرط صدوره من شاهد ، وبعد حلف اليمين القانونية (٢) .

وذهبت طائفة ثالثة منها إلى القول بأن تغيير الحقيقة في إجراءات تحقيق الوفاة والوراثة ، كما لا يعد تزويراً ، لا يمكن كذلك أن يعد شهادة زور ،

(١) استئناف مصر في ١٨٩٦/٦/٢٥ الحقوق س ٦ ص ٣٥٨ و ٢٩/١٠/١٩٠٠

الحقوق س ١٥ ص ٥٨١ و ١٣/٤/١٩٠١ الحقوق س ١٦ ص ١٨٣ .

(٢) استئناف مصر في ١٩٠٠/٥/٢٣ بج س ٢ ص ٧٩ و ٩/٤/١٩٠٥ الاستقلال

عن ٤ ص ١٦٨ ونقض ١٩٢٧/٦/٧ بج س ٢٩ رقم ١٨ عن ٤١ .

لأن هذه الجريمة الأخيرة تتطلب قيام دعوى قضائية بالمعنى المفهوم من الكلمة وتنتهى بالحصول على حكم ، أما إجراءات تحقيق الوفاة والوراثة فتتم في صورة تحقيق إدارى كان يقوم بإجرائه القاضى الشرعى ، ويعلن في نهايته نتيجة هذا التحقيق أو التحريات في صورة إعلام . وكان هذا هو الرأى الذى انتهى إليه قضاء النقض^(١) ، بما كان يترتب عليه من إفلات تغيير الحقيقة في هذا النوع من المحررات من العقاب كلية .

إزاء هذه النتيجة الخطيرة تدخل المشرع بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ مبرراً تدخله بقوله في المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور : إن الإقرار الكاذب في إجراءات الغرض منها إثبات من هم ورثة شخص توفى هو عمل مرذول من الوجهة الأخلاقية ومن شأنه الإضرار بالغير ، وهو يقرب من النزوير المعنوى ومن شهادة الزور معاً ، .

وقد نصت المادة الأولى منه على عقاب التزوير في هذه الإعلانات ؛ وعند وضع تقنين العقوبات في سنة ١٩٣٧ صارت هي المادة ٢٢٦ منه . وبعد تقرير نظام الوصية الواجبة عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٠ الذى أضاف عبارة « والوصية الواجبة » بعد عبارة « بتحقيق الوفاة والوراثة » ،

والمادة ٢٢٦ هذه تعالج جريمتين لاجرمية واحدة ، أولاهما تقرير أقوال غير صحيحة تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أمام السلطة المختصة ، وذلك في فقرتها الأولى . والثانية هي جريمة استعمال إعلام ضبط على الوجه المبين آنفاً ، وذلك في فقرتها الثانية .

وسنعالج كل جريمة منهما في مطالب خاص .

(١) راجع نقض ١٩٣٠/١١/٣٠ القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٠٣ ص ١٠٢ .

المطلب الأول

تقرير أقوال غير صحيحة

في إجراءات تحقيق الوفاة أو الوراثة أو الوصية الواجبة

نصت المادة ٢٢٦ في فقرتها الأولى المعدلة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أمام السلطة المختصة بأخذ الإعلام أقوالاً غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة ، وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال » .

وببحث هذه الجريمة في ضوء الأركان العامة في تزوير المحررات يبين أن قيامها يتطلب توافر الآتي :

أولاً : فعل تزوير معنوي بتقرير أقوال غير صحيحة في إجراءات تحقيق الوفاة أو الوراثة أو الوصية الواجبة .

ثانياً : الضرر .

ثالثاً : القصد الجنائي .

'ولا . فعل التزوير

يتحصل فعل التزوير في هذه الجريمة في إبداء أقوال غير صحيحة ، في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة أو الوراثة أو الوصية الواجبة أمام السلطة المختصة بعمل الإعلام . ويتضمن ذلك بادية ذي بدء تقرير أقوال عن الوقائع المرغوب إثباتها يعلم الجاني عدم صحتها ، أو بالأقل يجهل حقيقتها .

وقد وضع هذا النص بالنظر لما رؤى من قيام أفراد بالشهادة في هذه الإعلامات دون تثبيت أو يقين ، وما يؤدي إليه ذلك من أضرار تعادل إبداء معلومات كاذبة مع العلم بها . ولكن الجريمة عمدية على أية حال ، فلا يتحقق

فعل التزوير على حد تعبير محكمة النقض ، إلا إذا كان البجاني قرر أقواله وهو عالم بأن الواقعة موضوع أقواله غير صحيحة ، أو وهو عالم بأنه لا يدري حقيقة الأمر في تلك الواقعة هل هي كقوله عنها أم لا (١) . وبالتالى ليس من شأن إغفال اسم أحد الورثة من قبيل السهو أو الغلط أن يعد تزويراً .

وباستفاد من مناقشات القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ أمام مجلس الشيوخ أن هذه المادة لا تتعارض وطرق العلم التى نظمت بالقواعد الشرعية ، ولا تعطّلها (٢) ، ومن هذه الطرق الشهادة بالتسامع أى بالسماع ممن يثق بهم الإنسان (٣) ومن ثم يكفى أن يكون الشاهد قد أدلى بشهادته عما وصل إلى علمه عن هذا الطريق ليكون بمنجاة من العقاب ، حتى ولو اتضح بعدئذ أن ما شهد به سماعاً كان مخالفاً للحقيقة .

ويجب أن يكون تقرير الأقوال الكاذبة قد حدث فى إعلانات وفاة أو وراثة أو وصية واجبة ، فلا يسرى النص على ما عداها من الإشارات أو التصرفات . كما ينبغى أن يكون ذلك أمام الجهة المختصة بإصدار الإعلام . فلا يسرى النص على إبداء معلومات كاذبة فى تحقيق إدارى تمهيدى ، ولو كان عن أمر من أمور الوفاة أو الوراثة ، والمذكورة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣

(١) نقض ١٩٤٢/٥/٢٤ مج س ٤٣ رقم ٢٠٧ .

(٢) جلسة ١٩٢٣/٥/٨ .

(٣) قال أبو حنيفة : لا تجوز الشهادة بالتسامع ما لم يسمع ذلك من العامة بحيث يقع فى قلبه صدق الخبر . وقال صاحبان : لا يجوز للشاهد أن يشهد بالتسامع إلا إذا كان ما يشهد به أمراً متواتراً أو مشتهراً ، أو يخبره به رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول .

قارن نقض ١٩٤٠/٢/١٢ رقم ١٩٣ س ١٠ ق ، وراجع فى تفصيل هذا الموضوع السعيد مصطفى « التزوير » ص ٢٥١ .

صريحة في ذلك^(١). وقد حكم بأن نص المادة ٢٢٦ لا ينطبق على تغيير الحقيقة في شهادة إدارية حررها عمدة بوفاه شخص قبل سنة ١٩٢٤ ، لأنها حررت لتقديمها في تسجيل عقد لا في صدد تحقيق وفاة أو وراثة ، ولأنه نص استثنائي لا محل للتوسع فيه^(٢).

ولا ينطبق النص كذلك على تغيير الحقيقة الذي يقع من الموظفين العمومي - كالكاتب المختص - أثناء تحريره للإعلام ، بل يعد ذلك تزويراً معنوياً في محرر رسمي بطريق تغيير إقرار أولى الشأن مما يخضع لحكم المادة ٢١٣ ع^(٣).

ثانياً : الضرر

يلبغى أن يضبط الإعلام على أساس الأقوال الكاذبة التي أبدت ؛ وهو ما استلزمته صراحة المادة ٢٢٦ . والمستفاد من ذلك أن القانون حدد نوع الضرر المباشر الذي يحظره ويعاقب عليه بضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال ، فإذا لم يتحقق هذا الضرر فلا تقوم الجريمة . ومن ثم لا عبرة بالكذب في الإجراءات التمهيدية للإعلام إذا عدل عنها صاحبها قبل ضبطه ، كما أنه لا عبرة بإبداء أقوال كاذبة إذا اكتشف عدم صحتها ، في أية مرحلة قبل هذا الضبط .

ومتى تم ضبط الإعلام فإن المفروض قانوناً اعتبار ما أبدى من أقوال في

(١) راجع أيضاً نقض ١٩٥٠/٥/٢ قانون العقوبات مديلا ص ١٤٤ .

(٢) نقض ١٩٤٥/١٠/٢٢ قانون العقوبات مديلا ١٤٣ .

(٣) راجع تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون ٤٤ لسنة ١٩٢٣ . وملاحظات اللجنة الاستشارية التشريعية عنه .

لإجراءاته صحيحاً حتى يصدر حكم من المحكمة المختصة دالاً على عدم صحتها ،
فهذا هو السبيل الوحيد في إثبات ذلك كما ذهب محكمة النقض في حكم
لها (١) .

ثالثاً : القصد الجنائي

جريمة التزوير في إعلانات تحقيق الوفاة والوراثه والوصية الواجبة عمدية ،
فهى ككل جريمة من هذا النوع تتطلب توافر القصد الجنائي العام ، فيجب أن
يعلم الجاني بأن أقواله غير صحيحة ، أو بالأقل يجب أن يجهل حقيقةا على
حد تعبیر المادة ٢٢٦ ، وهى لا تتطلب إلى جانب ذلك أى قصد خاص (٢) .

ولا عبرة بداهة بالبائع سواء أ كان جر مغنم ، أم انتقاماً ، أم غيرهما ،
من حيث قيام القصد الجنائي من عدمه طبقاً للقواعد العامة .

العقوبة

هى الحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو الغرامة التى لا تزيد على مائة جنيه .

وقد لوحظ عند تحديدها أن تكون مساوية لعقوبة جريمة الشهادة الزور
فى الدعاوى المدنية ، وقد أشارت إلى ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون رقم
٤٤ لسنة ١٩٣٣ .

(١) نقض ١٩٥ / ٥ / ٢ قانون العقوبات مديلا ص ١٤٤ .

(٢) أحمد أمين المرجع السابق ص ٤٥٩ والسعيد مصطفى « التزوير » ص
٢٥٣ ومحمود مصطفى « الخاص » ص ١٥٦ ومحمود إبراهيم « الخاص » ص ٥١٧
وراجع أيضاً نقض ١٩٤٣ / ٥ / ٢٤ مج س ٤٣ رقم ٢٠٧ و ١٩٤٩ / ١ / ٣ القواعد
القانونية ج ٧ رقم ٧٦٩ ص ٧٢٣ .

وهذه العقوبة مقصورة على التزوير الذى يقع من أفراد الناس فى إجراءات تحقيق الوفاة أو الوراثة أو الوصية الواجبة ، أما إذا وقع التزوير من الموظف المنوط به تحرير الإعلام فتكون الواقعة جنائية مما تنطبق عليه المادة ٢١٣ ع كما قلنا .

المطلب الثانى

استعمال اعلام لتحقيق الوفاة أو الوراثة أو الوصية الواجبة
ضبط بناء على أقوال غير صحيحة

نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٢٦ معدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٠ على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل إعلاماً لتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة ضبط على الوجه المبين فى الفقرة الأولى من هذه المادة ، وهو عالم بذلك ، .
وتتطلب هذه الجريمة توافر الأركان الثلاثة المطلوبة فى استعمال المحررات المزورة وهى كما سبق بيانها : —

أولاً : فعل الاستعمال أى إظهار الإعلام والتمسك بصحته .
ثانياً : كون الإعلام مزوراً على النحو الذى وضحته الفقرة الأولى من المادة ، أى ضبط بناء على أقوال غير صحيحة أبدت أمام الجهة المختصة بضبطه .
ثالثاً : القصد الجنائى العام ، ويتضمن علم المستعمل بأن الإعلام ضبط على هذا الوجه .

وجريمة الاستعمال مستقلة عن التزوير بما يترتب على ذلك من نتائج فصلناها فى حينها^(١) .

العقوبة

هى الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التى لا تزيد على مائة جنيه ، أى كعقوبة تزوير الإعلام .

(١) راجع ما سبق فى ص ١٧٤ — ١٧٨ .

المبحث الخامس

تزوير اقرارات السن فى عقود الزواج

عقود الزواج التى يحررها موظفون مختصون محررات رسمية ، ولا ريب أن التزوير فى البيانات التى أعدت لإثباتها يعتبر تزويراً فى محررات لها هذه الصفة . وقد وجدت هذه القاعدة تطبيقات شتى لها ، فقضى بأنه يعد تزويراً فى محرر رسمى اصطناع عقد زواج^(١) ، وانتحال شخصية الغير فيه^(٢) ، والتقير كذباً بخلو المرأة من الموانع الشرعية^(٣) ، وادعاء الزوج كذباً بأنه مسلم توصل إلى العقد على امرأة مسلمة بمعرفة مأذون^(٤) .

إلا أنه بالنسبة إلى التغير فى سن الزوجين برفعه ، بغية التحلل من الممانع القانونى المستمد من الصغر^(٥) ، اتجهت أحكام المحاكم وجهات مختلفة . فذهب فريق منها إلى أن عقد الزواج ليس معداً كشهادة الميلاد لإثبات سن الزوجين . ومن ثم قضى بالبراءة سواء أصدرت بيانات السن السكاذبة من الزوجين أم من أحد الشهود^(٦) ، بينما ذهب فريق آخر إلى القول بأن بيان السن الصحيح مما يدخل ضمن البيانات الجوهرية التى أعد عقد الزواج لإثباتها ، ومن ثم يكون التغير فيه تزويراً معاقباً عليه^(٧) .

(١) نقض ١٩٢٤/٢/٤ المحاماة س ٥ ص ١٢ .

(٢) نقض ١٩٢٦/١١/١ مج س ١٧ رقم ١١٤ .

(٣) نقض ١٩٢٥/١٢/٧ المحاماة س ٦ رقم ٤٨٠ و ١٩٥١/١/٨ أحكام

النقض س ٢٥ رقم ١٨٢ ص ٤٧٩ و ١٩٥١/٤/١٠ س ٢ رقم ٢٤٥ ص ٩٣٤ .

(٤) نقض ١٩٢٣/١٢/٤ المحاماة س ٤ ص ٧٢٨ .

(٥) راجع القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ وقد حدد سن الزواج بست عشرة

سنة للزوجة وثمانى عشرة للزوج .

(٦) جنايات قنا فى ١٩٢٧/٤/٣٠ مج س ٢٨ رقم ٨١ ص ١٤٩ .

(٧) نقض ١٩٢٧/١٠/٢٦ مج س ٢٩ رقم ٢ ص ٣ و ١٩٢٧/١٢/٧ المحاماة

س ٨ رقم ٥١٤ ص ١٩٦٠ و ١٩٣٠/٦/١٩ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٦١ ص ٥٣ .

لكن محكمة النقض عدلت بعدئذ عدولا جزمياً عن هذا الاتجاه الأخير بالنسبة للشهود . وقالت في تعليل ذلك إن شهادة الشهود في عقد الزواج « لغو صرف لا يذنب عليه أى حكم » ، اللهم إلا إذا وجد تواطؤ بينهم وبين المأذون على إخلال هذا الأخير بالواجب ، أو إذا قدموا له شهادة ميلاد أو شهادة طبية مزورة فإنهم يكونون حينئذ « قد خدعوه في ذات الدليل المقبول الذى لا يحصر عن الاعتماد عاياه فأفسدوا عمله وجعلوه يخل بواجبه بلا شعور منه (١) » .

ثم اتجهت بعدئذ إلى غير ذلك قائلة إنه لا يمكن عقاب أحد من الشهود مهما خدعوا المأذون بشهادة طبية مزورة ، استناداً إلى أن هذا الأخير هو المسكن بالتحري عن السن ، ويجب عليه ألا يعتمد في تحريه على مثل هذه الشهادة ، بل عليه أن يحضر بنفسه الكشف على الشخص الذى يريد الزواج حتى يكون متيقناً أنه هو الشخص الذى يحرر له العقد (٢) ، ورتبت على ذلك عدم إمكان عقاب من يشهد كذباً على بلوغ الزوجين أو أحدهما السن القانونية إلا في حالة واحدة هي حالة التواطؤ والاتفاق مع المأذون ، وذلك بوصفه شريكاً له .

إزاء هذا التضارب فى الأحكام اضطر المشرع إلى التدخل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٢ ، أى بنفس القانون الذى عالج به التزوير فى إجراءات تحقيق الوفاة أو الوراثة ، وكان ذلك أيضاً تلبية لرغبة بدت فى حكم أصدرته محكمة النقض فى سنة ١٩٣٢ (٣) ، فنص فى المادة الثانية منه على عقاب

(١) نقض ١٩٣٠/١١/٢٠ القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٠٦ ص ١١٤ وراجع

نقض ١٩٢١/٤/١٦ ج ٢ رقم ٢٢٩ ص ٢٩١ .

(٢) نقض ١٩٣١/١/١٨ القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٥٧ ص ٢١٦

و ١٩٣١/٤/١٦ ج ٢ رقم ٢٣٩ ص ٢٩١

(٣) نقض ١٩٣٢/٢/١٥ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٢٩ ص ٤٥٨ .

التزوير بتغيير السن في عقود الزواج ، وعند وضع قانون العقوبات الحالي في سنة ١٩٢٧ أدرجت فيه المادة الثانية هذه فصارت هي المادة ٢٢٧ منه .

وقد عالجنا هذه المادة الأخيرة جريمتين مختلفتين لا جريمة واحدة :
أولاهما إبداء أقوال غير صحيحة أمام السلطة المختصة بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً ، والثانية جريمة الشخص الذي خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج إذا ضبطه وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة قانوناً للزواج .

المطلب الأول

إبداء أقوال أو تحرير أو تقديم أوراق غير صحيحة
لإثبات بلوغ الزوجين السن القانونية

نصت المادة ٢٢٧ ع في فقرتها الأولى على أنه : « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة ، بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً لضبط عقد الزواج ، أقوالاً يعلم أنها غير صحيحة أو حرر أو قدم لها أوراقاً كذلك ، متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق . »

ويبين من هذه المادة أن أركان الجريمة كالآتي : —

أولاً : فعل تزوير بإبداء أقوال غير صحيحة ، أو تحرير أو تقديم أوراق للسلطة المختصة ، بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً .

ثانياً : الضرر .

ثالثاً : القصد الجنائي .

* * *

أولاً : فعل التزوير

يقتضى فعل التزوير في هذه الجريمة صدور أقوال غير صحيحة بشأن سن أحد الزوجين ، سواء أصدرت منهما أم من الشهود ، أو تقديم أوراق

مزورة مثبتة للسن كشهادة طبية ، أو تحرير هذه الأوراق سواء بمعرفة طبيب أو غيره ، إذ أن العبارة عامة .

ويلبغى أن تكون هذه الأقوال أو الأوراق لرفع سن أجدد الزوجين رغبة في التحرر من قيد السن الذى فرضه القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ بالنسبة للجهة الشرعية أو المأذون ، أو من أى قيد خاص بالسن إذا كانت الجهة المليسة التى قامت بعقد الزواج تستلزم سناً معينة لضبطه (١) . ومن ثم يكون تغيير السن بالزيادة أو بالنقصان لا جريمة فيه إذا كان الزوجان قد بلغا بطبيعة الحال السن المطلوبة .

ثانياً : الضرر

استلزمت المادة ٢٢٧ أن يضبط عقد الزواج على أساس الأقوال أو الأوراق المزورة .

والمستفاد من هذا النص أن الضرر المباشر الذى يعاقب عليه القانون يتحقق بضبط عقد الزواج فعلاً على أساس ما أبدى من أقوال أو ما قدم من أوراق . فلا عقاب إذا لم يتحقق هذا الضرر ، ولو صح وصف الواقعة بأنها تزوير معنوى فى محرر رسمى (٢) ، طالما اكتشف أمرها أو عدل عنها صاحبها قبل ضبط العقد ، أو حتى لو تم ضبطه بالفعل ولكن على أساس آخر غيرها .

ثالثاً : القصد الجنائى

هذه الجريمة عمدية ، فهى تتطلب قيام القصد الجنائى العام أى قصد ارتكاب الجريمة بأركانها التى يتطلبها القانون ، وهو ما أشارت إليه المادة ٢٢٧ عندما تطلبت العلم بأن ما أبدى من أقوال أو ما قدم من أوراق غير صحيح .

(١) راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣

(٢) ويكون حينئذ صادراً من أحد الأفراد بوصفه شريكاً لفعل أصلى حسن النية هو الموظف العمومى ، بجملة واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها .

كما تتطلب قصداً خاصاً عبرت عنه المادة بأنه « قصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً لضبط عقد الزواج » . فإذا لم يهدف المتهم إلى هذه الغاية بالذات فلا تنطبق المادة ، مهما ثبت من توافر علمه بالسن الصحيح ، ولو أنه يصعب تصور أن يقصد المتهم من الغش في هذا الأمر هدفاً آخر غير ما تقدم (١) .

العقوبة

هى الحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو الغرامة التى لا تزيد على مائة جنيه ، وهى نفس عقوبة الشهادة الزور فى المواد المدنية ، والتزوير فى إجراءات تحقيق الوفاة أو الوراثة أو الوصية الواجبة .

المطلب الثانى

ضبط عقد زواج بمعرفة موظف

يعلم ان احد طرفيه لم يبلغ السن المحددة لضبطه

أضافت الفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ : « ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة فى القانون » .

وهذه فى الواقع ليست جريمة جديدة ، بل إنها جريمة الفقرة الأولى من المادة بأنكانها الثلاثة الأنفة الذكر ، ولكن شدد المشرع العقوبة على الموظف المختص بضبط عقد الزواج بالنظر إلى صفته الرسمية وإخلاله بالثقة الموضوعة فيه : ويسرى التشديد سواء أكان متواطئاً مع أصحاب المصلحة فى التزوير وهو المتصور عملاً ، أم لم يكن كذلك . وفى حالة التواطؤ يسأل الموظف المخبر للعقد بموجب العقوبة المشددة ، أما من عداه فيسأل بمقتضى عقوبة الفقرة الأولى :

العقوبة

هى الحبس أو الغرامة التى لا تتجاوز مائتى جنيه (بينما عقوبة الفقرة الأولى هى الحبس إلى سنتين والغرامة إلى مائة جنيه فقط كما سلف القول) .

(١) أحمد أمين . المرجع السابق ص ٥٦٤ .

الفصل الثالث بيانات حكم الإدانة

في تزوير المعونات واستعمالها

كثيراً ما تجمل محكمة النقض القواعد العامة في التسبب^(١) على الحالات المطروحة عليها ، فنقول مثلاً عند رفض الطعن في قضية تزوير إنه : « إذا كانت المحكمة قد بينت في حكمها واقعة التزوير وزمانها ومكانها وكيفيتها وأوردت الأدلة المبينة لها ، واستخلصت منها اشتراك الطاعن في جريمة التزوير ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه من إدانة ، فالجدل بعدئذ موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به »^(٢) .

أو كأن تقول المحكمة : « حيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة ، وذكر الأدلة على ثبوتها وكان ما أوردته المحكمة له أصله في التحقيقات ، ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه فلا يكون مشوباً بالقصور ، إذ يكفي أن يكون الحكم قد بين أن المتهم تعمد النقل والتغيير في الورقة الرسمية بقصد الحصول على مبلغ الحوالة ، وأنه توصل إلى هذا القصد . وليس من اللازم بعد أن يتحدث صراحة أو استقلالاً عن كل ركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه »^(٣) .

(١) راجع التمهيد الوارد فيما سبق في ص ٤١ ، ٤٢ .

(٢) نقض ١٩٤٨/١٩ مجموعة عاصم كتاب ٣ رقم ٢٣ ص ٣٨ وراجع نقض

١٩٤٧/٥/١٩ كتاب ٢ رقم ٦٩ ص ١٤٤ .

(٣) نقض : ١٩٤٩/١٢/٢ أحكام النقض س ١ رقم ٦٥ ص ١٧٨

و ١٩٦٦/٢/١ س ١٧ رقم ١٣ ص ٦٩ و ١٩٦٦/٣/١٥ رقم ٦٠ ص ٣٠٣ .

بيان فعل التزوير

وتأسيساً على ذلك ينبغي أن يستفاد من عبارات الحكم توافر فعل التزوير في محرر ، مع تحديد هذا المحرر تحديداً كافياً ، فإذا كان عقد بيع أطيان مثلاً وجب ذكر تاريخ العقد وتاريخ رقم تسجيله أو تاريخه الثابت إن كان كذلك ، ومقدار الأطيان المباعة والجهة الواقعة فيها^(١) . وإن كان مخالصة وجب بيان تاريخها والمبلغ والدين الذي أعطيت عنه ومن هما الدائن والمدين^(٢) .

ويتعين أن يستفاد من الحكم الطريقة التي وقع بها التزوير وإلا كان معيباً مستوجباً نقضه ، لأن طريقة التزوير تعد من أركان الجريمة^(٣) . ولذلك قضى بأنه لا يكفي قول الحكم بأن ختم المجنى عليها كان مع المتهم وأنه زور عليها عقداً ، لأن ذلك لا يمكن محكمة النقض من معرفة الكيفية التي حصل بها التزوير ، بل عليه أن يبين إن كان التزوير قد وقع بوضع ختمها على العقد أو بأية طريقة أخرى^(٤) . وبأنه لا يعد بياناً للواقعة إغفال الحكم التعرض لبيان ما إذا كان التزوير ، وقد وقع بختم المجنى عليه ذاته ، وقع بطريق الغش أو بتقليد الختم ، أو بغير ذلك من الطرق كسرقة الختم أو العثور عليه أو أخذه بطريق خيانة الأمانة^(٥) .

(١) نقض ١٩٢٩/١٠/١٧ رقم ٢١٢٦ س ٤٦ ق .

(٢) نقض ١٩٢٩/٤/١٨ رقم ١٣٢٣ س ٤٦ ق و ١٩٦٥/١/٢٤ أحكام

النقض س ١٦ رقم ٣ ص ٨ .

(٣) نقض ١٩٠٠/١/١٣ المحرق س ١٥ ص ٢٥ و ١٩٠٣/١١/٧ جنح س

٤ ص ١٢٧ و ١٩٢٢/٢/٢٨ مج س ٢٣ عدد ١٦ .

(٤) نقض ١٩٠١/١٠/٢٦ مج س ٤ ص ١ .

(٥) نقض ١٩٢٤/١٢/١ المخاماة س ٥ عدد ٣٥٢ و ١٩٢٩/٢/١ مج س ٢٧

عدد ٧٨ و ١٩٣٧/١١/٨ مج ٣٩ رقم ٦ و ١٩٦٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ١٩

لرقم ١٥ ص ٢٨٠ .

وبأنه إذا اشتمل الحكم على عدة طرق للتزوير من غير أن يبين أنه وقع بها كلها أو ببعضها فقط أو بأحدها ، ولا بأية كيفية ، فيكون قابلاً للطعن^(١) . كما قضى بأنه إذا ذكر الحكم كيفية حصول التزوير ولكنه أخطأ فيها فإن هذا الخطأ لا يؤثر فيه ما دام حصول التزوير ثابتاً بالفعل^(٢) .

ولا يجوز أن يستند حكم الإدانة في إثبات واقعة التزوير في المحرر أو استعماله على الحكم الصادر من المحكمة المدنية برد المحرر وبطلانه ، بل يجب أن يبحث الموضوع من وجهة جنائية لبيان ما إذا كانت أركان الجريمة متوافرة عن عدمه ، وإلا كان قاصراً متعیناً نقضه^(٣) .

وإذا أدانت المحكمة عن الواقعة بوصفها تزويراً في محرر رسمي وجب أن تستفاد رسمية المحرر من أوصافه وكيفية تحريره ، ولذا يلزم بيان الاختصاص الحقيقي في جريمة تزوير الأوراق الرسمية لأنها لا تتحقق إلا إذا كان لإثبات البيان المزور من اختصاص الموظف^(٤) .

ويدعى أن يستفاد من عبارات الحكم موطن الضرر الناجم عن التزوير ولو أنه لا يقدح في سلامته عدم التحدث عنه استقلالاً^(٥) ، بالأقل عندما

(١) نقض ١٩٠٠/١١/٢٤ مج س ٢ ص ٣١٥

(٢) نقض ١٩٤٧/١١/٢٤ مجموعة عاصم كتاب ٢ ص ٢٢٥ رقم ١٢١ .

(٣) نقض ١٩٣٤/٤/٣٠ المحاماة س ١٥ ص ٣٧ عدد ٤٠ و ١٩٦٢/٤/٣٠ أحكام النقض س ١٣ رقم ٧٦ ص ٣٠٠ و ١٩٦٤/٥/٢٥ س ١٥ رقم ٨٥ ص ٤٣٤ و ١٩٦٧/٣/٦ س ١٨ رقم ٦٥ ص ٣٢٢ و ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ رقم ٢٠٠ ص ٨٣٣ .

(٤) نقض ١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض ٣٠ رقم ٢٦٢ ص ١٢٨٨ .

(٥) نقض ١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ رقم ٤٨ ص ٢٢ و ١٩٥٥/١١/٢٩ س ٦ رقم ٤١٣ ص ١٣٩٨ و ١٩٦٠/٦/٢٧ س ١١ رقم ١١٥ ص ٦٠٠ و ١٩٦٨/٢/٢٠ س ١٩ رقم ٤٧ ص ٢٦٠ .

يكون مفترضاً كما في تزوير المحررات الرسمية، والمحررات العرفية التي يعترف لها القانون بقوة إثبات صريحة . أما القول بتوافر الضرر من عدمه فهو فصل في مسألة موضوعية^(١) .

بيان القصد

والركن المعنوي من الجوانب الدقيقة التي يحتاج إبرازها إلى عناية خاصة، لأنه حالة ذهنية تحتاج بطبيعتها إلى من يكشف عنها النقاب . فإذا خلا الحكم من ذكر القصد كان معيباً مستوجباً نقضه^(٢) . على أنه لا يلزم ذكر القصد صراحة متى كان سياق الحكم يشير إليه بشكل واضح^(٣) . ومن ذلك مثلاً قوله إن التزوير وقع من المزور وهو يعلم الحقيقة بقصد استعمال الورقة المزورة بتقديمها لتسجيل عقد بيع^(٤) . أو مثل قوله : إن المتهمين غيرا في مبالغ دفعها بموجب وصلين ثم زورا في القيمة ، لأن ذلك يتضمن بالضرورة عليهما بأن المبالغ الواردة فيهما ليست هي المبالغ التي دفعها^(٥) . كما أنه إذا كانت طبيعة المحرر المزور أو طريقة التزوير تنبئ بطبيعتها عن توافر القصد العام ، فلا

(١) نقض ١٩٠٨/٣/٢٨ مج س ٩ عدد ١٠٨ و ١٩١١/٥/١١ مج س ١٢ ص ١١٦ و ١٩٤٠/٥/٢٧ مج س ٤٢ رقم ٤٤ .

(٢) نقض ١٩٣٤/٢/٤ مج س ٣٥ رقم ٢٣٠ .

(٣) نقض ١٩٣٠/٥/١ مج س ٣١ عدد ٩٥ و ١٩٥٥/١١/٢٨ أحكام النقض

س ٦ رقم ٤٠٦ ص ١٣٨٥ و ١٩٦١/١٢/٤ س ١٢ رقم ١٩٦ ص ٩٥٠ و ١٩٦٨/٣/٢٥ س ١٩ رقم ٦٧ ص ٣٥٨ و ١٩٧٤/١٢/١٦ س ٢٥ رقم ١٨٨ ص ٨٦٦ .

(٤) نقض ١٩٤٠/١١/٢٥ مج س ٤٢ رقم ١٢١ و ١٩٤١/٢/٢٤ مج س ٤٢ رقم ١٩٠ .

(٥) نقض ١٩٠٢/١١/٢ مج س ٤ عدد ٤٧ و ١٩٦٣/١٢/٣٠ أحكام النقض

س ١٤ رقم ١٨٦ ص ١٠١٨ :

موجب لذكر توافره بعبارة صريحة تغني عنها الإشارة إلى طبيعة المحرر أو طريقة التزوير . وطرق التزوير المأذية تنبئ بطبيعتها عن توافر القصد العام لدى الجاني بخلاف طرق التزوير المعنوية التي لا تنبئ حتماً عن توافر هذا القصد .

أما تقدير توافر القصد الجنائي من عدمه فهو فصل في مسألة موضوعية فلا يخضع بالتالي لرقابة محكمة النقض ، إلا إذا انطوى الحكم على خطأ في ماهية القصد المطلوب في الجريمة . ولذا حكم بأنه إذا كان الحكم قد أسس إدانة الطاعن في الاشتراك في التزوير على مجرد تقديمه للشهادة على شخصية امرأة ، وهو لا يعلم بحقيقة هذه الشخصية ، فإنه يسكون قاصراً ومبدياً على خطأ في تطبيق القانون^(١) . وكذلك إذا انطوى الحكم على خلط بين القصد والباعث ، فمثل ذلك يكون خطأ في القانون مما يدخل في اختصاص محكمة النقض تقديره وإصلاحه .

والمصلحة من التزوير لا تعدو أن تكون هي الباعث على الجريمة ، والباعث ليس ركناً من أركان جريمة التزوير فلا تلتزم المحكمة بالتحديث عنه استقلالاً أو بإيراد الأذلة على توافره^(٢) .

والاشتراك في ارتكاب جرائم التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فيستغنى أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملاساتها اعتقاداً نهائياً^(٣) .

(١) نقض ١٩٥٢/٤/١ أحكام النقض س ٣ رقم ١٩٧ ص ٧٩٤

(٢) نقض ١٩٦٤/٥/٢٥ أحكام النقض س ١٥ رقم ٨٥ ص ٤٣٤

و ١٩٧٦/٣/٢٢ طعن رقم ١٦١٤ س ٤٥ ق (غير منشور) .

(٣) نقض ١٩٦٧/١/٩ أحكام النقض س ١٨ رقم ٩ ص ٦٣ و ١٩٦٧/٦/٥

رقم ١٥٥ ص ٧٧١ و ١٩٦٧/١٠/٣٠ رقم ٢١٥ ص ١٠٥٠ .

ولكن الاشتراك بالمساعدة في التزوير - أو في غيره من الجرائم -- لا يتحقق إلا إذا ثبت أن للشريك قصد الاشتراك في الجريمة وهو عالم بها ، أو أنه ساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها . فإذا كان الحكم إذ دان المتهم بالاشتراك في التزوير بطريق المساعدة ، لم يورد الأدلة على ذلك فإنه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه (١) .

ولذا قضى بأنه إذا كان الحكم وهو بسبيل إقامته الدليل على تهمة الاشتراك في التزوير قال : إن المتهمين الثالث والرابع قد وقعا على عقد البيع المزور بصفتهم شاهدين وعالمين بحقيقة تزويره ، إذ أصرا على أن التي وقعت بصفتها بائعة هي المجنى عليها ، في حين أنها لم تبع ولم تضع الختم المزور الموقع به على عقدى البيع والتنازل ولم توقع به أمامهما كما ذكرت ، فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يؤدي إلى علم الشاهدين بحقيقة شخصية المتهم التي وقعت على العقد بصفتها بائعة (٢) .

بيانات جريمة الاستعمال

وفي جرائم استعمال المحررات المزورة يتعين أن يستفاد أيضاً توافر أركانها ، وأولها فعل الاستعمال . فإذا تحدث الحكم عن واقعة التزوير ولم يعرض لواقعة استعمال العقد المزور ، الذي نسب إلى المتهم أنها استعملته مع عليها بالتزوير ، كان قاصر البيان (٣) . وتقدير ما إذا كانت الوقائع المسندة إلى المتهم تكفي لتكوين فعل الاستعمال من عدمه ، فصل في مسألة قانونية لمحكمة النقض الإشراف عليها (٤) . لذا قضى بأن مجرد التمسك بالورقة المزورة

(١) نقض ١٩٥٥/١/١١ أحكام النقض س ٦ رقم ١٤٤ ص ٤٣٩

و ١٩٦٨/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٩ رقم ٢٢١ ص ١٠٨٠ .

(٢) نقض ١٩٥٦/٢/٢٠ أحكام النقض س ٧ رقم ٦٢ ص ١٩٨ .

(٣) نقض ١٩٤٨/٢/٢٠ مجموعة عاصم كتاب ٣ رقم ٤٧ ص ٧٧ .

(٤) راجع جارسون م ١٤٨ فقرة ٥٦ .

لا يسكنفى فى بيان ثبوت علم الطاعن فى جريمة استعمال المحرر المزور^(١) .

كما يلزم أن يبين من الحكم أن المحرر المستعمل مزور وطريقة تزويره^(٢)، هذا فضلاً عن توافر القصد الجنائى العام أى العلم بتزويره^(٣) . ولا يلزم أن يتحدث استقلالاً عن ركن العلم فى جريمة استعمال الأوراق المزورة^(٤) . وتوافر هذا العلم واضح لا يحتاج بياناً إذا أدین نفس الجنائى عن تهمة استعمال والتزوير معاً^(٥) . بينما يحتاج إلى هذا البيان إذا كان المحكوم عليه فى الاستعمال ليس هو فاعل التزوير أو شريكاً فيه . فلا يغنى فى هذه الحالة الأخيرة عن إثبات العلم بالتزوير إثبات تمسك المتهم بالمحرر المزور^(٦) .

وعلى الحكم أن يبين تاريخ الواقعة تزويراً كانت أم استعمالاً^(٧) . وإن كان لقاضى الموضوع أن يعين نهائياً التاريخ الحقيقى دون أن يكون

(١) نقض ١٣ / ٣ / ١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ رقم ٧٧ ص ٤١٢ و ١٩٧١/١١/٨ أحكام النقض س ٢٢ رقم ١٥٣ ص ٦٣١ .
(٢) نقض ٢٤ / ١٠ / ١٩٢٩ رقم ٢١٤٢ س ٤٦ ق .
(٣) نقض ٢ / ٣ / ١٩٠١ مج س ٣ عدد ٢٩ و ٧ / ٢ / ١٩٢٩ رقم ٥٤٣ س ٤٦ ق .

(٤) نقض ٥ / ١٢ / ١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ رقم ٢٢٧ ص ١١٩٩ و ٥ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ رقم ٣١ ص ١٨١ و ٢٤ / ١١ / ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٢٦٩ ص ١٣٢١ .

(٥) نقض ١٤ / ٣ / ١٩٠٨ مج س ٩ رقم ١٠٧٠ و ٢٨ / ٥ / ١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ رقم ١٢٧ ص ٤٩٥ و ٣٠ / ٣ / ١٩٧٠ س ٢١ رقم ١١٩ ص ٤٩٤ .

(٦) نقض ٩ / ١ / ١٩٥٠ قانون العقوبات مذيلاً لعباس رمزى ص ١٢٨ و ٢٥ / ٢ / ١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ رقم ٤٨ ص ١٦٧ .

(٧) نقض ٦ / ٢ / ١٩٢٤ الاستقلال س ٣ ص ١٧ و ٢ / ٦ / ١٩٢٣ المحاماة س ٤ عدد ٣٣٢ و ٢٢ / ١ / ١٩٤٥ رقم ٢٦٣ س ١٥ ق .

لمحكمة النقض مراجعته فيه^(١) . كما عليه أن يبين محل الاستعمال . وقد حكم بأنه إذا أدين المتهم في جريمة تزوير محرر واستعماله وذكرت المحكمة محل وقوع جريمة الاستعمال ، فلا يبطل الحكم بعدم ذكر محل ارتكاب واقعة التزوير ما دامت الجريمتان مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة وقدم المتهم إلى المحكمة التي وقعت بدارتها جريمة الاستعمال ، وحكم عليه بعقوبة واحدة عن الجريمتين^(٢) .

وإذا أدين متهم في جريمة تزوير محرر واستعماله وحكم عليه بعقوبة واحدة وجب أن تبين المحكمة من أجل أي التهمتين أوقعت العقاب ، أو من أجلهما معاً لتتمكن محكمة النقض من معرفة ما إذا كان قد حصل خطأ في تطبيق القانون أم لم يحصل ، فلا يكفي أن تذكر مثلاً أن التهمة ثابتة على المتهم^(٣) .

وإذا كانت المحكمة الاستئنافية في صدد نفيها لحصول التزوير قد اكتفت عند حد القول بأن الأسباب التي استندت إليها الطاعة - والتي أُلح الحكم الابتدائي إليها - لا تسفي لحل قضاء المحكمة لما تلي عنه بذاتها من أن المحكمة قد أصدرته بغير إحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة ، ودون إلمام شامل بأدلتها ، فإن هذا الحكم يكون معيباً بالقصور في التسييب^(٤) .

(١) نقض ١٩٠٥/٢/٤ الاستقلال س ٤ ص ٢٠٦ .

(٢) نقض ١٩٣٠/٥/١ مج س ٣١ عدد ٩٥ .

(٣) نقض ١٩١١/١١/٣٠ مج س ٣ رقم ٢١١ .

(٤) نقض ٦١٩٧/١/٢٥ طعن رقم ١٥٦٧ س ٤٥ ق (غير منشور) .

بيان المراجع

أولاً : باللغة العربية (بترتيب أبجدي ومع حفظ الألقاب)

أحمد أمين

« شرح قانون العقوبات المصري القسم الخاص » ، ١٩٤٩ .

أحمد فتحي زغلول

« التزوير في الأوراق »

أحمد فتحي سرور

« شرح قانون العقوبات : القسم الخاص » ، ١٩٦٨ .

السعيد مصطفى السعيد

« جرائم التزوير في القانون المصري » ، ١٩٥١ .

جندي عبد الملك

« الموسوعة الجنائية » ، التزوير ، الجزء الثاني ١٩٣٢ .

حسن صادق المرصفاوي

« قانون العقوبات الخاص » ، ١٩٧٥ .

حسين المؤمن

« المحررات أو الأدلة الكتابية » ، بيروت - بغداد ١٩٧٥ .

رمسيس بهنام

« القسم الخاص في قانون العقوبات » ، ١٩٥٨ .

عادل حافظ غانم

« جرائم تزيف العملة . دراسة مقارنة » ، ١٩٦٦ .

عبد المهيمن بسكر

« القسم الخاص في قانون العقوبات » ، ١٧٥٠

عمر السعيد رمضان

« شرح قانون العقوبات . القسم الخاص » ١٩٦٤ — ١٩٦٥ .

محمود إبراهيم إسماعيل

« جرائم الاغتداء على الأشخاص والتزوير » ١٩٥٠ .

محمود محمود مصطفى

« شرح قانون العقوبات . القسم الخاص » ١٩٦٤ .

محمود نجيب حسنى

« شرح قانون العقوبات . القسم الخاص » ١٩٧٢ .

الإشارة إليها

مجموعات الأحكام والمجلات

مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية بمحكمة النقض (ومى تشمل
الأحكام الصادرة منذ ١٨/١٠/١٩٤٩ حتى الآن) . أحكام النقض
مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في المواد الجنائية لمحمود
أحمد عمر . القواعد القانونية

مجموعة أحكام النقض في مواد قانون العقوبات لمحمود عاصم .
مجموعة عاصم

نجم

المجموعة الرسمية .

مجموعة منشورات ومذكرات لجنة المراقبة القضائية ، طبعة سنة ١٩٣٧
القسم الثانى . المواد الجنائية . مجموعة لجنة المراقبة

المحاماة

مجلة المحاماة .

الشرائع

« الشرائع .

المحاكم

« المحاكم .

قانون العقوبات مديلا بأحكام النقض من ١/١/١٩٤٠ لغاية ١٥/٦/١٩٥٠
لعباس رمزى . قانون العقوبات مديلا

الإشارة إليه	اسم المؤلف	اسم المرجع
جارو	Garraud	Traité théorique et pratique du droit pénal français. 3e édition.
جارسون	Garçon	Code pénal annoté. 1901-1906.
بلانش	Blanche	Etude pratique sur le code pénal. 2e édition.
شوفرويهيلي	Cheauveau et Faustin Hélie	Théorie du code pénal. 6e édition.
دالوز	Dalloz	Code pénal annoté. paris 1881-1890.
فستان هيلي	Faustin Hélie	Pratique criminelle des Cours et tribunaux. paris 1918.
فيدال	Georges Vidal	Précis de droit pénal. Paris 1949.
دوندييه دي فابري	Donnedieu De Vabres	Traité élémentaire de droit criminel. Paris 1947.
جوييه	Goyet	Précis de droit pénal spécial. Paris 1945.

فهرس الكتاب

أولا : فهرس تحليلي

صفحة

الموضوع

تمهيد :

٣

الباب الأول

٥ في تزيف العملة وما يرتبط بها من جرائم

٥

تمهيد

٩

الفصل الأول : في جنايات تزيف العملة

٩

المبحث الأول : الأفعال المادية .

١٠

أولا : التقليد أو التزييف .

١١

ثانياً : التزوير أو اقتطاع جزء من معدن العملة .

١٢

ثالثاً : التزوير أو الطلاء .

١٢

رابعاً : الإدخال في مصر أو الإخراج منها .

١٣

خامساً : الترويج .

١٥

سادساً : الحيازة بقصد الترويج أو التعامل .

١٦

— ملحوظة .

١٧

المبحث الثاني : محل الجريمة : العملة المتداولة .

١٨

أولا : التداول القانوني

٢٠

ثانياً : التداول العرفي .

٢٢

المبحث الثالث : القصد الجنائي .

٢٤

— إثبات القصد .

الموضوع	صفحة
المبحث الرابع : العقاب والإعفاء منه .	٢٦
العقاب .	٢٦
الإعفاء منه . شرطاه : —	٢٦
— الشرط الأول .	٢٧
— الشرط الثاني .	٢٨
— طبيعته القانونية .	٣١
الفصل الثاني : في الجنح المتصلة بالعملة المزيفة .	٣٣
المبحث الأول . قبول عملة مزيفة بحسن نية ثم التعامل بها .	٣٢
— العقوبة .	٣٣
المبحث الثاني : صنع قطع معدنية مشابهة للعملة المتداولة إذا كان من شأنها إيقاع الجمهور في الغلط .	٣٣
المطلب الأول : الأفعال المادية .	٣٤
المطلب الثاني : محل الجريمة .	٣٦
المطلب الثالث : القصد الجنائي .	٣٦
— العقوبة .	٣٧
المبحث الثالث : صنع أو حيازة أدوات مما يستعمل في تقليد العملة أو تزويرها .	٣٨
— العقوبة .	٤٠
الفصل الثالث : بيانات حكم الإدانة في جرائم العملة المزيفة .	٤١
— تمهيد .	٤١
— ماهية البيانات المطلوبة هنا .	٤٣

الباب الثاني

في تزوير الاختتام والدمغات والعلامات وما إليها

- ٤٥ تهديد :
- الفصل الأول في الجرائم المتعلقة باختتام الحكومة ودمغاتها وعلاماتها وما إليها ٤٧
- المبحث الأول : جنایات تزوير الاختتام والدمغات والعلامات
- ٤٧ الحكومية أو استعمالها مع العلم بتزويرها .
- ٤٨ المطلب الأول : الأفعال المادية :
- ٤٩ أولاً : التقلية .
- ٤٩ ثانياً : التزوير .
- ٥٠ ثالثاً : الاستعمال .
- ٥٠ رابعاً : الإدخال إلى البلاد .
- ٥١ المطلب الثاني : محل الجريمة :
- الفروع الأول : الأوامر الجمهورية والقوانين والمراسيم
- ٥١ والقرارات الحكومية .
- ٥١ الفروع الثاني : الأوراق ذات القيمة المالية :
- ٥١ الفروع الثالث : الاختتام والدمغات والعلامات المختلفة .
- ٥٤ الفروع الرابع : تمغات الذهب والفضة
- ٥٥ المطلب الثالث : القصد الجنائي .
- ٥٦ المطلب الرابع : العقاب والإعفاء منه :
- ٥٦ - العقاب .
- ٥٧ - الإعفاء منه .
- المبحث الثاني : الاستحصال بغير حق على الاختتام أو الدمغات
- ٥٩ أو العلامات الحقيقية واستعمالها .

الموضوع	صفحة
المطلب الأول : الفعل المادى .	٦٠
المطلب الثانى : محل الجريمة .	٦١
المطلب الثالث : القصد الجنائى .	٦٣
نتيجة العقوبة .	
الفصل الثانى : فى الجرائم المتعلقة بأختام الجهات غير الحكومية ودمغاتها وعلاماتها .	٦٤
المبحث الاول : تقليد أختام الجهات غير الحكومية ودمغاتها وعلاماتها	٦٤
المطلب الأول : الأفعال المادية .	٦٥
أولاً : التقليد .	٦٥
ثانياً : الاستعمال .	٦٥
المطلب الثانى : محل الجريمة .	٦٦
المطلب الثالث : القصد الجنائى .	٦٧
نتيجة العقوبة .	٦٧
المبحث الثانى : الاستحصال بغير حق على الأختام والدمغات والعلامات غير الحكومية واستعمالها .	٦٨
المطلب الأول : الفعل المادى .	٦٨
المطلب الثانى : محل الجريمة .	٦٩
المطلب الثالث : القصد الجنائى .	٧٠
نتيجة العقوبة .	٧٠
الفصل الثالث : بيانات حكم الإدانة فى جرائم الأختام والدمغات والعلامات بأنواعها .	٧١

الباب الثالث

في تزوير المحررات

الصفحة	الموضوع
٧٥	تهديد :
٧٧	الفصل الاول : في أركان تزوير المحررات .
٧٧	المبحث الاول : فعل التزوير .
٧٨	المطلب الأول : تغيير الحقيقة .
٧٩	— الإقرارات الفردية .
٨٠	— الصورية في العقود .
٨٤	المطلب الثاني : المحررات .
٨٥	المطلب الثالث : طرق التزوير .
٨٥	الفرع الأول : التزوير المادي : —
٨٦	أولاً : وضع إمضاءات أو أختام مزورة .
٨٧	ثانياً : تغيير المحررات أو الأختام أو الإمضاءات أو زيادة كلمات .
٩٠	ثالثاً : وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة .
٩٠	رابعاً : التقليد .
٩١	خامساً : الاصطناع .
٩٢	— التزوير بالحصول على الإمضاء مباغثة .
٩٤	— التزوير بالحصول على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض .
٩٥	الفرع الثاني : التزوير المعنوي .
	أولاً : تغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير
٩٦	السندات إدراجه بها .
٩٧	ثانياً : جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

الموضوع	صفحة
— التزوير بانتحال الشخصية أو الاسم.	٩٩
ثالثاً : جمل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها.	١٠٣
المبحث الثاني : الضرر .	١٠٤
المطلب الأول : أنواع الضرر .	١٠٥
أولاً : الضرر المادي والأدبي.	١٠٥
ثانياً : الضرر المحقق والمحتمل.	١٠٦
ثالثاً : الضرر الفردي والاجتماعي .	١٠٨
المطلب الثاني : ضابط الضرر.	١٠٩
الفرع الأول . ماهية الضابط .	١١٠
الفرع الثاني : تقدير الضابط .	١١٥
أولاً : تقديره في تزوير المحررات الرسمية.	١٢١
ثانياً : تقديره في تزوير المحررات العرفية .	٢٢٣
المطلب الثالث : الضرر والمحررات الباطلة والقابلة للبطلان.	١٢٥
أولاً : البطلان في المحررات الرسمية.	١٢٥
ثانياً : البطلان في المحررات العرفية .	١٢٧
المبحث الثالث : القصد الجنائي .	١٣٠
— استقلال القصد الجنائي عن الضرر .	١٣٢
— الباعث .	١٣٣
الفصل الثاني : في أنواع تزوير المحررات .	١٣٤
المبحث الأول : التزوير في المحررات الرسمية بمعرفة موظفين عموميين .	١٣٤
أولاً : المحررات الرسمية:—	١٣٥
(أ) المحررات السياسية .	١٣٧
(ب) المحررات القضائية .	١٣٧
(ج) المحررات الإدارية .	١٣٧

الموضوع	صفحة
(د) المحررات التى يقوم بتحريرها الموثقون ومن فى حكمهم .	١٤١
— ما حكم المحررات الرسمية الأجنبية ؟	١٤٥
ثانياً : الموظف العمومى .	١٤٧
ثالثاً : وقوع التزوير أثناء تأدية الموظف لأعمال وظيفته .	١٤٩
— العقوبة .	١٥١
المبحث الثانى : التزوير فى المحررات الرسمية من غير موظفين عموميين .	١٥١
أولاً : وقوع التزوير فى محرر رسمى .	١٥٢
ثانياً : وقوع التزوير بطريقة مادية لا معنوية .	١٥٢
— العقوبة .	١٥٤
المبحث الثالث : التزوير فى المحررات العرفية .	١٥٥
— العقوبة .	١٥٧
الفصل الثالث : قواعد عامة فى تزوير المحررات .	١٥٨
المبحث الاول : الشروع فى التزوير .	١٥٨
المبحث الثانى : الاشتراك فى التزوير .	١٦٠
المبحث الثالث : وقوع التزوير بالترك أو الامتناع .	١٦٢
المبحث الرابع : إثبات التزوير .	١٦٣
الفصل الرابع : فى استعمال المحررات المزورة .	١٦٩
المبحث الاول : أركان الاستعمال .	١٦٩
أولاً : فعل الاستعمال .	١٧٠
ثانياً : كون المحرر مزوراً .	١٧٢
ثالثاً : القصد الجنائى .	١٧٢
— العقوبة .	١٧٣
المبحث الثانى : استقلال جريمة استعمال المحررات المزورة عن تزويرها .	١٧٤

الموضوع	صفحة
المبحث الثالث : الشروع في جريمة استعمال المحررات المزورة والاشتراك فيها .	١٧٨
الفصل الخامس : في صور مخففة من جرائم التزوير والاستعمال .	١٨١
المبحث الأول : التزوير في تذكرة السفر أو المرور واستعمالها .	١٨٣
أولاً : أفعال التزوير والاستعمال .	١٨٤
(أ) التزوير المعنوي بالتسمي في تذكرة بغير الاسم الحقيقي .	١٨٦
(ب) التزوير المعنوي بكفالة شخص في الحصول على تذكرة بغير الاسم الحقيقي مع العلم بذلك .	١٨٦
(ج) التزوير المعنوي من موظف بإصداره تذكرة بغير الاسم الحقيقي .	١٨٦
(د) التزوير المادي باصطناع تذكرة مزورة أو بالتزوير في تذكرة صحيحة .	١٨٧
(هـ) استعمال تذكرة مزورة مع العلم بتزويرها .	١٨٧
(و) استعمال تذكرة صحيحة بواسطة شخص غير صاحبها .	١٨٨
ثانياً : الضرر .	١٨٨
ثالثاً : القصد الجنائي .	١٨٩
المبحث الثاني : التزوير في دفاقر الفنادق وما إليها .	١٩٠
المبحث الثالث : التزوير في الشهادات الطبية .	١٩١
المطلب الأول : اصطناع شهادة طبية باسم طبيب أو جراح .	١٩٢
أولاً : فعل التزوير .	١٩٢
ثانياً : الضرر .	١٩٣
ثالثاً : القصد الجنائي .	١٩٤
— العقوبة .	١٩٤
المطلب الثاني : التزوير في شهادة طبية بمعرفة طبيب أو جراح أو قابلة .	١٩٤

الموضوع	صفحة
أولاً : فعل التزوير .	١٩٥
ثانياً : الضرر .	١٩٦
ثالثاً : القصد الجنائي .	١٩٦
— العقوبة .	١٩٦
المطلب الثالث : التزوير في شهادة طبية معدة لأن تقدم إلى المحاكم	٢٠٠
أولاً : فعل التزوير .	٢٠٠
ثانياً : الضرر .	٢٠٢
ثالثاً : القصد الجنائي .	٢٠٢
— العقوبة .	٢٠٢
المبحث الرابع : التزوير في إعلانات تحقيق الوفاة والوراثة	
والوصية الواجبة .	٢٠٣
المطلب الأول : تقرير أقوال غير صحيحة في إجراءات تحقيق	
الوفاة والوراثة والوصية الواجبة .	٢٠٥
أولاً : فعل التزوير .	٢٠٥
ثانياً : الضرر .	٢٠٧
ثالثاً : القصد الجنائي .	٢٠٨
— العقوبة .	٢٠٨
المطلب الثاني : استعمال إعلام لتحقيق الوفاة أو الوراثة أو	
الوصية الواجبة ضبط بناء على أقوال غير صحيحة .	٢٠٩
المبحث الخامس : تزوير إقرارات السن في عقود الزواج .	٢١٠
المطلب الأول : إبداء أقوال أو تحرير أو تقديم أوراق غير	
صحيحة لإثبات بلوغ الزوجين السن القانونية .	٢١٢
أولاً : فعل التزوير .	٢١٣

الموضوع	صفحة
ثانياً : الضرر.	٢١٤
ثالثاً : القصد الجنائي.	٢١٤
— العقوبة .	٢١٥
المطلب الثاني : ضبط عقد زواج بمعرفة موظف يعلم أن أحد طرفيه	
لم يبلغ السن المحددة قانوناً لضبطه .	٢١٥
— العقوبة .	٢١٥
الفصل السادس : بيانات حكم الإدانة في جرائم تزوير المحررات .	٢١٦
— بيان فعل التزوير.	٢١٧
— بيان القصد .	٢١٩
— بيانات جريمة الاستعمال.	٢٢١

ثانياً : فهرس أبجدي

(١)

- أفعال مادية في تزيف العملة ٩ . اصطناع عملة مزيفة ١٠ .
اقتطاع جزء من معدن العملة ١١ . إدخال عملة مزيفة وإخراجها ١٢ .
إثبات القصد في تزيف العملة ٢٤ . إعفاء من العقاب فيها ٢٦ ، ٣١ .
إخبار السلطات عنها ٢٧ . إخبار قبل الشروع في التحقيق ٢٨ .
إخبار عن جريمة بمائلة ٢٩ . أفعال مادية في صنع أشياء مشابهة للعملة
المتداولة ٣٤ . أدوات تستعمل في تقليد العملة أو تزيفها ٣٨ .
أختام الحكومة . جرائم متعلقة بها ٤٧ . استعمال أختام
حكومية مزورة ٤٧ ، ٥٠ . أفعال مادية فيها ٤٨ . إدخال أختام
مزورة إلى البلاد ٥٠ . أوامر جمهورية . تقليدها ٥١ . أوراق
ذات قيمة مالية . تقليدها وتزويرها ٥١ . أختام . تقليدها وتزويرها ٥١ .
استعمال ضار لأختام صحيحة ٦١ . استعمال طوابع مقلدة ٥٣ .
استعمال قسائم المجاوبة الدولية البريدية ٥٣ . إعفاء من العقاب في
جرائم تزوير الأختام والدمغات الحكومية ٥٧ . أختام جهات غير
حكومية . تقليدها ٦٥ . استعمالها ٦٥ . استحصال على أختام
حقيقية غير حكومية ٦٨ . أفعال مادية فيها ٦٨ . أركان تزوير
المحررات ٧٧ . أفعال مادية ٧٨ . إقرارات فردية ٧٩ .
أسماء مزورة ٨٦ ، ٩٠ . إمضاءات مزورة ٨٦ . أختام
مزورة ٨٦ ، ٨٧ . إتلاف محرر . إعدامه . إحراقه ٨٩ . اصطناع
محرر ٩١ . انتحال الشخصية أو الاسم ٩٩ . أنواع تزوير
المحررات ١٣٤ . أنواع المحررات الرسمية ١٣٥ . اشتراك في
تزوير ١٦٠ . إثبات التزوير ١٦٣ . اطلاع على الورقة المزورة ١٦٤ .

استعمال محرر مزور ١٦٩ أركان الاستعمال ١٦٩ . استقلال
 الاستعمال عن التزوير ١٧٤ . آثاره ١٧٤ . اشتراك في استعمال
 محرر مزور ١٧٨ . اصطناع شهادة طبية ١٩٢ . أركانه ١٩٢ .
 إعلام وفاة أو وراثة أو وصية واجبة . تزويره ٢٠٢ . استعماله ٢٠٩ .
 إقرارات السنن في عقود الزواج . تزويرها ٢١٠ . إهداء أقوال غير
 صحيحة في شأنها ٢١٢ .

(ب)

بيانات حكم الإدانة في جرائم العملة المزيفة ٤١ . بريد . علامات
 مصلحة البريد ٥٣ . بيانات حكم الإدانة في جرائم الاختام والدمغات ٧١ .
 بطلان محرر رسمي مزور ١٢٥ . بطلان محرر عرفي مزور ١٢٧ .
 باعث التزوير ١٢٣ . بيانات حكم الإدانة في تزوير المحررات ٢١٦ .
 بيان فعل التزوير ٢١٧ . بيان القصد ٢١٩ . بيانات استعمال محرر
 مزور ٢٢١ .

(ت)

تزيف العملة ٥ . تعاون دولي لمكافحته ٦ . تسليم المتهمين
 بالتزيف ٧ . تقليد العملة ١٠ . تمويه العملة أو طلائها ١٢ .
 ترويج عملة مزيفة ١٣ . تداول قانوني للعملة ١٨ . تداول
 عرفي ٢٠ . تزوير أختام ودمغات وعلامات ٤٥ . تزوير أختام
 حكومية ٤٧ ، ٤٩ . تقليدها ٤٩ . تمغات الذهب والفضة المصرية ٥٤ .
 الأجنبية ٥٤ . تقليد أختام جهات غير حكومية ٦٤ .
 تزوير المحررات ٧٥ . تبويب ٧٦ . تغيير الحقيقة في محرر ٧٨ .
 تزوير مادی ٨٥ . تغيير المحررات أو الاختتام أو الإمضاءات ٨٧ .
 تمزيق جزء من المحرر ٨٨ . تقليد محرر ٩٠ . توقيع مباغثة ٩٢ .
 توقيع على بياض ٩٤ . تغيير إقرار أولى الشأن ٩٦ .

تزوير في محرر رسمي ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٣٤ . بمعرفة موظف
 عمومي ١٣٤ ، ١٤٧ . تزوير في محرر أجنبي ١٤٥ . تزوير أثناء تأدية
 الوظيفة ١٤٩ . تزوير في محرر عرفي ١٥٥ . تزوير بطريق الترك

- أو الامتناع ١٦٢. تزوير تذاكر السفر أو المرور أو استعمالها ١٨٣ .
أركانها ١٨٤ . تزوير في دفاتر الفنادق وما إليها ١٩٠ .
تزوير في شهادة طبية ١٩١ . تزوير في إعلانات الوفاة أو الوراثة أو الوصية
الواجبة ٢٠٢ . تزوير لإقرارات السن في عقود الزواج ٢١٠ . تقديم أوراق
غير صحيحة في شأنها ٢١٢ .

(ج)

- جنبيه ذهبي مصرى . تزيفه ١٨ . جنبيه ذهبي إنكليزى تزيفه ١٩ . جنج
متصلة بالعملة المزيفة ٣٢ . جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ٩٧ .
جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها ١٠٣ .

(ح)

- حيازة عملة مزيفة ١٥ . حيازة أدوات تستعمل في تقليد العملة
أو تزويرها ٣٨ . حكم إدانة في جرائم العملة المزيفة . بياناته ٤١ .
مهايمتها ٤٣ . حصول على إمضاء مبالغته ٩٢ . خبئية الحكم المبنى
في مواد التزوير ١٦٨ . حكم إدانة في تزوير المحررات . بياناته ٢١٦ .
حكم إدانة في استعمال محرر مزور . بياناته ٢٢١ .

(خ)

خبرة في مواد التزوير ١٦٤ .

(ذ)

- ذمغانات وعلامات مختلفة . تزويرها ٥٤ . ذمغانات وعلامات
حكومية ٤٧ . تقليد ما ٤٩ . تزويرها ٤٩ . استعمالها ٥٥ . إدخالها إلى البلاد ٥٥ .
ذمغانات وعلامات مختلفة ٥١ . ذمغانات جهات غير حكومية ٦٤ . دفن
فندق . تزوير فيه ١٩٠ .

(ز)

زيادة كلمات إلى المحرر ٨٧ .

(ش)

- شروع في تزيف العملة ١١ . شروع في تزوير محرر ١٥٨ . شروع في استعمال
محرر مزور ١٧٨ . شهادة طبية . تزويرها ١٩١ .

(ص)

صنع أشياء مشابهة للعملة المتداولة ٣٣ . صنع أدوات تستعمل في تقليد العملة أو تزويرها ٣٨ . صورية في العقود ٨٠ . صور مخففة من جرائم التزوير والاستعمال ١٨١ .

(ض)

ضرر في تزيف العملة ٢٣ ، ٥ . ضرر في تزيف الاختام والدمغات الحكومية ٥٥ . ضرر في تزوير المحررات ١٠٣ . ضرر مادي وأدبي ١٠٥ . ضرر محقق ومحمّل ١٠٦ . ضرر فردى واجتماعى ١٠٨ . ضابط جاور للضرر ١٠٩ . ماهيته ١١٠ . نتائج ١١١ . تقديره ١١٥ . رأينا فيه ١٢٠ . ضرر ومحررات باطلة ١٢٥ . ضرر في تزوير تذكرة سفر أو مرور ١٨٨ . ضرر في تزوير شهادة طبية ١٩٣ ، ١٩٦ ، ٢٠٢ . ضرر في تزوير إعلام وفاة أو وراثة أو وصية واجبة ٢٠٧ . ضرر في تغيير سن أحد الزوجين في عقد زواج ٢١٤ . ضبط عقد زواج بمعرفة موظف يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن القانونية ٢١٥ .

(ط)

طرق تزيف العملة ١٠ . طرق تزيف الاختام والدمغات والعلامات ٤٨ . طرق تزوير المحررات ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ .

(ع)

عملة ذهبية مصرية تزيفها ١٨ ، ٢٠ . عملة ذهبية أجنبية . تزيفها ١٩ . عملة فضية ٢١ . علم المنهم بتزيف العملة ٢٢ . عقوبة تزيف العملة ٢٦ . عقوبة قبول عملة مزيفة بحسن نية ثم التعامل بها ٣٢ . عقوبة صنع أشياء مشابهة للعملة المتداولة ٣٣ . عقوبة صنع أو حيازة أدوات تستعمل في تقليد العملة أو تزويرها ٣٨ . علامات مصلحة البريد ، تقليدها أو تزويرها ٥٣ . صنع نماذج منها ٥٣ . عقوبة تزوير الاختتام والدمغات الحكومية ٥٦ . إعفاء منها ٥٧ . عقوبة استعمال ضار للاختتام صحيحة ٦٣ . عقوبة استعمال ضار لاختتام غير حكومية ٦٧ ، ٧٠ .

عقوبة تزوير في محرر رسمي ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥٤ . في محرر غربي ١٥٥ ، ١٥٧ .
عقوبة استعمال محرر مزور ١٧٣ عقوبة تزوير في دفاتر الفنادق وما إليها ١٩٠ .
عقوبة تزوير شهادة طبية ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٢ . عقوبة تزوير إعلام وفاة أو وراثة
أو وصية واجبة ٢٠٨ . عقوبة استعماله ٢١٠ . عقوبة تغيير السن في عقد
زواج ٢١٥ . عقوبة ضبط العقد بمعرفة موظف سيء النية ٢١٥ .

(ف)

فقد المحرر المزور ١٦٧ :

(ق)

قصد جنائي في تزيف العملة ٢٢ . في تزويرها أو إدخالها إلى البلاد
أو إخراجها منها ٢٣ . قصد خاص أو نية محددة فيها ٢٣ . قبول عملة مزيفة
بإسوة نية ١٣ . بضمن نية ٣٢ . قصد في قبول عملة مقلدة ثم التعامل
بها ٣٢ . قصد في صنع أشياء مشابهة للعملة المتداولة ٣٦ .
قوانين أو قرارات حكومية . تقليدتها وتزويرها ٥١ .
قصد في تزوير الأختام والدمغات الحكومية ٥٥ . قصد في جرائم
استعمال صار لاختتام صحيحة ٦٣ . قصد في جرائم استعمال صار لاختتام غير
حكومية ٦٧ . قصد في جنحة استعمال على ختم غير حكومي ٧٠ .
قصد في تزوير محرر ١٣٠ . قصد الغش ١٣١ . استقلاله عن الضرر ١٣٢ .
قصد في تزوير تذكرة سفر أو مروز ١٨٩ : قصد في تزوير شهادة
طبية ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٢ . قصد في تزوير إعلام وفاة أو وراثة أو وصية
واجبة ٢٠٨ . قصد في تغيير السن في عقد زواج ٢١٤ .

(م)

محل تزيف العملة ١٧ . مسكوكات متداولة ١٧ . مسكوكات ذهبية ١٨ :
محل جنحة صنع أشياء مشابهة للعملة المتداولة ٣٢ ، ٣٧ . محل تزيف الاختتام
والدمغات الحكومية أو استعمالها ٥١ . محل تزيف الاختتام والدمغات غير

- الحكومية أو استعمالها ٦٦ . محل جرائم الاستحصال على هذه الأشياء ٩٩ .
 محرر . تغيير الحقيقة فيه ٨٤ مباغتة . حصول على إمضاء مباغتة بها ٩٢ .
 محرر موقع على بياض ٩٤ . محررات رسمية . تزويرها ٧٩ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ،
 ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٥١ . ماهيتها ١٣٥ .
 محررات سياسية ١٣٧ . محررات قضائية ١٣٧ . محررات إدارية ١٣٧ .
 محررات موثقين ١٤١ . محررات عرفية . تزويرها ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٨٦ ،
 ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٢٣ ، ١٢٧ . محررات أجنبية . تزويرها ١٤٥ . موظف
 عمومي ١٤٧ . مضاماة مخلوط في التزوير ١٩٦ .

(و)

- وضع إمضاءات أو أختام مزورة ٨٥ .
 وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة ٨٦ ، ٩٠ .
 واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ٩٧ .
 واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها ١٠٣ .

للمؤلف
(الطبقات الأخيرة)

* * *

في التشريع العقابي

— « مبادئ القسم العام من التشريع العقابي » . ظهرت طبعته الثالثة
في سنة ١٩٦٥ / ١٩٦٦ .

— « السببية في القانون الجنائي : دراسة تحليلية مقارنة » . ظهرت طبعته
الثالثة في سنة ١٩٧٤ .

— « جرائم التزيف والتزوير في القانون المصري » . ظهرت طبعته
الثالثة في سنة ١٩٧٨ .

— « جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال » . ظهرت طبعته
السابعة في سنة ١٩٧٨ .

— « شرح قانون العقوبات التكميلي » . في جرائم المخدرات . الأسلحة
والذخائر . التشرد . الاشتباه . التدليس والغش . تهريب النقد . ظهرت
طبعته الرابعة في سنة ١٩٦٨ .

في علم الإجرام والعقاب

— « أصول علم الإجرام والعقاب » . ظهرت طبعته الرابعة في سنة
١٩٧٧ .

في الإجراءات الجنائية

— « مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري » . ظهرت طبعته
الثانية عشرة في سنة ١٩٧٨ .

— « المشكلات العملية الهامة في الإجراءات الجنائية » . ظهرت طبعته الثانية في سنة ١٩٧٣ في جزئين : —

الجزء الأول : دراسات في تكييف الواقعة . القبض والتفتيش : حق الدفاع . استظهار قصد القتل . دعوى البلاغ الكاذب . الدعوى المدنية .
الجزء الثاني : دراسات في الطعن في الأحكام وأوامر الإحالة .
— « ضوابط تسبيب الأحكام الجنائية وأوامر التصرف في التحقيق » .
ظهرت طبعته الثانية في سنة ١٩٧٧ .

في فلسفة التشريع

— « في التسيبر والتخيير : بين الفلسفة العامة وفلسفة القضاة » .
ظهرت طبعته الثانية في سنة ١٩٧٦ .

في علم الروح الحديث

— « مفضل الإنسان روح لا جسد » ، ظهرت طبعته الرابعة في ثلاثة أجزاء في سنة ١٩٧٥ / ١٩٧٦ .

— « عروس فرعون وشوقيات جديدة من عالم الغيب » . دراسة تحليلية عن الإلهام ، وعن الصلة بين عالمي الروح والمادة . ظهر في سنة ١٩٧١ .

— « قصتي العظمى » . تعريب لتحقيق روى استمر عشرين عاماً قام به المفكر المعروف هانن ستوافر نقيب الصحافة . ظهر في سنة ١٩٧٢ .

— « ظواهر الخروج من الجسد : أدلتها دلالاتها » . مدخل إلى علم تجريد . ظهر في سنة ١٩٧٥ .

— « في العودة للتجسد : بين الاعتقاد والفلسفة والعلم » ، دراسة في تاريخ الإنسان الذي يتجاوز حياته الراهنة . ظهر في سنة ١٩٧٦ .

بحوث ومقالات

— « بحث في تحديد مركز المسئول عن الحق المدني أمام القضاء الجنائي ،
مجلة « المحاماة » ، عدد مارس وأبريل سنة ١٩٥٥ .

— « صحة القبض على المتهم تستتبع صحة تفتيشه ، ولو كان للبحث عن
أدلة الجريمة لا وقائياً فحسب » : مجلة « المحاماة » ، عدد مايو سنة ١٩٥٥ .

— « الطعن في أوامر غرفة الانهام لا يكون إلا لخطأ في تطبيق القانون
الموضوعي أو في تأويله ، دون البطلان في الإجراءات أو في الأمر » : مجلة
« المحاماة » ، عدد يونيه سنة ١٩٥٥ .

— « صنع قطع معدنية مشابهة للعملة المتداولة أو أوراق مشابهة لأوراق
النقد إذا كان من شأنها إيقاع الجمهور في الغلط » (م ٣٠٦ مكررة التي ألغيت
بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦) : مجلة « المحاماة » ، عدد فبراير سنة ١٩٥٦ .

— « العذر القهري وما يثيره من بحث في الإجراءات الجنائية » : مجلة
« المحاماة » ، عدد فبراير سنة ١٩٥٦ .

— « تكييف الواقعة وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي
للجرائم » : مجلة « المحاماة » ، من أكتوبر سنة ١٩٥٦ إلى يونيه سنة ١٩٥٧ .

— « الضوابط العامة للسببية في قضائنا الجنائي » : مجلة « المحاماة » من
أكتوبر سنة ١٩٥٧ إلى سبتمبر سنة ١٩٥٨ .

— « بحث في القضاء الجنائي عند الفراغة » : المجلة الجنائية القومية ،
عدد نوفمبر سنة ١٩٥٨ ،

— « الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن » : مجلة « المحاماة »
من ديسمبر سنة ١٩٥٨ إلى مارس سنة ١٩٥٩ .

— « مناهط مسئولية المتهم عن النتائج المحتملة ، ومبادئ أخرى متصلة

- بالسببية وتقدير العقوبة » : « المجلة الجنائية القومية » عدد مارس سنة ١٩٥٩ .
- « إعلان المحكوم عليه في مواجهة النيابة أو الإدارة لا تبدأ به مواعيد الطعن في الأحكام » : مجلة « دنيا القانون » ، عدد أبريل سنة ١٩٥٩ .
- « حيث يلسد طريق الاستئناف يلسد طريق الطعن بالنقض » : مجلة « العلوم القانونية والاقتصادية » ، التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة عين شمس عدد يولييه سنة ١٩٦٩ .
- « المسؤولية الجنائية عن أخطاء الهدم والبناء » ، « المجلة الجنائية القومية » ، عدد يولييه سنة ١٩٥٩ .
- « المصلحة في النقض الجنائي » ، مجلة « المحاماة » من أكتوبر سنة ١٩٥٩ إلى نوفمبر ١٩٦١ .
- « استظهار القصد في القتل العمد » : « المجلة الجنائية القومية » ، عدد نوفمبر سنة ١٩٥٩ .
- « المسؤولية الجنائية للأطباء والصيدالة » : مجلة « مصر المعاصرة » ، عدد يناير سنة ١٩٦٠ .
- « نوع بطلان التفتيش في القانون المصري » : « المجلة الجنائية القومية » ، عدد مارس سنة ١٩٦٠ .
- « شفهية المرافعة أمام القضاء الجنائي » : « مجلة مصر المعاصرة » ، عدد أبريل سنة ١٩٦٠ .
- « دور المحامي في التحقيق والمحاكمة » : « مجلة مصر المعاصرة » ، عدد يولييه سنة ١٩٦٠ .
- « بعض الجوانب الإجرائية في دعوى البلاغ السكاذب » : مجلة « العلوم القانونية والاقتصادية » ، عدد يولييه سنة ١٩٦٠ .
- « إيجاب حضور مدافع مع المتهم في جنائية » : مجلة « مصر المعاصرة » ، عدد أكتوبر سنة ١٩٧٦ .

— « توحيد العقوبات السالبة للحرية: مجلة «العلوم القانونية والاقتصادية»
عدد يولييه سنة ١٩٦١ .

— « بين القبض على المتهمين واستيقافهم » : مجلة «العلوم القانونية
والاقتصادية» عدد يولييه سنة ١٩٦٢ .

— تقرير عن مشروع قانون الإجراءات الجنائية، بالاشتراك مع الدكتورين
محمود محمود ومصطفى وحسن المرصفاوي: مجلة «المحاماة» عدد يناير ١٩٦٩ .
— « تقرير عن مشروع قانون العقوبات والأحداث ، بالاشتراك مع
الدكتورين رمسيس بهنام ومحمود نجيب حسني : مجلة «المحاماة» عدد
فبراير ١٩٦٩ .

— « حق الدفاع الجنائي في بعض جوانبه ومشكلاته الأساسية » : مجلة
« نقابة المحامين » التي تصدرها نقابة المحامين الأردنيين عددا أيار وحزيران
١٩٧٦ . ومجلة «الامن العام» التي تصدرها وزارة الداخلية المصرية عدد
يولية سنة ١٩٧٦ .

عروس غمونا

وشوقيات جديدة من عالم الغيب

ستقرأ فيه :

- دراسة تحليلية عن الإلهام ، وعن الصلة بين عالمي الروح والمادة .
- دراسة عن شاعرية شوقي شاعر التاريخ .
- رواية شعرية كاملة من طراز « مصرع كايوباترة » ، وخمس عشرة قصيدة تتناول مشاعر الانتقال ، ووصف عالم الروح ، والأحداث الجارية في بلاغة لا تبارى .
- نثراً فنياً مميزاً ، غنياً بالأخلاقيات والحكم الماثورة .
- آراء أعلام الشعر والنقد والأدب في كل هذا الإنتاج ، مؤيدة بأسانيد التفصيالية الحاسمة .

أقرأ أدوع تحقيق فى الروحية الحديثة

قِصَّةُ العِطْمَى

بقلم هانن سوافر

نقيب الصحافة البريطانية

تعريب وتقديم

الدكتور رؤوف عبيد

« إن سوافر رجل صادق ، وليس بالساذج الذى تخيل عايه العوبة أفاق
وليس هو بالدجال الذى يحاول غش الآخرين وخداعهم : والواقع أنه
تخصص فى التحقيق الصحفى لكبريات الجرائم ، فكان يعمد إليه دائماً فلك
طلاسمها ، فليس من المعقول أن تتهمه بالتلفيق . . . وأنا شخصياً أنصح
بتصديقه لما أعده فيه دائماً من تحرى الصراحة والصدق فى كل ما يكتبه . . .

ويمضى المؤلف فى سرد ما يمتع نفس القارئ العادى ، ويشبع رغبة
البحث والاستقصاء فى الباحث المدقق ، ويغرى بغزو هذا الميدان الشائك
الذى يضل فى أرجائه الفسيحة أمثالنا . ويا ليتنا نوالى ضغطنا عليه حتى ينبجلي
السر الأكبر ، أو نعود مدحورين مغمورين ، . . .

(الأستاذ الدكتور مصطفى الديوانى فى تعليق له فى كتابه الرائع بعنوان
« قصة حياتى » ، ١٩٦٥ ص ١٣٤ ، ١٣٦) .

للمؤلف

مفصل

الإيمان وروح الجسد

طبعة رابعة في ثلاثة أجزاء ضخمة كالآتي :

الجزء الأول : الخلود حقيقةً وضعيَّة (١٩٧٥) في ١٠٧٠ صفحة

الجزء الثاني : الخلود والقضايا العلميَّة (١٩٧٦) في ٧٧١ صفحة

الجزء الثالث : الخلود والقضايا الفلسفيَّة (١٩٧٦) في ١١٦٤ صفحة

نقاش موضوعي هادئ لعلاقتك بالكون وبنفسك في ضوء
أحدث آشوف العلم وأرفع مستويات الفكر المعاصر .



لاغنى عنه للإطمئنان إلى قدرك ومصيرك



جميع كتب المؤلف تطاب من

دار الفكر العربي

١١ شارع جواد حسنى . عابدين . مصر

ص ب : ١٣٠

رقم الإيداع، بدار الكتب ٧٨'١٣٥٠

